الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:مالية وتجارة دولية

دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية التجارة البينية

دراسة تحليلية للفترة (1995-2019)

إشراف الدكتور: عقبة عبد اللاوي

إعداد الطالبات:

معيوه رانيا

ونيسي أسماء

مسعودي تبر

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة
د.عبد المنعم دفرون	رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر
د.عقبة عبد اللاوي	مشرفا	جامعة الشهيد حمة لخضر
د.بالحبيب عبد الكامل	مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
ومن يتوكل على الله فهو حسبه

الإهداء

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه بقدوته

صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير الذي لم يتهاون يوم في توفير سبل الخير والسعادة لي وكان بمثابة العضد والسند

أبي الغالي أطال الله في عمره

من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز أمي الغالية طيب الله ثراها

إليهما وإلى من أظهروا لي ما هو أحلى من الحياة ومن لا تكتمل فرحتي إلا بفرحتهم إخوتي رفقاء دربي عبد الكريم، عقبة، زينب، ريم ، رهام حفظهم الله ورعاهم

إلى من قدم لي بصيص أمل الاستمرار وكان المحفز والداعم المعنوي

مالك لعماري أنار الله دربه

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء صديقاتي ناريمان، سارة، نسرين

أهدي ثمرة جهدي

وفي الأخير وفاءا وتقديرا واعترافا مني بالجميل، أتقدم بجزيل الشكر للمخلص الذي لم يألُ جهدا في مساعدتنا في إنهاء هذه المذكرة الأستاذ الفاضل "عقبة عبد اللاوي"

كذلك شكر خاص للصديقتان بل الأختان اللتان كانا بجانبي في كل اللحظات وشاركوني في إعداد هذه المذكرة وإتمامها

على أكمل وجه تبر وأسماء حفظهما الله وأنار دربهما

رانيا

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب خير البرية المصطفى ،الحمد لله حتى المنتهى الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في نهاية مسيرتنا الجامعية بمرور سنواتها بحلوها ومرها بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى اهديها إلى :

سبب وجودي في الحياة وكان لي عزا ...وفخرا...وسندا ...وعونا ويتعطر في بنطق اسمه وكان له الفضل لبلوغي هذه المرحلة بفضل دعمه الدائم لي وبث فيا روح العزم والنشاط والاجتهاد .

أبي العزيز أطال الله في عمره و أدام صحته .

إلى من حملتني بين أحشائها وسقتني من بحر عطفها... حبا... وحنانا وكان لدعائها المبارك أعظم اثر في توفيقي من بعد الله تعالى وكانت لي جسرا عند سقوطي ونورا لدربي ومن تفرح لفرحي وأعز ما في الوجود وأحلى كلمة انطقها من لساني .

أمي الحبيبة أدام الله صحتها ولنا تاجا على رؤوسنا .

إلى من لا تكتمل فرحتي إلا بفرحتهم ومن كانوا شموع حياتي وسندها إخوتي الأعزاء أنار الله دربهم بكل خير وفتح الله عليهم كل عسير ووفقهم لما يحبه ويرضاه.

علاء الدين .....محمد.....ضياء الدين .

إلى الذي كان لنا الأب الثاني بدعمه ونصحه وإرشاداته القيمة وعونا بعد الله تعالى لإنجاز مذكرتنا جازاه الله خير الجزاء وأدام الله عافيته الأستاذ عقبة عبد اللاوي

إلى من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت صديقات العمر رشيدة ونوال وسهيلة ونجاة وناريمان وإلى من كان لهما الفضل الأكبر في مشاركتي إعداد مذكرتنا في كل لحظاتي ضعفي وقوتي الصديقات والأخوات اللواتي بفضلهن من بعد الله تعالى أتممت هذه الدراسة القيمة تبر و رانيا.

وإلى كل زملاء وزميلات الدفعة الدراسية .

أسماء

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين أما بعد أهدي عملي هذا:

إلىمن حملتني وربتني إلى من سكنت فؤادي وسقتني بكأس الحب بلا مقابل في هذه الحياة "أمي الحبيبة" حفظها الله

إلى من كان رفيقي وسندي وقدوتي في هذه الحياة "أبي الغالي" أدامه الله لنا

إلى من شاركوني افراحي أحزاني وكانوا عونا لي في مسيرتي إخوتي وأخواتي الغاليين ربي يباركلي فيهم

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافيإلى من معهم سعدت صديقات العمر مريم وسميحة وسهيلة ونجاة

مهما كثر الكلام عن الأحباب سيبقى وجودكم في حياتي دعوة استجيبت لي في ليلة كنت أردد يا لله أرزقني السعادة "أسماء ناريمان رانيا"

إلى من تخجل كلماتي من أن أعبر عن مدى امتناني واحترامي له على فضله علينا وعطائه الكبير لنا وعلى كل نصائحه وتوجيهاته القيمة التي سنحملها معنا إلى من ينير بعلمه وأخلاقه عقل غيره "د.عقبة عبد اللاوي"

وإلى كل زملاء وزميلات الدفعة الدراسية

تبر

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد كما ينبغي لعظيم سلطانه وجلال وجهه نحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على كل نعمه وفضله علينا وتوفيقه لنا لإتمام هذا العمل وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى من أنار بعلمه وأخلاقه وسماحته تواضع العلماء

الدكتور والبروفيسور المشرف "عقبة عبد اللاوي"

على كل توجيهاته ونصائحه القيمة ووقوفه معها على مجريات سريان إعداد وإخراج هذا العمل ليظهر بأحلى حلة له في صورته النهائية

اعترافا لصبره وتحمله لنا متمنين من الله عز وجل أن يحفظه ويبارك له في صحته وأن يزيده الله رفعة في الدنيا الآخرة

ونتقدم بالشكر أيضا إلى الدكتور "محمد الأسود" والدكتورة "مليكة خالدي"

إلى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب في إتمام هذه المذكرة

جزاهم الله كل خير وأنار طريقهم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية التجارة البينية، حيث تعد هذه المنطقة أحدث محاولات التكامل الاقتصادي العربي.وجاءت هذه الدراسة لبحث الدور الأساسي الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية التجارة البينية، وذلك من خلال تحليل اتجاهات التجارة البينية للدول العربية، وهيكل الصادرات والواردات لمجموعة الدول العربية، للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2019، حيث شملت عينة الدراسة 7 دول عربية ألا وهي الجزائر، تونس، مصر، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارت العربية المتحدة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أحجام التجارة العربية البينية والصادرات البينية والواردات البينية تتأثر طرديا بالناتج الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة، واشتراكهما في الحدود السياسية، وانضمامهما لمنطقة التجارة الحرة العربية البينية، بينما تتأثر عكسيا بالمسافة الجغرافية بينهما، كما أن الاختلاف في الدخول بين الدول العربية والانضمام إلى اتفاقيات إقليمية مشتركة غير GAFTA لا يعتبران من العوامل المؤثرة على كل من التجارة العربية البينية والصادرات البينية والمستوردات البينية. كما يتبين من نتائج الدراسة أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان تأثيرها ايجابيا على التجارة العربية البينية وإن كان دون المستوى المأمول من المنطقة، كما تبين أن قيام المنطقة أدى إلى حدوث خلق للتجارة.

الكلمات المفتاحية:التكامل الاقتصادي، التكامل الاقتصادي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجارة البينية العربية.

Abstract:

This study aims to discover the role of the Greater Arab Free Trade Area In developing interregional trade. This area is considered the most modern attempt for Arabian economic integration. This study came to investigate the role of the Greater Arab Free Trade Area In developing interregional trade through analyzing interregional trade trends of the Arabian countries. The import export for the Arab League from 1995 to 2019 was also concerned with the analysis. The study sample included 7 Arabic countries namely, Algeria, Tunisia, Egypt, Morocco, Qatar, Saudi Arabia, and United Arab Emirates.

The study shows that the sizes of the Arab interregional trade, interregional export, and interregional are proportionally affected by gross product of each of the exporting countries and the importing countries, sharing the same political borders, and their membership in the Interregional Arab Free Trade Zone. On the other hand, it is negatively affected by the distance between the countries. Of note, the difference of entering between the Arab countries their joining mutual regional agreements other than the GAFTA are not considered affecting factors with regards to the Interregional Arab Trade, Interregional Import, and Interregional Export. Study results also show that establishing the Greater Arab Free Trade Area had positive effects on the Interregional Arab Trade despite being below the expected level of the region. It was found that establishing the zone resulted in creation of trade.

Keyword: Economic integration, Arab economic integration, Greater Arab Free Trade Area, Arab Interregional Trade.

الفهارس

الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	II
فهرس الأشكال البيانية	III
قائمة الرموز والمختصرات	VI
المقدمة العامة	أ–ح
الفصل الأول: **الجهود العربية في التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	3
أولا: ماهية التكامل الاقتصادي	3
ثانيا: مناهج ونظريات التكامل الاقتصادي	6
ثالثا: مراحل التكامل الاقتصادي وآثاره	12
المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي	17
أولا: اتفاقيات ومعاهدات التكامل الاقتصادي العربي	17
ثانيا: سبل تعزيز التجارب في التكامل الاقتصادي العربي	22
ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي العربي	24
المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	27
أولا: ماهية منطقة التجارة الحرة الكبرى	27
ثانيا: أعضاء وأجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهميتها وأهدافها	31
ثالثا: القضايا الرئيسية في إطار المنطقة وآليات فض المنازعات	35
رابعا: العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهم الحلول المقترحة لها	39
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: **تحليل التجارة البينية للدول العربية**	
تمهيد	43
المبحث الأول: هيكل مؤشرات التجارة في الدول العربية	44
أولا: إجمالي صادرات السلع والخدمات للدول العربية	44
ثانيا: التركز في الصادرات وتشابه التصدير	55
ثالثا: إجمالي واردات السلع والخدمات للدول العربية	64
المبحث الثاني: تحليل التجارة البينية في الدول العربية	75
أولا: تحليل الصادرات البينية في الدول العربية	75
ثانيا: تحليل الواردات البينية في الدول العربية	85
خلاصة الفصل	94
الخاتمة العامة	95
قائمة المراجع	99

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
1-1	مصفوفة أشكال التكامل الاقتصادي الدولي	14
1-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	45
2-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	47
3-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات لتونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	48
4-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات لمصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	49
5-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للسعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	51
6-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-	52
7-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات لقطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	53
8-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	66
9-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	67
10-2	إجمالي واردات السلع والخدمات لتونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	68
11-2	إجمالي واردات السلع والخدمات لمصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	69
12-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للسعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	71
13-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-	72
14-2	إجمالي واردات السلع والخدمات لقطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	73
15-2	نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	75
16-2	نسبة صادرات الجزائر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	76
17-2	نسبة صادرات المغرب للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	77
18-2	نسبة صادرات تونس للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	78
19-2	نسبة صادرات الإمارات للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	80
20-2	نسبة صادرات السعودية للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	81
21-2	نسبة صادرات قطر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	83
22-2	نسبة صادرات مصر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	84
23-2	نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	86
24-2	واردات الجزائر من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	87
25-2	واردات المغرب من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	87
26-2	واردات تونس من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	88
27-2	واردات مصر من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	89
28-2	واردات الإمارات من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	90
29-2	واردات السعودية من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	91
30-2	واردات قطر من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	92

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
1-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019	44
2-2	إجمالي صادرات السلع و الخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019	46
3-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019	47
4-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات لتونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019	48
5-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات لمصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	50
6-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للسعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	51
7-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات للإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-	53
8-2	إجمالي صادرات السلع والخدمات لقطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019	54
9-2	إجمالي صادرات السلع و الخدمات لمجموعة من الدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-	55
10-2	تركز الصادرات للجزائر للفترة 1996-2017	56
11-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة الجزائر للفترة 1996-2017	57
12-2	تركز الصادرات والواردات في المغرب للفترة 1996-2018	57
13-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة المغرب للفترة 1996-2017	58
14-2	تركز الصادرات في تونس للفترة 1996-2017	58
15-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة تونس للفترة 1996-2017	59
16-2	تركز الصادرات في مصر للفترة 1996-2017	59
17-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة مصر للفترة 1996-2017	60
18-2	تركز الصادرات في السعودية للفترة 1996-2017	60
19-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة السعودية للفترة 1996-2017	61
20-2	تركز الصادرات في الإمارات للفترة 1996-2017	61
21-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة الإمارات للفترة 1996-2017	62
22-2	تركز الصادرات في قطر للفترة 1996-2017	62
23-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة قطر للفترة 1996-2017	63
24-2	مقارنة حالة التركز في الصادرات في مجموعة الدول العربية للفترة 1996-2017	63
25-2	تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، في مجموعة الدول العربية للفترة 1996-2017	64
26-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019	65
27-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019	66
28-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	68
29-2	إجمالي واردات السلع والخدمات لتونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	69
30-2	إجمالي واردات السلع والخدمات لمصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	70
31-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للسعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	71
32-2	إجمالي واردات السلع والخدمات للإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-	72
33-2	إجمالي واردات السلع والخدمات لقطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	73
34-2	إجمالي واردات السلع والخدمات لمجموعة من الدول العربية بالأسعار للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019	74

35-2	نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	75
36-2	نسبة صادرات الجزائر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	76
37-2	صادرات الجزائر بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019	77
38-2	نسبة صادرات المغرب للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	77
39-2	صادرات المغرب بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019	78
40-2	نسبة صادرات تونس للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	79
41-2	صادرات تونس بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019	79
42-2	نسبة صادرات الإمارات للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	80
43-2	صادرات الإمارات بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019	81
44-2	نسبة صادرات السعودية للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	82
45-2	صادرات السعودية بحسب الدول العربية للفترة 1996-2019	82
46-2	نسبة صادرات قطر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	83
47-2	صادرات قطر بحسب الدول العربية للفترة 1996-2019	84
48-2	نسبة صادرات مصر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019	85
49-2	صادرات مصر بحسب الدول العربية للفترة 1996-2019	85
50-2	نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	86
51-2	واردات الجزائر من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	87
52-2	واردات المغرب من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	88
53-2	واردات تونس من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	89
54-2	واردات مصر من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	90
55-2	واردات الإمارات من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	91
56-2	واردات السعودية من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	92
57-2	واردات قطر من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019	93

قائمة الرموز والمختصرات

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	Gratter Arab Free Trade	GAFTA
رابطة التجارة الحرة الأوروبية	Européen Free Trade Association	EFTA
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organisation	WTO
هيئة ما فوق الدول	Super National Authoriy	S NA

المقدّمة

المقدّمة

يعتبر التكامل الاقتصادي بصوره المتعددة والمختلفة من حيث المدى والعمق والشمول ضرورة من ضرورات عصر العولمة في رأي الكثير من الاقتصاديين. وفي ظل انتشار التكتلات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ووضوح مزاياها والفرص التي تقدمها كان على الدول العربية أن تفكر بإنشاء نوع من أنواع التكامل الاقتصادي حتى تلحق بذلك الركب، وقد كان بالإمكان أن يأخذ التكتل الاقتصادي العربي شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو منقطة تجارة حرة، إلا أن الدول العربية اختارت نموذج منطقة تجارة حرة تمثلت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Greater Arab Free Trade Area (GATFA).

وتعود محاولات التعاون الاقتصادي إلى العام 1950 حيث تم توقيع اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي تحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي تبعها توجه عام نحو تشجيع التجارة العربية البينية من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة، وكان إحداها اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت" عام 1953، وتلاها قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء " السوق العربية المشتركة" في عام 1964، كما تم التوقيع على اتفاقية " تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" في عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1982، إلا أن هذه الاتفاقيات باءت بالفشل لأسباب متعددة.

ويعتبر فشل محاولات التكامل الإقليمي بين الدول العربية واحدا من أهم أسباب التفكير في إنشاء تكتلات على مستوى أضيق كإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981، واتحاد المغرب العربي عام 1989.

وقد جاء إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998 كواحدة من أكثر المبادرات التي اتخذتها الدول العربية جدية على صعيد التكامل الاقتصادي العربي، والتي جاءت كمحاولة لإحياء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، التي لم تكن متسقة مع قواعد منظمة التجارة الخاصة بالترتيبات التكاملية الإقليمية. وقد كان هدف البرنامج التنفيذي للمنطقة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل تدريجيا بنسبة 10 بالمئة سنويا وخلال عشرة سنوات، وصولا إلا التحرير الكامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في عام 2008، ولكن تم تسريع ذلك التاريخ ثلاث سنوات ليصبح في عام 2005.

1. **المشكلة الرئيسية** بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

هل نجحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق هدف تنمية التجارة البينية بين الدول العربية الأطراف؟

2.الأسئلة الفرعية:

من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

- كيف يعزز التكامل الاقتصادي التدفقات التجارية البينية بين الدول الأعضاء؟
- هل يُؤدي التشابه في هياكل الإنتاج وبنية الصادرات في تعزيز التجارة البينية؟
- هل نجحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة التجارة البينية العربية؟

3.فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقّتة على التساؤلات السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

- يُسهم التكامل الاقتصادي في التخصيص الأمثل للموارد كما يعزز من أثر خلق التجارة الأمر الذي يُؤدي إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- يؤدي التشابه في هياكل الإنتاج وبنية الصادرات في الدول المتكاملة في حالة الدول التي يكون فيها تركز وانخفاض في التنويع الاقتصادي إلى إضعاف التجارة البينية ما بين الدول الأعضاء في التكتل.
- أدت مجموعة من العوامل منها نمط الاقتصاد الريعي وهيكل الصادرات الريعي وكذا تعدد الالتزامات المرتبطة بالمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات المبرمة مع الدول المتقدمة إلى تقليل من الأثر المستهدف من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجال تعزيز التجارة العربية البينية.

4.مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصّص والرغبة في دراسة موضوعات التكامل والتحليل الاقتصادي الكلي.
- اهتمامنا الشخصي مع دعم الأستاذ المشرف، بواقع التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي، والميل إلى خوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة.

5. أهمية الدراسة: اهتمت الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية بتقييم أثر الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف على الاقتصاديات المختلفة، نظرا لما لهذا التقييم من أهمية بالغة في تمكين صناع القرار من تعظيم المكاسب المتأتية منها أو تجنب مساوئها إن وجدت، كما تظهر أهميتها من خلال الدور المتنامي لقطاع التجارة في هيكل الاقتصاديات المختلفة والتي من بينها الدول العربية والتي تتأثر بطبيعة الحال بالاتفاقيات التجارية وبناء عليه، تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

- تحاول معرفة الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية لكبرى في تنمية التجارة البينية.
- تحاول رفد صانع القرار العربي بتقييم حول فعالية الاتفاقية كترتيب عربي إقليمي في تحرير التجارة البينية العربية، وذلك بهدف تعظيم منافع المنطقة، أو تصويب أوضاعها، أو التوجه نحو إنشاء ترتيبات أخرى ذات مستوى أعلى تصب في التكامل الاقتصادي العربي كالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

6. أهداف الدراسة:

يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل آثار الإقليمية الجديدة على الدول بين خلق التجارة وتحويل التنمية، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالتكامل الاقتصادي، والصيغ التطبيقية المرتبطة به خصوص تجربة منطقة التجارة الحرة العربية لكبرى.
- التعرف على القضايا الرئيسية وآليات فض المنازعات والعقبات والحلول التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تحليل دور منطقة التجارة الحرة العربية في تعزيز التجارة العربية البينية.

7. الإطار الزماني والمكاني:

إن الدراسة الميدانية أو ما يسمى بدراسة الحالة، تَفرضُ علينا تحديد الإطار الزمني التي ستُدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثمَّ فإنه، **زمانيًّا:** تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام: 1996 إلى العام: 2019، أما مكانيا فقد شمل الموضوع مجموع الدول العربية فيما تعلق بالتفصيل في موضوع منطقة التجارة الحرة العربية، أما دراسة الحالة فقد تركزت حول أربعة دول من شمال إفريقيا وهي: الجزائر وتونس والمغرب ومصر. وثلاث دول من الخليج العربي وهي السعودية الإمارات وقطر.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وللإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة. وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية، أهمها:

- **المنهج الوصفي:** يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة، حيث حاولنا وصف الأجزاء النظرية المتعلقة بموضوعات التكامل الاقتصادي؛ ومناقشة أنواع التكاملات المختلفة، كما سهل

لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسة استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.

- **المنهج التاريخي**: يتعلق تطبيق هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقا لتطور تاريخي عادة ما يركز على الإطار الزماني للدراسة؛ حيث ركزنا على الإسهامات التاريخية في بناء النظريات والدراسات في موضوعات التكامل، هذا من جهة الشق النظري؛ أما من شق دراسة الحالة فقد تتبعنا تطور متغيرات الدراسة تاريخيا بدءا بسنة 1996م.
- **المنهج التحليلي**: استعانة بأسلوب دراسة الحالة؛ استخدمنا المنهج التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل معطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات المستمدة من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

9.صعوبات الدراسة: وقد واجهتنا في انجاز بحثنا عدة صعوبات منها:

- نقص المراجع التي تتناول مناهج ونظريات التكامل الاقتصادي.
- تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي المتعددة.
- تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان الأخرى في نفس المرجع، على الرغم من أنها من مصادر رسمية.

10. الدراسات السابقة:

- دراسة باكير وعوض (2008) "The Effect of the Greater Arab Free Trade Area on Intra Arab Trade" تلقي هذه الدراسة الضوء على نمو وتطور التجارة العربية البينية خلال (1980-2004) وتناقش أهم ملامحها ومميزاتها ومعوقاتها، كما تدرس أثر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة العربية البينية باستخدام أسلوبين، الأول يعتمد على تحليل الميزة النسبية ومعرفة ما إذا كان هناك خلق التجارة، والثاني يعتمد على استخدام نموذج قياسي يحتوي متغيرات وهمية. وتخلص الدراسة إلى أن أثر ال GAFTA على التجارة العربية البينية هو أثر محدود بسبب تشابه الميزة النسبية للدول العربية، وضعف البنى التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم كفاءة شبكات النقل، وكثافة الإجراءات البيروقراطية عند الحدود التي يواجهها المنتجون في الدول العربية.

◆ دراسة قام بها خليفة موراد بعنوان " التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية –تجارب وتحديات– " لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر–باتنة – ، كلية الحقوق سنة 2006 - 2005 . التي توصل فيها إلى أن رغم ثراء مرجعية القانونية والمسار الطويل لتكامل الاقتصادي العربي إلى أنه لم يتمكن من الوصول إلى المستوى الذي يسمح له بمسايرة التحديات الدولية الإقليمية وتفادي انعكاساتها.

◆ دراسة التي قام بها الدكتور وليد عبد مولاه سنة 2009 وتناول فيها تدفقات التجارة ل 21 دولة عربية مع 77شريك تجاري للفترة 2007 - 1990 في محاولة لتقديم أثر كل من منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الاتحاد المغاربي، اتفاقية أغادير 2004، في تحفيز التجارة العربية وفقا لنموذج موسع للجاذبية، خلص في نهايتها أن منطقة التجارة العربية الكبرى أدت لتعزيز التجارة بين 17 دولة عربية مقارنة بمستوى التجارة البينية لمجوعة الدول العربية، ولكن مستوى التجارة داخل المنطقة يبقى دون المستوى المرجو إذا ما قورن بما حققته العديد من الاتفاقات الإقليمية للتجارة حول العالم أو بمستوى التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير رغم حداثتها، يعزى هذا الفشل النسبي جزئيا إلى ارتباط العديد من الدول العربية بدول خارج المنطقة بحكم التاريخ، وباتفاقات التجارة البينية الحرة وكذلك إلى ارتفاع التدفقات التجارية مع الكتل الاقتصادية الكبرى.

◆ دراسة قامت بها بجاوية سها بعنوان " الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي " لنيل شهادة ماجستير في نقود ومالية جامعة الجزائر سنة 2005. توصلت فيها إلى أن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل أهمها الاعتمادية الواسعة على الخارج، مناخ الاستثمار غير الملائم فيما بين الدول العربية، وعلى رغم من وضع تشريعات وقوانين تحث وتحفز المستثمر، سواء العربي أو الأجنبي، بالإضافة لجهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعمل جاهدة على توفير الضمانات اللازمة فهي تبقى غير كافية، وحتى يكون لها فعالية في تحقيق الوحدة في التنظيمات الإدارية والقانونية، أي الوحدة في السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها خاصية من خصائص التكامل الاقتصادي، فعلى الدول العربية التعاون وإصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تساهم في إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي.

◆ جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي (واقع وآفاق)، مقالة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، وتطرق فيها إلى مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومساره.

9.محتوى البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين، الأول موسوم بـ: الجهود العربية في التكامل الاقتصادي، حيث تم التطرق في المبحث الأول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، النشأة والمفهوم، مناهجه، مراحله، آثاره، أما المبحث الثاني فطرقنا فيه إلى التكامل الاقتصادي العربي، اتفاقياته ومعاهداته، سبل التعزيز، معوقاته، ثم التطرق للمبحث الثالث ألا وهو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إنشائها وبرامجها، العوامل الأساسية المساعدة على قيامها، أعضائها، أهميتها وأهدافها، القضايا الرئيسية في إطارها، آليات فض النزاعات، العقبات التي تواجهها، أهم الحلول لها، أما الفصل الثاني المعنون بـ: تحليل التجارة البينية للدول العربية، فقد تناول من خلال المبحث الأول هيكل ومؤشرات التجارة في الدول العربية، إجمالي صادراتها وارداتها من السلع والخدمات، التركز في الصادرات وتشابه التصدير، ويليه المبحث الثاني الذي تناولنا فيه تحليل التجارة البينية في الدول، وذلك من خلال تحليل الصادرات والواردات البينية في الدول العربية.

أمّا خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إيّاها باقتراحات نظرية وأخرى عملية علّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال، وما التوفيق والسداد إلا من عند الله وحده.

الفصل الأول

الجهود العربية في التكامل الاقتصادي
ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمهيد

ما يميز عالم العصر الحديث ظهور التجمعات الإقليمية الكبرى، والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي استطاعت إن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا، وعليه يعد التكامل الاقتصادي بين الدول منهجا علميا عمليا لتعزيز الجهود الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف.

نظرا لهذه التطورات فانه من البديهي على الدول العربية إن تحقق تكتلا خاصا بها، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي من الضروريات الاقتصادية وقد حضي بمكانة متميزة في الاهتمامات الاقتصادية للدول العربية، ومن أجل التوفيق بين السياسات التنموية لهذه الدول والعمل الاقتصادي العربي المشترك وجب بذل المزيد من الجهود المنسقة للمفكرين والاقتصاديين العرب للوصول لصيغ تناسب تطلعات الشعوب والحكومات العربية الهادفة للتكامل الاقتصادي العربي حتى يتسنى أيضا لكل دولة طرف في العملية التكاملية تحقيق الوفرة الاقتصادية والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة في عملية التكامل الاقتصادي.

بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 1998، ولقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة ايجابية والاستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار، ومن أبرز تلك التطورات ظهور النظام الدولي الجديد.

ومن هذا المنطلق قسمنا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي.**
- **المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.**

المبحث الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالتكامل الاقتصادي من خلال استعراض أهم التعاريف التي وضعها بعض الاقتصاديون وكذا المناهج والنظريات المدرجة، وسنتطرق أيضا إلى أشكال (مراحل) التكامل الاقتصادي التي تمر بها الدول للوصول إلى التكامل بينها وفي الأخير سنذكر الآثار الديناميكية والساكنة المترتبة.

أولا: ماهية التكامل الاقتصادي:

1.نشأة التكامل الاقتصادي:

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) إذ شهدت الفترة التالية لانتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي، سواء في أوروبا أم في أمريكا اللاتينية أم في إفريقيا، وأمثلته كما يرد في بيانه.[1]

في أوروبا: قيام الاتحاد الجمركي، ومن بعده السوق المشتركة، ومن أمثلة ذلك: جماعة الفحم والصلب الأوروبية، أما الاتحاد الأوروبية للتجارة الحرة فقد انفرد بوضع خاص، إذ ظل قيامه مقصورا على قيام تعاون اقتصادي بين دول سبع في إطار منظمة تجارة حرة.

في أمريكا اللاتينية: تحقق تقدم ملحوظ في تحقيق التكامل الاقتصادي، إذ قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشئت كمنظمة دولية عام 1945 بإجراء مشروع لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم كل دول أمريكا اللاتينية، بهدف تحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي كامل في المستقبل المنظور، غير أن هذا المشروع لم يحز قبولا من جانب تلك الدول ولكن حدث بالفعل أن عقدت معاهدتان بين مجموعتين من تلك الدول:

أ- **معاهدة مينتفديو** لإنشاء الجماعة الأمريكية اللاتينية للتجارة الحرة الموقعة عام 1960 والمعقودة بين المكسيك وست دول أمريكا لاتينية.

ب- **معاهدة أمريكا الوسطى المتوقعة عام 1960** والمعقودة بين أربع دول لإقامة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

في شرق آسيا: حيث وقعت دول جنوب آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الفتا) كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي الأوبك (APEC).

[1] رحمة سليخ، **دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة 1995-2011**، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2013، ص 30.

في المنطقة العربية: والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

في إفريقيا: لم تحقق إفريقيا تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي بالمقارنة بما تحقق في أوروبا أو حتى أمريكا اللاتينية. لقد أنشئت (سوق عربية مشتركة) بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية لعربية في أغسطس 1964، وقد انظم إلى السوق منذ إنشائها عراق وسوريا ومصر ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية والنقدية والكمية وتم فعلا تحرير تبادل المنتجات بين الدول العربية الأربع، والأعضاء في هذه السوق لتصبح بذلك منطقة للتجارة الحرة منذ أول يناير 1971 ولكن لم تتم حتى الآن المرحلة الانتقالية إلى الاتحاد الجمركي رغم مرور حوالي ربع قرن على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي.

2. مفهوم التكامل الاقتصادي:

تعددت التعاريف وتنوعت من اقتصادي لآخر ونذكر منهم:

عرف بيلا بلاسا الذي وصف " التكامل الاقتصادي بالعملية والحالة، فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التميز بين الاقتصاديات القطرية ".[1]

أما جونار ميرادال الذي يرى " أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".[2]

في حين تنبرجن حيث رأى أن " التكامل الاقتصادي عملية بناء للشكل الاقتصادي حيث تزول فيه كافة العوائق والقيود أثناء عملية التنفيذ، وذلك عن طريق قيام المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد ".[3]

إن تعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية[1]:

1. لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 3.
2. عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو–متوسطية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 242.
3. لبعل فطيمة، نفس المرجع، ص3.

- ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة« التكامل الاقتصادي التام »كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي تهدف إلى إلغاء كافة أشكال التميز بين الدول المتكاملة، بحيث يتم التركيز على إلغاء أشكال التميز بين الدول المتكاملة، بحيث يهتم التركيز على إلغاء أشكال التميز بحسب مراحل وتقدم التكامل الاقتصادي سواء ما تعلق بالقيود الجمركية أو قيود على حركة عوامل الإنتاج، وكذا إلغاء كافة أشكال التميز المرتبطة بأسعار الصرف والناتجة عن السياسات الاقتصادية وصولا إلى سوق موحد ومنطقة عملة موحدة بما يحقق التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية.

3.أوجه التشابه والاختلاف بين التكامل الاقتصادي والمصطلحات الأخرى:

حتى نتمكن من توضيح ذلك فإنه ينبغي أن نعرض لما بينه وبين المصطلحات الأخرى على النحو التالي:

1.3. التكامل والتعاون: يعد بيلا بيلاسا من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع التكامل الاقتصادي بالبحث والتحليل وهو ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه تنسيق وأنه نوع من الإدارة، فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة وهو نوع من الإدارة، إذ يتمثل في إلغاء كافة الصور المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية، وهو يرى أنه ينبغي التمييز بين التكامل والتعاون، فيقول إنهما وإن كان يبدوا وكأنهما من طبيعة واحدة، إلا أنهما يختلفان نوعيا وكميا، فبينما يتضمن التعاون العمل لتقليل التمييز، فأن التكامل الاقتصادي يتضمن إجراءات تؤدي إلى إلغاء التمييز داخل المنطقة التكاملية.

2.3. التكامل والاندماج: هذا الاتجاه الاندماجي في طبيعة التكامل قد عبر عنه بعض الاقتصاديين باستخدام مصطلح الاتحاد الاقتصادي، فيقول "ميد" أن الاتحاد الاقتصادي عادة ما يقصد به اندماج اقتصاديات الدول المنظمة إليه بحيث تصبح اقتصادا واحدا تتوافر داخله حية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وحرية انتقال السلع والخدمات. ويرى "فاينر" أن فكرة الاتحاد الاقتصادي تقوم على أسس هي: إلغاء الحواجز الجمركية وحرية انتقال عوامل الإنتاج، إضافة إلى توحيد وتنسيق النظم واللوائح المالية وتنظيم شؤون النقد وتحويل العملات وكذا السياسات المتعلقة بالإنتاج.[2]

---

1. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 05.

2.غربي هشام، محمد مداحي، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008**، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري 2012، الوادي، ص 03.

3.3. التكتل: هو الصيغة التطبيقية لإطار النظري للتكامل.

ثانيا: مناهج ونظريات التكامل الاقتصادي:

1.مناهج التكامل الاقتصادي:من المناهج التي تم التطرق إليها كالتالي:

1.1. المنهج الاتحادي:

نشأت الرغبة في التوحيد كمحاولة لتجنب ما تعنيه محاولات بعض الدول الأوروبية التوسع والضم القسري لدول أخرى من إثارة للحروب التي كان لها بالغ الأثر على موارد الشعوب ومستويات معيشتها. وساعد على قوة هذه الدعوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات الأوروبية، وتقارب أوضاعها الاقتصادية ومدى تشابك علاقتها البينية. وكان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى مركز موحد، بما يتفق ونظام سياسي اقتصادي يحتمل المركز مسؤولية تسيير شؤون المجتمع، على نحو ما جرى في الاتحاد السوفياتي. أما الصيغة الاتحادية لفيدرالية كتلك التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها توازي بين ما يترك للولايات من سلطات، وما تتولاه السلطات المركزية من توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات، بما في ذلك إدارة النظام النقدي، وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية، وإعادة التوزيع على نحو يزيل ما بين مستويات النمو من تفاوت، ويحقق لها قاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، ويمنحها قدرة اكبر على التعامل في الاقتصاد الدولي.[1]

وجاءت المقارنة بين الحالتين (الدولة الوطنية والدولة الفدرالية) لصالح الصيغة الفيدرالية بناء على اعتبارين:

◆**الأول**: هو توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وتيقنها من أن دولة الوحدة سوف تخدم تلك المصالح مما تفعل الدولة القطرية، وهذا ما يمكن وصفه بأنه قاعدة الكفاءة.

◆**الثاني**: إن تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار، وال تحولت هذه الدولة إلى صورة منقحة من عملية الضم القسري، وهذه هي قاعدة الديمقراطية.[2]

ويرجع تفضيل المفكرين الأوروبيين لهذه الصيغة إلى أنها تتيح للشعوب الأعضاء فرصة الاحتفاظ بهامش متناسب من الاختيارات التي لا تجعلهم يشعرون بان التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إدارة جهة غربية لا تحفل بمصالحهم وبخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها قطريا. وواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي، ترك لدولة التحاد اختيار السياسات التي تطبقها، بما في ذلك السياسات الاقتصادية التي قد يكون جانب منها معينا بتضييق الفروق في

1عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصادات الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 55.

2 آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص08.

مستويات النمو بين الدول الأعضاء في الوحدة. ولا يوجد تحليل نظري مسبق يرسم أساليب تتبعها مثل هذه الدول لهذا الغرض، وهو ما قد يثير صعوبات في المستقبل قد تهدد الاتحاد بذاته. وتشير التجارب الاتحادية الأوروبية (ألمانيا، إيطاليا، سويسرا) إلى ما أن طور الوحدة هو تماثل الخلفيات الثقافية والاجتماعية لشعوبها، وما عني به اتحادها من تعبئة الموارد الذاتية لأعضائها، هيئات لها قدرة أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. والاستثناء كانت سويسرا التي لم تسع إلى إتباع منهج حمائي، ربما لان مواردها ورقعتها الجغرافية كانت من الصغر بحيث حالت بينها وبين محاولة رفع درجة التمحور حول اقتصادها الداخلي. أما بالنسبة للدول النامية فان الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، كما انه ليس استخدام هذه الوحدة أداة لحل صراع سياسي كما كان سائد في الفكر الأوروبي، وان كانت تسهم في تدعيم الاستقرار الإقليمي وإنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوة اقتصادية خارجية متفوقة، في تعزيز قدرة كل منها على النمو، ومن ثم رفع حصتها من عائداته. فإذا عجزت دولة الوحدة عن تحقيق ذلك، وأساءت توزيع الموارد لصالح أهداف جماعة دون أخرى داخل الاتحاد، فان الانفصال يصبح واردا، كما تشهد بذلك تجارب عديدة معاصرة.[1]

2.1. المنهج التعاملي:

يذهب أنصار هذا المنهج أنهمن غير المقبول القفز إلى خلق «سلطة مركزية» سواء كانت سلطتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق «تنظيمات» تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أي حساسية لدى الفئات الاجتماعية.

ويرى أصحاب هذا المنهج وفي مقدمتهم كارل دويتش (Karl Deutcsch) أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتخوفاتها من فقدانها سيادتها، وبناء عليه يفضل إتباع «منهج تعاملي» يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون الالتزام ب «أطر مؤسسية» معينة أو مراحل محددة، خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفيا بإقامة ما يلزم من هيئات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها «الاجتماعي – النفسي» دورا هاما في هذا التوجه. ويؤدي تزايد حجم التشابكات خلال فترة من الزمن إلى نشأة شعور بالجماعة أي تقارب في المصالح وتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكيات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات، التي لا تكون كلها اقتصادية بالضرورة.[2]

1 عقبة عبد اللاوي، نفس المرجع، ص55.

2آسيا الوافي، نفس المرجع، ص09.

3.1. المنهج الوظيفي:

يتفق أنصار هذا المنهج مع ما نادى به «المنهج التعاملي» من التدرج كبديل للتحول المباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلاف التي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها، على أن يسحب ذلك التنازل إلى «مؤسسات إقليمية» تنتقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول القطرية. ويؤدي هذا إلى ترسيخ فكرة التكامل ذاتها، وتقبل الانتقال إلى جوانب أخرى، واستكمال بناء المؤسسات الإقليمية، إلى أن تم بناء مقومات دولة الوحدة. ويرجع التأكيد عل البعد المؤسسي في رأي ديفيد متراني (David Mitrani) على كون النزعة الوطنية (القطرية) مجافية بطبيعتها للسلام، مما يستدعي إقامة مؤسسات دولية تجرد الحكومات الوطنية من قدرتها على إثارة الفتن والحروب، نتيجة اعتقاد الجماهير أنها أقدر من هذه الحكومات على تحقيق رفاهيتها. فإذا تحقق نجاح في بعض المهام ذات الطبيعة الفنية البحتة والمحايدة سياسيا، مثل إدارة شؤون «النقل الجوي» أو «مكافحة الأمراض» التي تزداد جدوى التعاون الدولي فيها على العمل القطري المنعزل، أصبح تنازل الحكومات القطرية عن سلطاتها في مجالات أخرى، يتعلق بمزيد من متطلبات تحقيق الرفاهية للشعوب أكثر يسرا. غير أن ما شاهدته فترة ما بين الحربين من «حروب تجارية»، استخدمت فيها أدوات «الإغراق» و «الحماية الجمركية»، وخفض «أسعار الصرف» فيما يسمى «إفقار الجار»، أدى إلى إدراك أن الرفاهية الحقيقية للشعوب لا تقف عند وظائف جانبية ذات صفات فنية، وأنها تقوم أساسا على القاعدة الاقتصادية.

على أن ما شهد العالم خلال نصف القرن الأخير من توسيع الإطار المؤسسي الدولي ومن نجاح في إيقاف مسلسل الحروب العالمية، كان مرجعه التطورات العالمية التي أدت إلى تراكم عوامل الاعتماد المتبادل وإدارة الدول الكبيرة للحرب الباردة، التي سمحت رغم ذلك بقدر كبير من النزاعات الإقليمية. كما إن شرط السعي إلى مزيد من التكامل هو توافق الأهداف، وهو ما يتطلب تقاربا ثقافيا مما يجعل هذا المنهج أرجح على المستوى الإقليمي منه على العالمي، وكما في حالة المنهج التعاملي فان التنازل لمنظمات دولية عن مسؤوليات لا تخدش السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن حفز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على نواح أخرى اقل حيادية من الناحية السياسية. بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما يتبقى لها من مجالات، هي أكثر إثارة للخلافات عن تلك التي جرى التنازل فيها. ونظرا لاختلاف الحدود الإقليمية للتعاون من مجال إلى أخر، فمن الصعب تركيز التعاون في إقليم معين لمجرد الرغبة في دفع التوجه نحو التكامل بداخله.[1]

1 عقبة عبد اللاوي، نفس المرجع ، ص56.

4.1.المنهج الوظيفي المحدث:

ظهر المنهج الوظيفي المحدث بعد الحرب العالمية الثانية محاولة لمعالجة القصور الذي شاب المنهج الوظيفي، وقد جمع بين إسهامات كل من ارناست هاس (ErnatHass) وأميتاي ايتزوني (AmitaiEtozioni) وكارل دويتش (KarlDeutsch) الذين أكدوا على وجوب توفر أسس تساعد على تغذية المسيرة التكاملية:

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعله يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الإقليمي.
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في عمل مشترك ضمن المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من اجل انجاز.
- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود اطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج.

وبذلك فان المنهج الوظيفي المحدث جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة لحكومة إقليمية. وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي عن الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور تلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الايجابي الذي ينقل عدد كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسات الإقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل.

وبذلك يتحقق الاتحاد على مراحل، ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي يفضل تخصيصها لتقود حركة مستمرة للتكامل، كما انه من المهم وجود تقارب في أوضاع الدول المعنية حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها في رسم سياسات الاقتصادية، ولذلك مال الوظيفيون المحدثون إلى تأجيل عمليات المشاركة في السياسات الاقتصادية إلى مراحل متأخرة من التكامل.[1]

1عقبة عبد اللاوي، نفس المرجع، ص57.

2. نظريات للتكامل الاقتصادي:

1.2. نظرية التجارة الخارجية:

تستند التجارة على الفرق بين عوائد العوامل، أو التكنولوجيا أو الأذواق بين قطرين، مما يؤدي إلى فرق في سعر السلعة النسبي وإلى تجارة متبادلة الميزة، ما يترجم الفرق في أسعار السلعة النسبية إلى الفرق في أسعار السلعة المكلفة بين قطرين وهو السبب المباشر لقيام التجارة، كما أن التجارة الحرة تؤدي إلى أكفأ استخدام للموارد العالمية ومن ثم إلى تعظيم الناتج العالمي ولهذا يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث أن التجارة الحرة تعظم أيضا للرفاهية العالمية، لكن توزيع الدخل بين الأقطار جد مهم، لهذا تعتبر نظرية التكامل الاقتصادي جزء من نظرية التجارة الخارجية، وتعتمد في الغالب الأعم على فروضها، وتستخدم أدوات تحليلها على النماذج التحليلية التي تم بناؤها وتطويرها في رحاب نظرية النفقات النسبية أو المقارنة، سواء صيغتها الريكاردية أو تكلفة الفرصة البديلة أو تلك الصياغة المطورة في شكل النموذج الأساسي (هكشر – أوهلين – سام ويلسون Samuelson- Ohlin-Heksher) في نسب عناصر الإنتاج، أو من نظرية لندر في تشابه هياكل الدخل أو التفضيل.[1]

1.1.2 نظرية هكشر وأولين لنسب عوامل الإنتاج: وتتركز هذه النظرية على الفرق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين الأقطار كأهم سبب للتجارة، وتتنبأ بان كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا وفيرا ورخيصا نسبيا أي تماثل دوال الإنتاج عالميا، ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا أكثر ندرة وتكلفة نسبيا، كذلك تتنبأ النظرية بأن التجارة سوف تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض الفروق في أسعار العوامل بين الأقطار وتصح هذه النظريات ما لم يكن لدينا عكس عامل الإنتاج، وتبين أن التجارة يمكن أن تستند إلى تكاليف متناقصة.

2.1.2 نظرية ليندر في تشابه هياكل الدخل أو التفضيل: تمثل نظرية تشابه هياكل الدخل أو التفضيل تعديلا جوهريا لنموذج (هكشراولين Heksher-Ohlin) لنسب عناصر الإنتاج، فلقد قدم الاقتصادي السويدي (ليندر Linder) نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج والمضمون عن النظرية التقليدية ونظرية (هكشر اولين Heksher-Ohlin)، حيث أنه لا يكتفي بمقارنة وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية وبعدها، بل يهتم أيضا بدراسة العوامل التي تؤدي إلى انتقال الاقتصاد القومي من وضع التوازن الأول إلى وضع التوازن الثاني، وهناك أدلة وافرة على أن نوعية السلع التي تنتجها البلدان وتستهلكها تختلف من نوعها بشكل منتظم مع مستويات دخلهم. وعلى جانب الإنتاج، ترتبط أسعار الصادرات ارتباطا وثيقا مع نصيب الفرد من دخل الفرد، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين دخل الفرد، كما يرى أن الدول الصناعية تتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي، مما يعطيها القدرة

1. نجلاء هزلة، زينب حيمر، **الإقليمية الجديدة بين خلق التجارة وتحويل التنمية**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2017، ص05.

على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية تجاوبا مع أي من تغيرات تحدث في هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية، والبلدان ذات الدخل المماثل لها أنماط إنتاج واستهلاك مماثلة، فهي تنتج وتستهلك بضائع ذات جودة أعلى ولكن النتيجة المفترضة أن البلدان المتماثلة في الدخل تزيد التجارة أكثر مع بعضها البعض فقط على مستوى القطاع، حيث يتم التحكم في محددات التجارة بين القطاعات لهذا سميت (نظرية لندر القطاعية).

2.2. نظرية التوطن[1]:

مصطلح التوطن من جوهر الجغرافيا الاقتصادية، وهو فحص وتحر عن قدرة وقابلية المكان المراد قيام الصناعة به، على إمداد الصناعة أو أي من فروعها بمتطلباتها الأساسية، واختيار الموقع الذي يحقق أقصى الأرباح بأقل كلفة (للمنتجين)، والسوق الأمثل الذي يحقق أقل كلفة (للمستهلك)، واعتبر (لفوكارد Lafourcade) إن تكلفة النقل تلعب دورا حاسما في توطن النشاط الصناعي وأن المكان الأنسب لتوطن شركة صناعية ما، هو الذي يساعد على إنقاص هذه التكلفة، حيث صاغ نموذجا استعان فيه بالشكل الهندسي المثلث يتوطن فيه النشاط الصناعي في نقطة ما، بين المادة الخام ومصدر الطاقة والسوق. وأضاف (ألفريد ويبر Alfred Weber) حول تكلفة العمل (إن تكلفة اليد العاملة ليست متجانسة في كل مكان وهناك أماكن تتوفر على يد عاملة وفيرة ومتنوعة ومؤهلة) أما عن تكلفة اقتصاد التكامل (إن توطن عدة مؤسسات صناعية بجوار بعضها البعض يمكنها من التعاون على إنجاز بنية تحتية مشتركة للنقل مثلا). وتصبح هذه الأمور أكثر وضوحا إذا توسع مفهوم (تكاليف التجارة) ليشمل جميع التكاليف الخاصة بمسافات التقريب بين مواقع الصناعة ومواقع الأسواق، وهناك توافق واسع في الآراء بين الاقتصاديين والجغرافيين للنظر في الاقتصاد المكاني، نتيجة للعملية التي تنطوي على نوعين من القوى المتعارضة: قوى (التركز) وقوى (التشتت)، وبحسب (غروكمان Krugman) ينتج على ذلك أثر (كرة الثلج) التي تعبر عن الأماكن التي توطنت فيها الشركات والمصانع الكبيرة والمكاتب حيث تجمع السكان، في حين يتحرك الناس إلى حيث يمكنهم الحصول على وظيفة، فيزيد حجم السوق ويزيد تنوع الإنتاج وترتفع المنافسة، وبالتالي تنخفض الأسعار فترتفع الأجور الحقيقة، وتشكل المنطقة عامل جذب لتدفقات جديدة من العمال، فيؤدي إلى التكتل النهائي بين الشركات والعمال، فالتوزيع المكاني الناتج عن الأنشطة الاقتصادية هو عبارة عن توازن معقد بين هذه القوى التي تدفع وتسحب كل من المستهلكين والمنتجين، للوصول إلى الأسواق المشتتة مكانيا، وهي حقيقة تم الاعتراف بها لفترة طويلة سواء في الاقتصاد المكاني أو العلوم الإقليمية تتفق جميعها مع التنبؤ بـ (الجاذبية)، أي كثافة تدفقات الناس والسلع والأفكار بين مكانين يتأثر إيجابا بحكم كل منها وسلبا عن طريق المسافة التي تفصل بين تلك الأماكن.

1. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994،ص303.

3.2.نظرية الاتحاد الجمركي[1]:

لقد شهدت نظرية الاتحاد الجمركي مولدها على يد الاقتصادي"جاكوب فينر"في كتابه الصادر عام 1950 ولقد عرف تحليله باسم **"قانون فينر** "للاتحادات الجمركية، حيث تشكل نظرية الاتحاد الجمركي المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي ولمجمل نظريات التكامل الاقتصادي والممارسات التكاملية خصوصا في الإطار الرأسمالي، بوصفها:

- تدرس الوحدة الأساسية (الاتحاد الجمركي) للتكامل الاقتصادي بين الدول التي تجعل منها كيانا ما فوق وطني متميزا سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهي في هذا تختلف جوهريا عن منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تتسع لتشمل أبعد من الدول وربما العالم كله، حسب ترتيبات منظمة التجارة العالمية في المستقبل.
- تعتمد آلية السوق (الرأسمالية) قاعدة أو إطار لتحليل التكامل الاقتصادي أو المدخل التجاري دون إشارة تذكر سواء إلى دور الدولة أو إلى العامل الإنمائي.

ويستمد "**قانون فينر**" جذوره في التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية معبرا عنه بشروط نموذج هكشر وأولين– ساموبلسون لنسب عناصر الإنتاج، ومن البديهي في ظل هذا التحليل أني قبل قانون فينر الفروض الأساسية التي فرضتها النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية وعلاوة على ذلك يضع فاينر لقانونه مجموعة الفروض الإضافية التحليلية الآتية:

- افترض فاينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساويا للصفر أي عديمة المرونة.
- افترض فاينر في جانب العرض خضوعا لإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

ثالثا: مراحل التكامل الاقتصادي وآثاره:

1. مراحل التكامل الاقتصادي:

1.1. منطقة التجارة الحرة:وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية، أما إذا

1عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص12.

كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنه تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة. وأحد الأمثلة لمنطقة تجارة حرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبي إفتا (EFTA).[1]

2.1. الاتحاد الجمركي: يعد الاتحاد الجمركي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي وهذه المرحلة تحاول أن تعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ولا ينطوي الاتحاد الجمركي على حرية انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال، بمعنى آخر أن الاتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا.

ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في عقد اتفاقات مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء ويرجع ذلك إلى الرغبة في حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي. وكمثال على هذه المرحلة نذكر الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) الذي تأسس عام1946.[2]

3.1. السوق المشتركة: بالإضافة إلى إلغاء القيود والرسوم الجمركية، وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، تلغى كذلك القيود على حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا مشتركة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل السوق المشتركة.

4.1. الاتحاد الاقتصادي: ويتميز عن السوق المشتركة في أنه بالإضافة لحركة السلع، وعناصر الإنتاج بين الدول بحرية، تتفق الدول على توحيد سياستها المالية والنقدية ويتطلب ذلك قيام هيئة، ما فوق الدول (Super-National Authority) بوضع هذه السياسات، ويعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى مرحلة التكامل الاقتصادي، ويعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث تصبح أسواق الدول المشتركة في الاتحاد سوقا واحدة.[3]

1حنان بالراشد، **دور التجارة العربية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص04.

2عبد الرحمان روابح، نفس المرجع، ص09.

3بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، **تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، 131.

5.1. التكامل الاقتصادي الكامل: ينطوي اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل إضافة إلى شروط تحقق الوحدة الاقتصادية السالفة الذكر، وجود مؤسسات بها سلطة عليها فوق سلطة الدول الأعضاء وبحيث يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية والنقدية والاجتماعية سلطة عليها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الوحدة الاقتصادية[1].

الجدول 1-1: مصفوفة أشكال التكامل الاقتصادي الدولي

آليات التكامل	إلغاء الرسوم الجمركية والحصص بين الدول الأعضاء	نظام التعريفة والفحص الموحد	إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج	تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمؤسسات الإقليمية والعملة الموحدة
منطقة تجارة حرة	نعم	لا	لا	لا
الاتحاد الجمركي	نعم	نعم	لا/نعم	لا
السوق المشتركة	نعم	نعم	نعم	لا
الاتحاد الاقتصادي	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على المعلومات السابقة

يقصد ب لا/نعم في نفس الوقت بالنسبة للاتحاد الجمركي في آلية إلغاء تحرك عوامل الإنتاج هو أن عامل الإنتاج الوحيد المحرر هو السلع، أي حرية انتقال السلع سواء السلع الرأسمالية والسلع النصف مصنعة والسلع الكمالية، غير أن العمل ورأس المال لا يزالا مقيدين.

2. آثار التكامل الاقتصادي:

حسب نموذج رائد اقتصاديات التكامل فاينرViner للاتحاد الجمركي وتحليلات الاقتصاديين الذين حاولوا معالجة ما أهمله نموذجه الأساسي مثل ليبسي Lipsey وجيرلز Gehrels الذين عرف تحليلهما بـ Gehrels-Lipsey، وباجواتي Bhagwati وميلفن Melvin وهو التحليل الذي عرف بـ Bhagwati – Melvin فان الآثار المتولدة من قيام تكامل اقتصادي (وتم استخدام شكل الاتحاد الجمركي في النموذج) تقسم إلى قسمين[2]:

1.2. الآثار الساكنة: وتبرز هذه الآثار نتيجة إعادة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية، أي نتيجة للتغير في المعرفة والإنتاج والاستهلاك والأسعار وتغير نمط التجارة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بعد قيام التكتل وتعتمد الآثار الساكنة على القوة النسبية لكل من أثري خلق التجارة وتحويل التجارة، وتعتبر الآثار الساكنة آثار قصيرة الأجل.

1.1.2أثر خلق التجارة: ويحدث خلق التجارة عندما يتحول المستهلك من اعتماده على استهلاك السلع المنتجة محليا بكلفة مرتفعة نسبيا إلى استيرادها من دولة عضو في التكتل تقوم بإنتاجها بكلفة اقل. مما يؤدي إلى إعادة توزيع

1بورحلة ميلود، **اشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق**، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص09.

2. رائد علي يوسف أبو عبيد، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، 2010، ص 17-19.

وتخصيص الموارد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث يصبح المستهلكين قادرون على الحصول على السلع التي يحتاجونها من اقل المصادر كلفة في المنطقة، ويعتبر أثر خلق التجارة أثرا ايجابيا بالنسبة للدول المشاركة في التكتل.

2.1.2أثر تحويل التجارة: ويحدث هذا الأثر عندما يتحول المستهلكون في الدول العضو في التكتل من استهلاك السلع ذات التكلفة المنخفضة نسبيا المستوردة من دولة خارج التكتل إلى الاستيراد من دولة عضو في التكتل تنتج السلع ذاتها بتكلفة أعلى، ويمثل اثر تحويل التجارة تراجعا في الرفاهية. ويعتبر أثر تحويل التجارة أثرا سلبيا.

ويمكن معرفة ما إذا كان للاتحاد الجمركي تأثير مفيد أو ضار من زاوية الكفاءة الاقتصادية عالميا وذلك على ضوء الفرق بين حجم التجارة التي تم خلقها وحجم التجارة التي تحولت.

2.2. الآثار الديناميكية:[1] أن عملية إنشاء تكتل اقتصادي تحدث تغيرات في سلوك المنتجين والمستهلكين وهياكل اقتصاديات الدول الأعضاء فيه وفي استجابة الاقتصاد العالمي لها، ومن هنا فإنها تعتبر عملية طويلة الأجل، تفسح المجال للاقتصاديات المعنية بإعادة هيكلة نفسها بما يعظم من منافع الفرص التي تتوفر لها ومعالجة الآثار السلبية التي قد تنجم عنها.

ويمكن إيجاز الآثار الديناميكية لقيام تكتل اقتصادي وفقا له بما يلي:

- **المنافسة:** يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة المنافسة بين المنتجين ليس على مستوى الدولة العضو فقط بل على مستوى منطقة التكتل كاملة، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تحسين أساليب إنتاجهم خوفا من الخروج من السوق، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية.
- **وفرات الحجم:** تتحقق للدول الأعضاء في التكتل مزايا الحجم الكبير، حيث تتناقص تكاليف المنشآت وتتزايد مبيعاتها وذلك نتيجة لتوفر الأسواق مما يزيد من كفاءة المؤسسات الإنتاجية ويساهم في إعادة تقسيم العمل والتخصص بين الدول الأعضاء.
- **وفرات الخارجية:** يؤدي التوسع الاقتصادي الناشئ عن التكامل إلى تحقيق وفرات خارجية مثل توفر مستلزمات إنتاج عالية الجودة، وزيادة عرض العمالة الماهرة، وتحسن شبكات النقل والمواصلات بين أعضاء التكتل مما يقلل من التكاليف ويزيد من الرفاهية للمستهلكين.
- **جذب الاستثمارات:** حيث تؤدي التغيرات في هياكل اقتصاديات الدول الأعضاء واتساع السوق وتحقق وفرات الحجم إلى جذب المستثمرين إلى دول التكتل.

1.رائدة علي يوسف أبو عبيد، نفس المرجع، ص ص18-19.

◆**أثر الاستقطاب:** ويقصد به ما تتعرض له بعض الدول الأعضاء أو مناطق فيها من تراجع في النشاط الاقتصادي، نتيجة قدرة دول أو مناطق أخرى على الاستحواذ على حصة كبيرة ومن نتائج خلق التجارة ومكاسب التكامل.

من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي فهناك جدل أخذ بالتنامي حول إمكانية الاستمرار في حالة الرفاهية في مرحلة ما بعد التكامل الإقليمي إي مرحلة التكامل الوسع مع الاقتصاد العالمي أي حول تأثير اتفاقية التكامل الإقليمي إذا ما تم السير قدما نحو التكامل العالمي متعدد الأطراف، حيث لم تتضح الآثار المحتملة لتلك الحالة لا نظريا ولا علميا بعد.

المبحث الثاني

التكامل الاقتصادي العربي

لقد كانت الدول العربية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى تضم مجتمعا اقتصاديا واحدا ينتقل المواطنون العرب بحرية بين أرجائه ويتم التداول السلعي والخدمي وانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، وآنذاك كانت الدول العربية تتبع الأساليب نفسها في الإنتاج ويخضعون للنظم الاقتصادية نفسها فيما يخص العملة المتداولة أو التجارة الداخلية (البينية) أو الخارجية.

أدركت الدول العربية أهمية الوحدة الاقتصادية مبكرا، وسعوا إلى ذلك منذ صدور بروتوكول الإسكندرية في 1944/10/07 الذي أعلن ميلاد جامعة الدول العربية، وكان من أبرز الأهداف آنذاك يتمثل في التعاون في الشؤون الاقتصادية ثم جاء الموضوع في اهتمام وتأكيد جديدين عندما أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1990/6/17(المادة7) والتي أشارت إلى أنها تربط ما بين تحقيق أهداف الدفاع المشترك عن الدول العربية وبين التعاون بينها لتقوية اقتصادياتها.

وبعيدا عن العوامل السياسية التي شهدها الوطن العربي والتقسيمات التي حصلت بفعل الأجنبي، فقد بذلت محاولات تكاملية عربية سواء في إطار الجامعة العربية باعتبارها الوعاء الوحيد الذي يجمع بين الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية أم من خلال الاتفاقيات الثنائية.[1]

أولا: الاتفاقيات والمعاهدات التكامل الاقتصادي العربي:

لقد شهدت الدول العربية العديد من محاولات التكامل الاقتصادي ويمكن أن نميز ضمن هذه المحاولات منهجين الأول يتمثل في التكامل العربي الجماعي المشترك تحت لإشراف جامعة الدول العربي، الثاني هو التكامل الاقتصادي العربي الجزئي ويقصد به التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية ولا ننسى الاتفاقيات العربية الثنائية.

1.الاتفاقيات العربية المتعددة الإقليم: ونتناول أبرزها وكالاتي:

1.1. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام1953:

لتسهيل التبادل التجاري وتوحيد جدول التعريفة الجمركية مع تقرير الإعفاء الجمركي لبعض المنتجات الزراعية والحيوانية، ومنح المعاملة التفضيلية لإنتاج الدول الأطراف المتبادلة من السلع المصنوعة، وتشمل تجارة الترانزيت عبر إقليم الدول الأطراف[2]، وقد ضمت الاتفاقية دول الجامعة العربية الأردن، سوريا، لعراق، السعودية، لبنان، مصر، ليبيا، وتعتبر هذه الاتفاقية أول الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية.

1. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، **التكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 37-38.
2. زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، فتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 315-316.

2.1. اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال:

حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من قبل لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954. ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية:

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب وعدم وضع العراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية.[1]

3.1. اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام 1957:

ولم تدخل حير التنفيذ إلا في 1964/04/30، وقد ركز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لهذه الاتفاقية في نشاطه على عدة مراحل كمداخل ضرورية لبناء قاعدة متينة يستند إليها التكامل الاقتصادي العربي وبالتالي الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما يلي:

- المدخل التجاري عن طريق السوق العربية المشتركة بأهدافها الواسعة والمتعددة.
- المدخل الإنتاجي من خلال الشركات العربية المشتركة والاتحادات العربية المتخصصة لتعزيز تشابك الاقتصاديات العربية وتعظيم الإنتاج العربي.
- مدخل تطوير الهياكل الأساسية لما تلعبه من دور في تحقيق التشابك بين الاقتصاديات العربية والمدخل التخطيطي الإحصائي باعتبار أن التخطيط المسبق هو الحل الوحيد لبناء قاعدة تكاملية مشتركة من اقتصادات مشتتة.[2]

4.1. السوق العربية المشتركة 1964:

تم اتخاذ قرار إنشاءها من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 1964/08/13، وقد كانت محصورة في أربعة دول عربية هي: الأردن، مصر، العراق وسوريا انضمت ليبيا والسودان بعد سنة 1977 وبعض الدول الأخرى انضمت لاحقا، وكان الهدف من إنشاء هذه السوق تحقيق ما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

1. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، نفس المرجع، ص38-39.
2. عدي قصور، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 312.

- حرية النقل والعبور واستعمال وسائط النقل والموانئ.[1]

ولأجل تحقيق هذه الأهداف اتخذت الإجراءات التالية:

- تثبيت القيود ومختلف الرسوم والضرائب المطبقة في 1964/08/13.
- إعفاء مجموعة من المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والضرائب، وتخفيض ما تبقى من الرسوم بمعدل 20% سنويا ابتداء من أول سنة 1965.
- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بمعدل 10% ابتداء من 1965.
- عدم السماح بمنح أي دعم على الصادرات الدولية إذا كان هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي تمنحها وهذا من أجل توفير جو تنافسي متكافئ أمام منتجات الدول الأعضاء.

وقد اصطدمت السوق العربية المشتركة بجملة من العراقيل سوف نذكر منها كما يلي:

- اتفاقية السوق العربية المشتركة لم تتضمن تحرير انتقال السع من القيود الكمية و الإدارية، على أساس اعتماد بعض الدول على هذا النوع من القيود في تنظيم تجارتها الدولية.
- عدم شمول الاتفاقية وكذا ميثاق جامعة الدول العربية على نصوص صريحة ومحدودة قاطعة في مضمونها لأجل سرعة العمل وصنع القرارات من أجل الوحدة الاقتصادية العربية.
- غياب روح التنسيق بين المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.[2]

5.1. اتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981:

تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفق القوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية.

ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى في سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة، وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية.

1.حربي محمد موسى عريفات، **التحديات التي تجارب التكامل الاقتصادي العربي**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004، ص 320.

2. الطيب داودي، التكامل **العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، سطيف، 4-5 ماي 2004، ص .ص:8-9.

رغم الإجماع العربي على هذين المشروعين إلا أنهما لم يحظيا بنجاح يذكر، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذهما.

6.1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.

تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان سنة 1996 بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في2007.[1]

2. الاتفاقيات العربية الثنائية:

وهي الاتفاقيات المعقودة بين بلدين، وقد انتشر هذا الأسلوب في العلاقات الاقتصادية الدولية في سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتم التراجع عن هذا الأسلوب في ظل سريان مفعول قوانين منظمة التجارة العالمية W.T.O.

ولقد لجأت إلى هذا الأسلوب الدول العربية التي تنطبق على تجارتها الخارجية نظم الرقابة على الصادرات والواردات ونظم الرقابة على الصرف، وانتشرت هذه الاتفاقيات خلال مدة السبعينيات لعدة أساب من أهمها:

- امتلاكها المرونة ومراعاة الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية على خلاف الاتفاقيات الجماعية التي يصعب فيها مراعاة أحد الأعضاء على حساب الأطراف المتعددة الأخرى.
- بعد تصحيح أسعار النفط عام 1973 وتراكم فوائض مالية لدى الدول العربية النفطية، تولدت رغبة لدى هذه الدول باللجوء إلى هذا النوع من الاتفاقيات بوصفها وسيلة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها بسبب تشابه اقتصادياتها مما يجعل التعاون الاقتصادي يأخذ طابعا مميزا.

ومن الجدير بالذكر إن الدول العربية تربطها ببعضها أكثر من مئة اتفاقية تجارية ثنائية تعطي بعض الامتيازات والإعفاءات التجارية للسلع المتبادلة فيما بينها.

[1] طاهر زديك، علي بقشيش، عبد الرحمن العايب، **الجزائر والتنظيم الجهوي للتجارة البينية**، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل، ص 320-321.

3.الاتفاقيات العربية المرتكزة الإقليم:

هناك عدة دوافع وراء تلك الاتفاقيات التي حصلت بين مجموعات من الدول العربية، يعود بعضها إلى أسس التقارب الجغرافي أو الثقافي أو على أساس تشابه أو تجانس الهياكل الاقتصادية، ويأتي هذا التوجه نحو هذه الصيغة الجديدة من التكامل الاقتصادي العربي منسجما مع الاتجاه العالمي لإقامة مناطق التجارة الحرة وتكتلات الاقتصادية الكبرى، وهناك أسباب أخرى من مثل بدء الحرب (العراقية- الإيرانية) عام 1980، وتدني مؤشرات العمل الاقتصادي العربي المشترك حلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم. وفي ما يلي استعراض لهذه التجمعات العربية بحسب أسبقيتها:

1.3. اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي:

تم إنشاء مجلس التعاون العربي في نفس الفترة التي أنشئ فيها اتحاد المغرب العربي، وذلك في1989/02/16، في قمة بغداد، يضم المجلس أربع دول هي الأردن، العراق، مصر، اليمن، إلا أن هذا التكامل لم يلبث طويلا ليفقد جدواه بسبب الاجتياح العراقي الكويتي في 1990/08/02، وانهيار النظام العراقي في21مارس2003.

تعود مدة هذه اللجنة إلى الاجتماع الوزاري لدول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس) في أيلول من عام 1964 وانضمت موريتانيا إلى هذه اللجنة عام 1975، إذا أقر بروتوكول لجنة استشارية دائمة حددت مهامها كالآتي:[1]

- دراسة إمكانية تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- إمكانية تنسيق سياسات التصنيع.
- تحديد السلع التي يمكن مبادلتها بين الدول الأعضاء وإعفائها من الرسوم والقيود الجمركية المختلفة.
- تحديد مواقف مشتركة في التعامل الاقتصادي والتجاري مع السوق الأوروبية المشتركة.

2.3.مجلس التعاون الخليجي:

تم الإعلان رسميا عن مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الخليجية بأبي ظبي في25ماي1981، الذي جمع رؤساء كل من الإمارات العربية، البحرين، قطر، السعودية، سلطنة عمان، والكويت، وتم فيه الاتفاق على صيغة تعاونية في جميع الميادين بين الدول الست السابقة.[2]

1. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، نفس المرجع، ص41-42.

2. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005، ص218.

ثانيا: سبل تعزيز التجارب في التكامل الاقتصادي العربي

واجه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عدة معوقات، كانت سببا في اعتراض وصوله إلى مراحل متقدمة، وبات من الضروري على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي، وفيما يلي بعض سبل تحقيق ذلك:

1- إرساء استراتيجية للعمل العربي المشترك:

تتضمن أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانات الدول العربية و إطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل و متكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها، و يتم وضع الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه و أعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

2- تخطيط العمل العربي المشترك:

و يتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطارا لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية و القطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي يتم وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.[1]

3- توحيد الأنظمة الاقتصادية و الجمركية و المالية:

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل و المنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الاستثمار، وبعض العناصر الضريبية، و السياسة التجارية للدول العربية اتجاه الدول الأخرى، كل هذه الأمور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسيطة لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها، و رؤية أصحاب المصالح لعائد التكامل وسبل تحقيقه.[2]

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2006 ،ص109.

[2] خالد برزيق، **آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول**، رسالة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 149.

4- إنشاء بنك عربي موحد:

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، و يتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، و تساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، و كذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية و الأجنبية.[1]

5- سبل أخرى بشأن تدعيم قيام التكامل الاقتصادي العربي : يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعزيز مداخل التكامل الاقتصادي العربي، عن طريق تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية – العربية و إقامة المشروعات العربية المشتركة، و هذا من شأنه أن يعمل على تطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية، و توسيع انتقال رؤوس الأموال بينها و تطوير السوق العربية لكل من المال والعمل والمنتجات، و كل هذا يخلق الأساس المادي لإقامة تكامل اقتصادي عربي.
- مراجعة جميع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والضريبية العربية، و إجراء التعديلات اللازمة عليها، بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والدولي، و إعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذها الصلاحيات اللازمة لذلك، و على الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.[2]
- صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية و التحديث الزراعي، كما يجب العمل على سرعة نقل و توظيف التقنية في مختلف جوانب الحياة العربية.[3]
- توفير المناخ السياسي المناسب في الوطن العربي والمتمثل في الديمقراطية وحرية التعبير.
- قيام الدولة بدورها الأساسي في قيام بإصلاحات اقتصادية في الجانب الكلي وتوفير سوق منافسة سليمة والابتعاد عن الاحتكار والمحافظة على حقوق المستهلك، وتوفير مناخ سياسي واجتماعي مستقر وتطوير عملية البحث و التطوير التكنولوجيا إضافة إلى مهامها التقليدية المعروفة من (عدالة، تعليم، صحة). [4]
- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام و إيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي.

---

[1] حنان بالراشد، نفس المرجع، ص21.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع و الطموح)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة،2003، ص82.

[3] أحمد باشي، **التكامل العربي بين قرار التخصص أو الاندماج**، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004، ص14.

[4] إسمهان خاطر، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 58.

- توزيع التوطن الصناعي بين البلدان العربية، وتتم عملية التبادل الإنتاجي الصناعي دون رسوم جمركية وبأسعار تنافسية.
- تعزيز السياسات التنموية على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أولوية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للبلدان العربية وبهدف إنشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي بين جميع الأقطار العربية.[1]

ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

تعود أسباب ضعف أو فشل أغلب محاولات التكامل الاقتصادي العربي، إلى عدة معوقات حالت دون إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الاقتصادي العربي، منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1. العوائق السياسية:

تتعدد العوائق السياسية للتكامل الاقتصادي العربي التي يمكن ذكرها فيما يلي:

- الصراعات و الخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية، حيث لا تزال بعض الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما انعكس ذلك بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، و ذلك أنه كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية و سياستها الوطنية المتباينة، لكن الملاحظ أن كل دولة تطبق سياسة خاصة تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية و الخارجية التي تخصها وحدها.
- مشكل الازدواجية بين الوحدة الاقتصادية العربية و المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فبعد قيام مجلس الوحدة الاقتصادية سنة 1964 إلى جانب الاقتصادي العربي، أصبح هناك هيئتان يقودان العمل العربي المشترك، و بالتالي نتج عن ذلك ازدواجية في المهام وتشابه في الاختصاصات لاسيما في متابعة قضايا التكامل الاقتصادي، و تنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية، و حسب رأي أحد الباحثين العرب أن هذه الازدواجية و التنازع كانتا من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- الآثار السياسية المترتبة على ظهور النفط في عدد من الدول العربية، وبالتالي بروز دول غنية و أخرى فقيرة.[2]

[1] سعيدة بوسعدة، زينب بوقاعة، **التحديات و الآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأو روبية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004، ص10-11.

[2] مقراني الهاشمي، **التكامل الإقتصادي العربي –واقع وآفاق–**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11 ، جامعة قسنطينة، 1999 ، ص93.

- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم فيها، و ما ينجر عن ذلك من تباين في الأولويات الاجتماعية والتنموية الاقتصادية، و بالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية و عدم استقرارها.[1]
- عدم وجود المناخ و الآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك، حيث أن عدد كبيرا من مؤسسات التنسيق الاقتصادي لا يملك حق إصدار القرار، وإنما يصدر مجرد توصيات، و حتى تلك التي تملك حق اتخاذ القرار لا تملك القدرة على تنفيذه.[2]

2. العوائق الاجتماعية:

ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة و الاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة، و هذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي و العلاقات الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.

3. العوائق الاقتصادية: هناك العديد نذكر منها:

- تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية مما جعلها في حالة تنافس و ليس تكامل، بينما تتسم نظمها الاقتصادية بالتباين و الاختلاف ما بين دول تطبق التخطيط المركزي و تعتمد في نشاطها الاقتصادي على إدارة الدولة والقطاع العام، ودول أخرى تطبق اقتصاد السوق و تعتمد على القطاع الخاص.
- غياب التنسيق في مجال النقل والشحن و ارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية.
- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوية بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية، مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة و هذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دول عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية.

---

[1] جمال عمورة، **معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي –مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 26-27 فيفري 2012، ص5.

[2] حامد مجدي، **المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 121 ، مارس 1989 ، ص97 .

- ضعف وقلة النقل و المواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف و الانقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض تنمية و إنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط، وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية و الجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، و توسيع التبادل التجاري لأن العبرة ليس في تقرير حرية انتقال السلع و الأشخاص، بل في توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك.[1]
- البنيان التنافسي لاقتصاديات الدول العربية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة (المتنافسة)، ذات الإنتاجية المنخفضة و نفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تنتج إلا في ظل الحماية، الأمر الذي يعني أن قيام التكامل، يؤدي إلى القضاء على كثير من هذه الصناعات، وبالتالي تضرر أصحابها و العمال المشتغلين فيها، إلا أنه من الممكن التغلب على ذلك من خلال التنسيق الصناعي الذي يعامل هذه الصناعات معاملة خاصة.
- اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية، و يتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، و استمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب العالمية الثانية، وخفض هذا من معدلات النمو الاقتصادي بالدول غير البترولية و يتضمن ذلك افتقار الدول العربية للقدرة على التحول.

4. **العوائق القانونية:**

من بين العوائق القانونية عدم التزام الدول العربية بنصوص الاتفاقيات الموقع عليها، و إتباع أغلب الاتفاقيات العربية التجارية بمواد إضافية تشكل استثناءات مما يثير تحفظات بعض القادة العرب[2].

[1] جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5 ، الجزائر، ص 28-29.

[2] موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج**، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأو روبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004، ص19.

المبحث الثالث

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سنتطرق في هذا المبحث لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك من خلال تناول القضايا الرئيسة وآليات فض المنازعات وكذا التطرق إلى العقبات التي تواجه المنطقة وأهم الحلول المقترحة.

أولا. ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والبرنامج التنفيذي لها:

1.1.نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أصدرت القمة العربية في اجتماعها بالقاهرة 21-1996/06/23م قرارا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، وعليه اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره رقم 1317 في دورته العادية رقم 59 بتاريخ 1997/02/19م والذي تم فيه الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتدءا من 1998/01/01م، وتضمن القرار التخفيض التدريجي بنسبة 10% سنويا للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي، وقد يكون وافق جميع الأعضاء على شروط تأسيس المنطقة والالتزام بها.[1]

2.1.البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تضمن البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادل بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وصولا لإزالتها بالكامل. وفيما يلي نعرض لأهم عناصر ذلك البرنامج التنفيذي[2]:

1.2.1.العضوية: إن الدول العربية الأعضاء في «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» مؤهلون للانضمام للمنطقة، أما الدول العربية غير الأعضاء فيترتب عليهم أولا الانضمام إلى هذه الاتفاقية ليصبحوا طرفا فيها، ومن ثم الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة.

1. طالح صالح، تحليل واقع تدفقات التجارة العربية البينية للمنتجات الصناعية، المركز الجامعي، تيسمسيلت،2010، ص 251.
2. نواف ابو شمالة، **تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد 130، 2016، ص 10-11.

2.2.1. الامتيازات الممنوحة في إطار المنطقة: يترتب على الانضمام إلى تلك المنطقة العديد من المزايا للدول الأعضاء، والتي تتمثل في الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 100% للسلع المتبادلة في إطار المنطقة، مع تطبيق لمعاملة التفضيلية لصالح الدول العربية الأقل نموا، حيث تتقدم الدولة الراغبة في الحصول على المعاملة التفضيلية بطلب إلى المجلس، يتضمن (المعاملة المطلوبة، والفترة الزمنية المطلوبة).

3.2.1.السلع المشمولة بالمنطقة: تضم كافة السلع الصناعية والزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية. ولا تسري إحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري. وتتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

4.2.1.قواعد المنشأ: يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض المنطقة أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وان لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع.

5.2.1.شهادة المنشأ العربية: للحصول على الإعفاءات الجمركية والامتيازات التي تتيحها، يجب أن تكون السلعة مصحوبة بشهادة منشأ عربية صادرة ومصادق عليها من الجهات المعتمدة في الدول الأعضاء في المنطقة (وزارات الاقتصاد أو المالية أو التجارة أو غرف التجارة أو أي اطر أخرى تعتمدها الدولة العضو)، ولا تحتاج شهادة المنشأ العربية إلى التصديق من السفارات والقنصليات في الدول العربية.

6.2.1. المواصفات: الدول العربية الأعضاء في المنطقة ملتزمة باعتماد المواصفات القياسية العربية التي يتم إقرارها، المستورد في حالة عدم وجود مواصفات عربية لها. وينبغي ألا يؤدي تطبيق الاشتراطات حول المواصفات القياسية إلى المنع أو التأخير لدخول السلع العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنطقة.

7.2.1.آليات التنفيذ والمتابعة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، وفي هذا الإطار تتضمن مهام المجلس إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة أية عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي، كما يحق للمجلس إنشاء ما يلزم من لجان واطر تنظيمية متخصصة لمتابعة تنفيذ المنطقة وتذليل المعوقات التي قد تعرقلها، (وقد قام المجلس بالفعل بتشكيل عدة اطر وأهمها لجنة المفاوضات التجارية، ولجنة قواعد المنشأ، ولجنة اجتماع مدراء الجمارك، والأمانة الفنية الممثلة في قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية).

8.2.1. تجارة الخدمات: نظرا لأهمية تجارة الخدمات ونتيجة ارتباط تحريرها بعدد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، يتم التشاور بين الدول الأطراف حول قضايا الخدمات المرتبطة بالتجارة، والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.

2. العوامل الأساسية المساعد على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

هناك العديد من العوامل المساعدة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نذكر منها:

1.2. المقومات الطبيعية: يتربع الوطن العربي على مساحة تقدر بأكثر من 14 مليون كلم2 ، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعية حوالي 197 مليون هكتار أي بنحو % 14.1 من المساحة الكلية للدول العربية، و تمتد السواحل العربية وتشمل محيطات وبحور وخلجان نحو 22.828 كلم، كما تمتاز الدول العربية بمساحات شاسعة من الغابات والمزارع، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية المتنوعة، كما تمتلك الدول العربية ثروات باطنية متنوعة كالنفط والغاز، فالدول العربية تنتج ما مقداره 60% من الإنتاج العالمي للنفط، حيث قدرت صادراتها لعام 2002من النفط الخام بحوالي 12989 ألف برميل يوميا، وتمتلك الدول العربية احتياطي من النفط الخام قدر في سنة 2002 ب 650.5 مليار برميل، بنسبة تصل إلى حوالي % 62.1 من الاحتياطي العالمي، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد بلغ احتياطي الدول العربية منه سنة 2002 ب 52035 مليار متر مكعب، وبالإضافة إلى هاتين المادتين الأوليتين الأساسيتين، فالدول العربية تمتلك ثروات طبيعية أخرى، كالحديد والفوسفات والكبريت والنحاس و غيرها.[1]

2.2. المقومات المالية: تتوفر الدول العربية على موارد مالية هائلة، خاصة الدول النفطية منها، فقد أدى تنامي الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره في سنوات السبعينيات، إلى ارتفاع عائدات الدول العربية المصدرة للنفط، ونتيجة لزيادة الإيرادات تراكمت لدى البلدان النفطية فوائض نقدية كبيرة.

هذا بالإضافة إلى أن الدول العربية تمتلك احتياطي صرف من النقد الأجنبي معتبر، فقد قدر احتياطي الصرف لدى الدول العربية سنة 2000 ب 102.7 مليار دولار، بزيادة تقدر ب % 20 عن سنة 1999 حيث كان يقدر ب 85.9 مليار دولار، وتجدر الإشارة أن أكبر الزيادات في الاحتياطات الخارجية الرسمية في عام 2000 تحققت في الجزائر حيث بلغت 12 مليار دولار، بعدما كانت 4.5 مليار دولار سنة 1999 ، وتليها ليبيا باحتياطات 10.7

[1] د .زيدان محمد و أ .ثورين حاج قويدر، **منطقة التجارة الحرة العربية–الواقع والتحديات**، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17– 19 أفريل 2007، ص 200.

مليار دولار، بعدما كانت 7.2 مليار دولار سنة 1999، والإمارات المتحدة حيث ارتفعت من 6 مليار دولار سنة 1999إلى 13.5 مليار دولار سنة 2000 .

3.2. المقومات الاجتماعية: الدول العربية تملك مقومات اجتماعية لا يملكها قطر جغرافي آخر، وتتمثل:

1.3.2. الاتحاد الروحي الديني: يؤدي توفر هذا المقوم إلى سهولة قيام التكامل، نظرا للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، ويتوافر الوطن العربي على هذا الاتحاد الروحي الديني على أوسع نطاق، فأغلب سكان الدول العربية مسلمون متحدون في العقائد والأركان، وبالتالي فإن هذا الوازع الديني يدفع بهم إلى إقامة اتحاد بينهم، لأن الدين الإسلامي يأمر بالتعاون فيما بين المسلمين، ويعتبرهم أمة واحدة.

2.3.2. التاريخ المشترك: أيضا من مقومات التكامل الاقتصادي العربي تاريخهم المشترك، فالدول العربية ترتبط ببعضها البعض تاريخيا منذ ظهور الإسلام، حيث كانت تعتبر كدولة واحدة تحت راية الإسلام.

3.3.2. الاتحاد الجغرافي الإقليمي: يعتبر التقارب الجغرافي ما بين الدول المراد تكتلها عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل، نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، ربما أهمها هو قصر المسافة ما بين أسواق البلدان المتكاملة، مما يخفض في تكاليف النقل وسرعته، والدول العربية تمتاز بهذه الخاصية.

إلى جانب هذا فإن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الدول العربية، موقع ممتاز له أهميته، خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث تحتل مركز متوسطا بين ثلاث قارات، هي :آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتطل أيضا على بحار عديدة، هي: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي، ومضيق جبل طارق.[1]

4.2. مقومات أخرى:

- العديد من الدول العربية قد انتهت من إصلاحاتها الاقتصادية النقدية و المالية و البنيوية و أفسحت المجال أمام القطاع الخاص ليمارس دوره المنتظر منه في هذه المرحلة من الخصخصة.
- مساهمة الدول العربية في إزالة العديد من العوائق التي كانت تعرقل الجهود العربية المشتركة.

[1] د .زيدان محمد و أ .قورين حاج قويدر، مرجع سابق، ص 200.

- تزايد التجارة العربية البينية و التي كانت تتراوح في الخمسينات بين 2 و 4% من التجارة العربية مع العالم و ارتفعت في السنوات الأخيرة للتراوح ما بين 07 و % 10 و أصبحت القاعدة الإنتاجية تدعم التجارة العربية البينية.

- وجود الإرادة السياسية لقيام المنطقة الحرة و التي تم التعبير عنها في مؤتمر القمة الاقتصادي في يونيو 1996 بالقاهرة حيث اتخذ رؤساء الدول العربية لأول مرة قرارًا بإقامة منطقة تجارة حرة عربية.

- و جود السند القانوني لإقامة هذه المنطقة و هو اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري التي تضم 18 دولة عربية.
- بذلت الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أقصى جهدها لتتمكن من بدء التطبيق في 1998/01/01.

- وجود تزايد في أهمية السوق العربية لعدة قطاعات إنتاجية هامة على المستوى العربي مثل المنتجات البتر وكيماوية و المنتجات الصناعية و الزراعية و الصناعات النسيجية و الخشبية و الورقية.

- و من العوامل الهامة المساعدة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الآن "اتفاقية الجات" التي تعمل على رعاية التكتلات و مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية و هذا خلال فترة زمنية محددة و إن لم تستفيد الدول العربية من هذه الفرصة الآن فلن تتكرر لنا الفرصة مرة أخرى. [1]

ثانيا. أعضاء وأجهزة المنطقة وأهميتها وأهدافها:

1. أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية حاليا 18 دولة عربية وهي: بحيث انضمت كل من المغرب والبحرين والكويت في 1جانفي 1995، وبعد ذلك يليهم انضمام تونس في29مارس1995، ثم بعد ذلك قطر مصر في 30جوان 1995، وقطر في 13جانفي1996، وتليها الإمارات في 10 ابريل 1996، وكذلك الأردن في11 ابريل2000، وسلطنة عمان في 09 نوفمبر 2000، وتليها السعودية في 11ديسمبر2005، والجزائر في01جانفي2009، كذلك اليمن في 26جوان 2014[2]. وبعض الدول العربية الأخرى ليبيا والعراق ولبنان والسودان وفلسطين وسوريا، في حين لم تنضم بعد الصومال وجيبوتي، كذلك جزر القمر، وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا كانت

[1] د .زيدان محمد و أ .قورين حاج قويدر، نفس المرجع، ص-ص200-201.

2http://www expoegypt.gov.eg/agréments.24/04/2021.23:30

من بين الدول التي صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري إلا أنها لم تطبق بعد البرنامج التنفيذي للاتفاقية.[1]

2.أجهزة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1.2.جهاز الإشراف: ويمثله المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2.2. الأجهزة التنفيذية : وتتمثل في[2]:

1.2.2.لجنة المتابعة والتنفيذ: وتتكون من ممثلي الدول العربية، وتمتلك صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين، تتولى دراسة القوانين والإجراءات اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة، كما تقوم بفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، ويمكنها تشكيل لجان تحكيم مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين.

2.2.2.لجنة المفاوضات التجارية: تتولى تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية، ومتابعة تطبيقها في الدول الأطراف، بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار البرنامج.

3.2.2.لجنة قواعد المنشأة: تتولى وضع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية.

4.2.2.اللجنة الجمركية: وتهتم بالقضايا الجمركية.

5.2.2.اللجان المؤقتة: مثل فريق عمل الروزنامة الزراعية العربية، واللجنة الفنية لتصنيف السلع العربية.

6.2.2.الأمانة الفنية: تتولى القيام بمهامها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، وتقوم بـ:

- إعداد مشروعات جداول الأعمال اللجان المنبثقة عن البرنامج.
- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء.
- التعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية.
- التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص.
- تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية وتكوين قواعد المعلومات الاقتصادية والإحصائية والجمركية عن الدول العربية، وبيانات منظمة التجارة الدولية.

3. أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، جامعة وهران، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، العدد5، 2017، ص 182.

2.رائدة علي يوسف أبو عيد، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية**، رسالة ماجستير في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، 2010، ص33-34.

تتضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من المزايا للدول العربية التي تساعدها على حماية مصالحها الاقتصادية، وتفعيل التجارة البينية بينهما، والسير قدما نحو التكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهمية منطقة التجارة الحرة العربية في النقاط التالية[1]:

- ◆توسيع حجم السوق أمام السلع العربية، الأمر الذي يتيح للدول العربية الاستفادة من مزايا إقامة المشاريع ذات الحجم الكبير التي تتميز باقتصاديات الحجم وزيادة انخفاض تكلفة الإنتاج، ذلك لأن زيادة حجم السوق يؤدي إلى زيادة حجم الطلب وزيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع مما يسمح لها بتشغيل كامل طاقتها وخلق فرص عمل جديدة وتخفيض مستوى التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة للإنتاج.
- ◆خلق توجه عربي موحد للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات التجارية الدولية، حيث يؤدي توحيد الأسواق العربية إلى إقامة مشاريع التنمية الصناعية والزراعية لمواجهة تحديات اتفاقية WTO كما تساعد المنطقة على زيادة الوزن النسبي للتجارة العربية في التجارة العالمية وجني مكاسبها حيث لا مكان في عالم اليوم للدولة التي تعمل منفردة ودون تكتل اقتصادي تعمل تحت مظلته.
- ◆تنسيق سياسات الدول العربية الاقتصادية والإنتاجية والتجارية والضريبية، مما يسهل الارتقاء إلى مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي.
- ◆جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج إلى المنطقة العربية، وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يحمل في ثناياه نقل التكنولوجيا للمنطقة، مما يسهم في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية العربية.

ومن القرارات المهمة المرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي لها وقع ايجابي على البيئة الاستثمارية العربية وعلى تشجيع حركتي التجارة والاستثمار البينيين في إطار المنطقة، ما يلي:

- ★إعادة تشكيل محكمة الاستثمار العربية.
- ★استمرار التنسيق بشأن توحيد القواعد العربية المنافسة والسيطرة على الاحتكارات.
- ★رفع كفاءة النقل البيني.

1رائدة يوسف، نفس المرجع، ص34-35.

4.أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- توسيع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحليين والاستفادة من وفرات في الحجم، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين، وبذلك فإنه مهما تعددت المنتجات واختلفت، فإنها ستجد أسواقا أوسع ومستهلكين أكثر مما لو كانت عليه كل دولة على حدي.
- الوصول من خلال التبادل التجاري الحر، وحرية تنقل كل من السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وحرية ونزاهة المنافسة، إلى التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء وكذا الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق أكبر كفاية اقتصادية ممكنة، وأحسن رفاهية للسكان.
- تقليل اعتماد الدول العربية على العالم الغربي وتقليص حجم التبعية له.
- تنسيق وخلق انسجام بين مختلف السياسات الاقتصادية للوصول إلى الهدف الأسمى ألا وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية.
- تحرير التجارة بين الأطراف من الرسوم والقيود المختلفة المفروضة، وذلك من خلال الإعفاء الكلي لبعض المنتجات من الرسوم الجمركية والتخفيض التدريجي للرسوم والتعريفات الجمركية للمنتجات ذات المنشأ العربي.
- تسهيل تمويل عمليات التبادل التجاري العربي.
- إنشاء علاقة موائمة بين الإنتاج والتبادل التجاري بين الدول العربية وتوفير التسهيلات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.
- زيادة التسهيلات بالنسبة للخدمات المتصلة بالتبادل التجاري العربي.
- حماية المنتجات العربية من المنافسة الخارجية.
- تشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار.
- الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.
- خلق وحدة اقتصادية متكاملة (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية).
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية والاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.

1زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق)**، جامعة محمد الطاهر بشار، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، العدد08، 2016، ص198.

ثالثا. القضايا الرئيسية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآليات فض النزاعات:

1. القضايا الرئيسية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1.1.إيداع هياكل التعريفة الجمركية:

قامت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإيداع هياكل تعريفاتها الجمركية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وهي هياكل التعريفة التي كانت مطبقة في نهاية 1997، كي يتم في ضوئها تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنويا، وإيداع التعليمات الرسمية إلى المنافذ الجمركية في كل دولة عضو لتطبيق هذا التخفيض.

في عام 2002 قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية منح "الدول العربية الأقل نموا" والتي تنضم للاتفاقية معاملة تفضيلية وعل هذا فقد سمح لكل من السودان واليمن بتأجيل تطبيق تخفيضات التعريفة الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل بنسبة تخفيض تعادل 20% سنويا للسودان و16%سنويا لليمن على أن تتم إزالتهما تماما في كلا البلدين، كذلك وافق المجلس على إعفاء السلطة الفلسطينية من تخفيضات التعريفة والرسوم ذات الأثر المماثل بسبب ظروفها الجغرافية والسياسية الخاصة.

وقد حصلت ست دول عربية هي: الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر والمغرب على استثناءات لمجموعة من السلع الزراعية من التخفيض التدريجي السنوي لفترات زمنية محددة لم تتجاوز أقصاها مدة ثلاث سنوات ويتم بعدها إلغاء الاستثناء، وذلك استنادا إلى نص المادة الخامسة عشر من إحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الكبرى حصول الدول الأعضاء على استثناء من تطبيق التخفيض التدريجي لفترة زمنية محددة إذا ما أثبتت الدول المعنية وقوع ضرر ما على اقتصادها نتيجة ذلك وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضوابط صارمة لمنح الاستثناءات كي لا تجرد المنطقة من مضمونها.

2.1.الرزنامة الزراعية:

نظرا لصعوبة التحرير الفوري للسلع الزراعية من قل الدول العربية التي يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في اقتصاداتها، فقد استثنى البرنامج التنفيذي للمنطقة عددا من السلع الزراعية من مبدأ التخفيض ولمدة زمنية محددة خلال ذروة موسم الإنتاج وهو ما أطق عليه "الرزنامة الزراعية "، وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2001في جلسته الثامنة والستين إن يعدل تطبيقها بحيث يسمح لكل دولة عضو باستثناء 7 منتجات زراعية فقط من تخفيض التعريفة، ويكون استثناء كل سلعة لفترة 7 أشهر في السنة كحد أقصى، على إن لا تزيد فترات الاستثناء لكل السلع الزراعية على 35 شهرا.

من هنا فإن الرزنامة الزراعية تهدف بشكل عام إلى تخفيض التأثيرات السلبية المحتملة وضبط نظام الإنتاج الوطني خلال فترة التطبيق وقد سمح لكل بلد عضو أن يحتفظ بقائمة من الاستثناءات من برنامج تخفيض التعريفة وذلك حتى 16-09-2002.[1]

3.1.نقاط الاتصال:

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء نقاط اتصال في كل دولة من الدول العربية أعضاء المنطقة لتكون حلقة اتصال بينها وبين الأمانة العامة لتبادل المعلومات وللتنسيق بين مختلف الجهات المعنية داخل والمعنية بمنطقة التجارة الحرة، ومن مهامها الأساسية أيضا ربط الاتصال بالقطاع الخاص وتعريفه مما تتيحه المنطقة من ميزات كما أنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنقاط اتصال مهمة معالجة بعض الشكاوي سواء من القطاع الخاص أو أية جهات اتصال أخرى من خلال الاتصال بالجهات المعنية داخل الدولة أو من خلال إجراء الاتصالات مع نقاط الاتصال في الدول الأعضاء الأخرى.

4.1.قواعد المنشأ التفصيلية:

مع إن موضوع قواعد المنشأة التفصيلية يعتبر من الموضوعات لم يتم استكمالها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا إن اتفاقية المنطقة تعتبر من أهم الاتفاقيات العربية التي تطرقت لهذا الموضوع، على إن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة العضو عن40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها و20%كحد أدنى النسبة لصناعات التجميع العربية كما يجوز للدولة العضو تخفيض النسبة أعلاه إذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية أو ذات أهمية خاصة ولفترة زمنية محددة وبموافقة المجلس. وعلى الرغم من المباحثات العديدة التي تمت بين الدول العربية حول هذا الموضوع إلا انه لم يتم الاتفاق بعد على استكمال قواعد المنشأ التفصيلية، وذلك بسبب التعقيدات الفنية المصاحبة لهذه القواعد وغياب الخبرة العربية في هذا المجال وعدم وجود قواعد منشأ وطنية في الدول العربية.

وقد أوكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية والتعدين، ومازالت مسألة قواعد المنشأ من أهم القضايا التي لم تحل بعد ولم يتم التوصل إلى صيغة مرضية حولها لكل الدول الأعضاء لذلك قررت الأمانة العامة إعطاء مهلة لهذه الدول لدراسة قواعد المنشأ الجديدة وبيان اعتراضها عليها واقتراح ما هو مناسب بشأنها، ومن الجدير بالذكر أن مسألة قواعد المنشأ تشكل عقبة أمام قيام تجارة حرة بين الدول الأعضاء لأن ما يحدث عند وجود اعتراض على أي وثيقة تتعلق بقواعد

1.حملاوي ربيعة، منصري نجاح، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثالث والثلاثون، 2014، ص142.

الإجراء المتبع إما رفض السلعة أو إلزام التاجر بدفع التعريفة الجمركية كاملة عنها ومن جهة أخرى فإن عدم وضوح صيغة قواعد المنشأ يؤدي إلى استفادة سلع أجنبية واردة إلى الأسواق العربية من التخفيضات الجمركية ومنافسة السلع العربية وهو ما يعرف بظاهرة التسلل التجاري.

وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا في 2007 بالموافقة على مجموعة الأحكام العامة لقواعد المنشأة التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية التي سبق وأن وافقت عليها اللجنة الفنية لقواعد المنشاة العربية والتي تمثل قواعد منشأ لسلع زراعية وأخرى صناعية، وبذلك تكون هذه المجموعة الثانية من السلع التي يتم التوافق على قواعد منشأ تفصيلية بشأنها، وبذلك تصل نسبة السلع المتفق عليها على قواعد منشأها التفصيلية حوالي 45% من سلع الفئة الرابعة المعرفة ضمن تصنيف التجارة الدولي وقد تم تطبيق هذا القرار اعتبارا من بداية عام 2008.

5.1.القيود غير الجمركية:

تشكل القيود غير الجمركية هاجسا مستمرا لمسيرة تحرير التجارة العربية البينية، وعلى الرغم من النصوص الواردة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تنص على إزالتها فورا، واتفاق الدول الأعضاء على ذلك إلا أنها لازالت تمارس بشكل أو بآخر من قبل العديد من الدول، ويمكن لهذه القيود أن يفوق تأثيرها تأثير القيود الجمركية ذاتها، وتشمل العوائق غير الجمركية المعيقة لعملية التبادل العوائق الكمية كنظام تحديد الحصص وحظر الاستيراد، والعوائق المالية كالمبالغة في فرض رسوم التصديق أو رسوم الخدمات والعوائق الإدارية كالتدقيق المبالغ في فحص البضائع والكشف على الشاحنات ومراجعة الوثائق، والعوائق الفنية كالتشديد في تطبيق القواعد الصحية والضوابط البيئية وشهادات المطابقة، لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان، وتعرف القيود الجمركية بحسب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، "بأنها التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف، للتحكم بالواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص، القيود الكمية والإدارية التي تفرض على الاستيراد". [1]

وقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإرسال فرق عمل ميدانية قامت بزيارة الدول العربية الأعضاء بهدف التعرف على هذه القيود، كما أثمرت جهود لجنة المفاوضات التجارية خلال السنوات الماضية بمعالجة بعض هذه القينه قرار باعتماد إلزامية المواصفات القياسية المعتمدة من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للسلع المتبادلة عربيا.

1.تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية والعالمية**، جامعة الشلف، مجلة الباحث عدد 6، 2008، ص 188.

2. آليات فض المنازعات:

لقد تلقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العديد من الشكاوي دول من القطاع الخاص تتعلق ببعض المعوقات التي واجهها أثناء عمليات التصدير إلى بعض الدول العربية إما بحرمانه من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة أو بأمور تتعلق بعدم الاعتراف بشهادة المنشأ أو ما يرد فيها من بيانات تتعلق بالقيمة المضافة وقد تمت معالجة بعض هذه الشكاوي من قبل الأمانة العامة من خلال الاتصال في تلك الدول وذلك بعد أن تم تسمية بعض المسئولين في كافة الدول أعضاء المنطقة يتم من خلالهم معالجة القضايا المتعلقة بالمنطقة في دولهم، ومنع تزايد حجم المبادلات التجارية يتوقع أن تتعدد هذه الشكاوي وتشمل قضايا أكثر تعقيدا تتعلق بعمليات الإغراق والدعم وقواعد المنشأ، ومن هنا تظهر أهمية آلية تسوية المنازعات التي أصبحت من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية.

كما تعمل آليات فض النزاعات على ترسيخ قواعد المنافسة ومنع الاحتكار تعتبر المنافسة الأساس الذي تقوم عليه منطقة التجارة الحرة العربية بهدف إعادة توزيع وتخصيص أفضل الموارد بين الدول العربية على أساس الميزة النسبية والميزة التنافسية وبالتالي يصبح من الضروري البحث عن كيفية ترسيخ قواعد المنافسة ومنع الاحتكار كي لا يحدث ذلك في الأسعار والتوزيع والإنتاج، وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الأردن ومصر بصدد إعداد مشروعا وترسيخ المنافسة ومنع الاحتكار ولا توجد في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى قوانين المنافسة ومنع الاحتكار باستثناء تونس والمغرب، ونظرا لطبيعة الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية العربية وتباين التشريعات والقوانين فيها فليس من السهل وضع قانون موحد للمنافسة ومنع الاحتكار وبالتالي فقد يكون من المناسب قيام الدول العربية الأعضاء بالتشاور والاستفادة من تجارب وخبرات بعضها البعض لإعداد هذه القوانين والتشريعات بما يسهل توحيدها وتحقيق الهدف ويعزز الانجازات.[1]

وتعتمد الآلية لفض النزاعات على أربع مراحل يتم اللجوء إلى المرحلة اللاحقة إذا ما فشلت المرحلة التي سبقتها وهي كالتالي[2]:

- **المرحلة الأولى:** معالجة الخلاف الناشئ من خلال نقاط الاتصال في الدول الأعضاء.
- **المرحلة الثانية:** اللجوء إلى التوفيق، حيث يختار الطرفان المتنازعان طرفا ثالثا للتوفيق بينهما ويزودانه بجميع المعلومات والبيانات الضرورية لإجراء مهمته.
- **المرحلة الثالثة:** اللجوء إلى التحكيم لفض النزاع القائم.
- **المرحلة الرابعة:** اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية التي يكون حكمها نهائيا وغير قابل للاستئناف.

1.الهدار نهاد، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية البينية بالتركيز على حالة الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016، ص 49.

2.عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 172.

رابعا. العقبات التي تواجه المنطقة وأهم الحلول لها:

1. العقبات التي تواجه المنطقة:

على الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة العربية للتجارة الحرة، وأهم هذه المعوقات:

- إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع، بالرغم من النص الصريح الموجود في البرنامج بحظر وضع هذه القيود أمام السلع العربية.
- المبالغة من جانب معظم الدول العربية في حماية القطاع الزراعي، ولجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على المبالغة من جانب معظم الدول العربية في حماية القطاع الزراعي، ولجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية الأعضاء.
- ضعف المقومات المشجعة على التكتل الإقليمي بين الدول العربية، مثل وسائل النقل والاتصالات وضمان الاستثمارات.
- التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية، وفي عمل السوق بشكل زائد إلى جانب تناقص معدلات النمو الاقتصادي، والاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج، وعدم وجود قاعدة صناعية، والاعتماد على التجارة مع الدول المتقدمة بشكل أساسي أيضا. كلها عناصر تقلل من نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الرسوم والضرائب الإدارية والفنية المماثلة للتعريفات الجمركية التي تحول دون تحقيق الفوائد المتوفاة من المنطقة، خاصة وأنها تشهد ازدياداً مستمراً عن السابق، بالأخص في مجال الشحن البري والترانزيت.
- عدم التوصل إلى إقرار قواعد منشأ تفصيلية موحدة للسلع العربية المنشأ.
- استمرار انتهاج بعض الدول الأعضاء لحالات معينة من الاستثناء في التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، حيث تقوم جمهورية مصر بربط إلغائها بشرط إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربي.
- القيود المفروضة على تحويل العملات في بعض الدول العربية من خلال استيفاء رسوم مبالغ فيها على تحويل العملات كالجمهورية السورية، والعراق، ومصر.
- ارتفاع تكاليف النقل في بعض الدول العربية، والاتصالات بين الدول الأعضاء.[1]

1. زيدان محمد، قورين حاج قويدر، **منطقة التجارة الحرة العربية–الواقع والتحديات**، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الشلف، 17-19أفريل2007، ص205-206.

2. أهم الحلول المقترحة لها:

- ضرورة استغلال جميع الفرص والمزايا التي تتيحها الاتفاقية بهدف المضي قدمًا في إقامة سوق عربية مشتركة، وبناء اقتصاد عربي مزدهر، من خلال إقامة المشاريع التنموية المشتركة، وتوفير فرص العمل المناسبة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- العمل على تخفيف وإزالة جميع العقبات والقيود غير الجمركية التي تعترض تنفيذ الاتفاقية وتفعيلها، وإلزام جميع الدول الأعضاء بإتباع أحكام وقرارات الاتفاقية فيما يتعلق بتحرير الرسوم الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية.
- ضرورة العمل على زيادة الوعي بأهمية الاتفاقية ومزاياها المتعددة، من خلال عقد الورشات التدريبية والندوات التثقيفية والإرشادية.
- العمل على رفع مستوى كفاءة العاملين في المراكز الجمركية والمعابر الحدودية، وتوعيتهم ببنود الاتفاقية وأحكامها.
- تعزيز أواصر وسبل التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بتطبيق الاتفاقية لدى الدول الأعضاء.
- التأكيد على أهمية الحد من فرض الاستثناءات المتعلقة بالتحرير الجمركي لدى بعض الدول الأعضاء.
- حث الدول العربية غير الأعضاء في الاتفاقية على استكمال إجراءات انضمامهم للمنطقة.
- ضرورة منح مزيد من المرونة في بنود الاتفاقية لوضع بعض الدول الأعضاء الأقل نموًا، ومراعاة الوضع الاقتصادي الخاص بهم.[1]

1د.زيدان محمد وڤورين حاج قويدر، نفس المرجع، ص 206.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح التكامل الاقتصادي واتضح لنا انه يتطلب إزالة الحواجز والتنسيق بين اقتصاديات الدول المتكاملة وتوفر عوامل مشتركة وقدر كاف من التنوع في الموارد الاقتصادية وله مجموعة من المقومات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويقوم على مجموعة من المراحل بحيث تنتهي بمرحلة التكامل الاقتصادي الكامل، وتزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى ولكونه عملية تحقق العديد من المزايا وبعض الآثار للدول المتكاملة، وكذلك يحوي عدة مناهج تنطلق من المنهج الاتحادي إلى وتنتهي بالمنهج الوظيفي.

وقد حاولت الدول العربية تطبيق وتجسيد نظرية التكامل الاقتصادي من أجل الاستفادة من المزايا التي يحققها، فتعددت التجارب العربية واختلفت أنماطها، وتنوعت أهدافها فمنها من ركز على الأساس الجغرافي القاري مثل اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، ومنها من كان متعدد الأطراف ومختلف الأقاليم.

إلا أن كل هذه المحاولات قد اصطدمت بمعوقات حالت دون الوصول إلى الوحدة العربية وبات من الضروري جدا على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي، وذلك بتطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية البينية، وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها من خلال تعزيز مداخل التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تنمية التجارة العربية البينية.

ومن جانب آخر فإن الدول العربية بتشكيلها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استطاعت أن تتيح للدول الأعضاء فرص اقتصادية هامة منها إتاحة التحرك بحرية للإنتاج العربي، مع تطور غير مسبوق في العلاقات الاقتصادية.

الفصل الثاني

تحليل التجارة البينية للدول العربية

تمهيد

في هذا الفصل من المذكرة سنقوم بتحليل اتجاهات التجارة البينية للدول العربية، وهيكل الصادرات والواردات لمجموعة الدول العربية. من أجل الوقوف على مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعزيز تدفقات الصادرات والواردات بين الدول العربية.

المبحث الأول

هيكل ومؤشرات التجارة في الدول العربية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المتغيرات المرتكز عليها في الدراسة التطبيقية وكذا النماذج المراد تقديرها والمقاربات والاختبارات والطرق المعتمد عليها.

أولا. إجمالي صادرات السلع والخدمات للدول العربية:

تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي[1]..

1. إجمالي صادرات السلع والخدمات للعالم العربي:

يمثل الشكل الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من دول العالم العربي إلى بقية دول العالم بالإضافة إلى التدفقات البينية.

الشكل2-1:

إجمالي صادرات السلع والخدمات للدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019

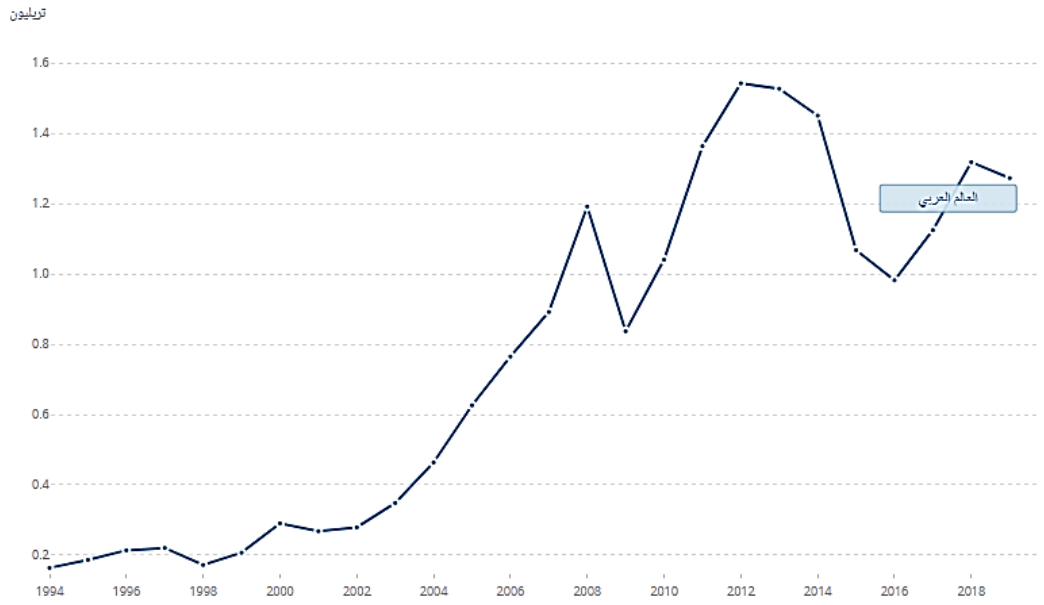

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

[1]. https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

مرت صادرات السلع والخدمات للدول العربية بمراحل مختلفة خلال الفترة 1995-2019، حيث نلاحظ في المنحنى أعلاه أنها شهدت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2002 ما بين 0.2 إلى 0.4 تريليون بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي، بينما سجلت تطورا ملحوظا سنة 2002 إلى غاية 2008 وصل إلى 1.2 تريليون، و انخفض تدريجيا سنة 2008 إلى 2009 مقارنة بالتزايد الذي شهدته بالسنوات السابقة، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2009 إلى غاية 2012، مقارنة بالسنوات التي تليها أي من 2012-2016 سجل انخفاض تدريجي وصل إلى 1.0 تريليون، ثم ارتفع سنة 2016 إلى غاية 2018 وبعدها تراجع تراجعا طفيفا سنة 2018 إلى 2019.

2. إجمالي صادرات السلع والخدمات للجزائر:

على صعيد الهيكل السلعي لصادرات الجزائر استحوذت الموارد الطبيعية على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات مقارنة مع الصناعة والزارعة، فمن بين السلع التي تصدرها الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير، الأسمدة، المواد الكيمائية غير العضوية والمعادن الثمينة، السكريات والحلويات والسكر، ملح وكبريت أتربة وأحجار وجص، كلس واسمنت، ومن أهم الدول التي تصدر لها ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة.

يمثل الجدول الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من الجزائر إلى بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-1:

إجمالي صادرات السلع والخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
25957119969	20152476092	20085454899	23050102312	13692378406	10880000226	14890000201	13969999892
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
77674908717	61955415939	48532072953	82038309074	63469316609	57121832267	48714922833	34175414545
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
38999162479	45231560892	38511674029	33394899059	38548939877	65201041460	69649242882	77109084462

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي صادرات السلع والخدمات الجزائر تتغير من سنة لأخرى ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث نجد أن أعلى سعر كان سنة 2008 أي ما يقدر ب 82038309074 مليار دولار، بينما قدر أقل سعر ب 10880000226 مليار دولار سنة 1998.

الشكل2-2:

إجمالي صادرات السلع والخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

مرت صادرات السلع والخدمات للجزائر بمراحل مختلفة خلال الفترة 1995-2019، حيث نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أنها شهدت تذبذبا في الأسعار خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2002 ما بين 10 إلى 30مليارردولار، بينما سجلت تطورا ملحوظا وصل إلى 80مليار دولار سنة 2002 إلى غاية 2008، و انخفض تدريجيا من سنة 2008 إلى 2009 مقارنة بالارتفاع الذي شهدته السنوات السابقة، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2009 إلى غاية 2011، مقارنة بالسنوات التي تليها أي من 2011-2016 سجل انخفاض تدريجي وصل إلى أقل من 40 مليار دولار، ثم ارتفع إلى أكثر من 40 مليار دولار سنة 2016 إلى غاية 2018 ، وبعدها تراجع تراجعا طفيفا سنة 2018 إلى 2019.

3. إجمالي صادرات السلع والخدمات للمغرب:

على صعيد الهيكل السلعي لصادرات المغرب استحوذت الصناعة على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات مقارنة مع الموارد الطبيعية والزارعة، فمن بين السلع التي تصدرها الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام، الأسمدة، مستلزمات الملابس والاكسسوارات، المواد الكيميائية غير العضوية، ومن أهم الدول التي تصدر لها السلع والخدمات اسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، ألمانيا، ايطاليا.

يمثل الجدول الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في المغرب خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من المغرب إلى بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-2:

إجمالي صادرات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
24939597315	17015465614	17900228236	21297262060	13837056505	11377952756	16043521266	16466265865
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
1.12775E+11	76953942777	62977762335	98400297619	72698803659	66560992419	51691780822	33831014591
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
38999162479	79774834437	61796900758	52118503807	61598537720	1.11413E+11	1.23413E+11	1.30086E+11

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي صادرات السلع والخدمات المغرب تتغير من سنة لأخرى ما بين الارتفاع والانخفاض.

الشكل2-3:

إجمالي صادرات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

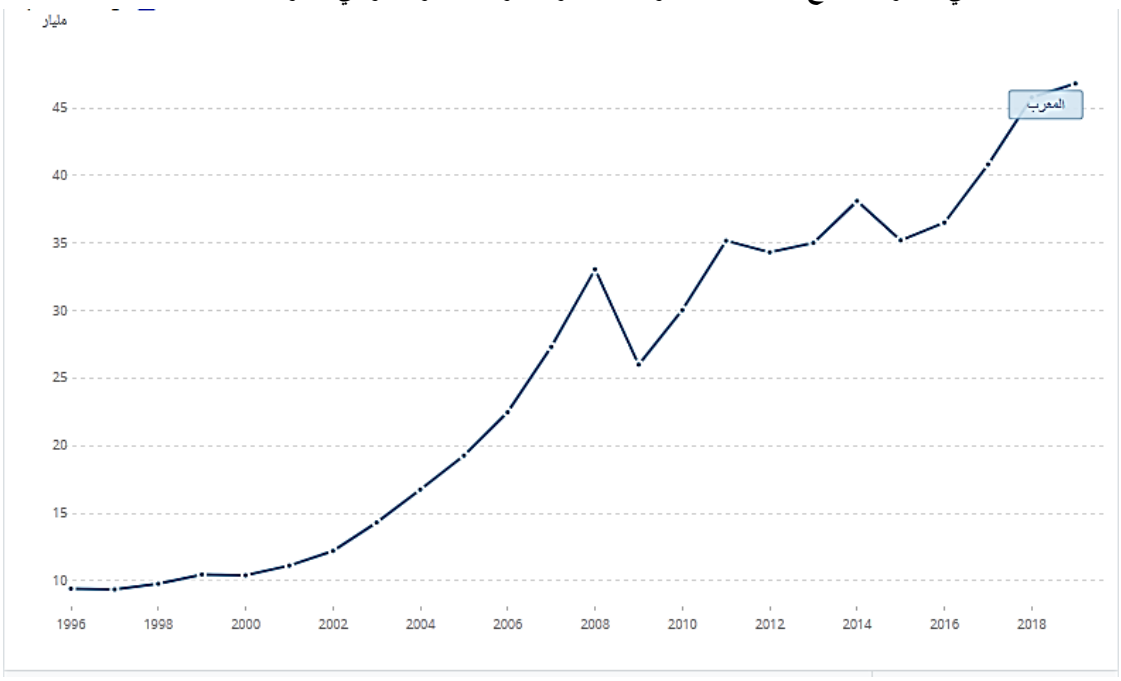

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=MA&start=1996

مرت صادرات السلع والخدمات للمغرب بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019، نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أنها شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2008 ما بين 10 إلى أكثر من 30مليارردولار، بينما سجلت تراجعا سنة 2008 إلى غاية 2009 وصل إلى أقل من 30مليار، وارتفع تدريجيا سنة 2009 إلى 2011، مقارنة بالسنوات السابقة، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد شهد تذبذبا في الأسعار خلال

2011 إلى غاية 2015، مقارنة بالسنوات التي تليها أي من 2015-2019 سجل نموا متزايد من 30 مليار دولار إلى أكثر من 45 مليار دولار.

4. إجمالي صادرات السلع والخدمات لتونس:

على صعيد الهيكل السلعي لصادرات تونس استحوذت الصناعة على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات مقارنة مع الموارد الطبيعية والزارعة، فمن بين السلع التي تصدرها الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، ملابس ومصنوعات من إكسسوارات وملابس محبوكة وغير محبوكة، الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية ومنتجاتها، ومن أهم الدول التي تصدر لها ايطاليا، ألمانيا اسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة.

يُمثل الجدول الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في تونس خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من تونس إلى بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-3:

إجمالي صادرات السلع والخدمات تونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
10839425689	9438489133	9447973865	8491938426	8713791941	8398612453	8114748169	8248099445
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
22232703509	21804038005	19572021032	24966398831	19876619323	15823365890	14501002004	13165877158
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
19126158670	19203181080	17441638423	16731378026	17302355220	21398480297	21722533391	21867213010

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي صادرات السلع والخدمات لتونس تتغير من سنة لأخرى ما بين الارتفاع والانخفاض.

الشكل2-4:

إجمالي صادرات السلع والخدمات تونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

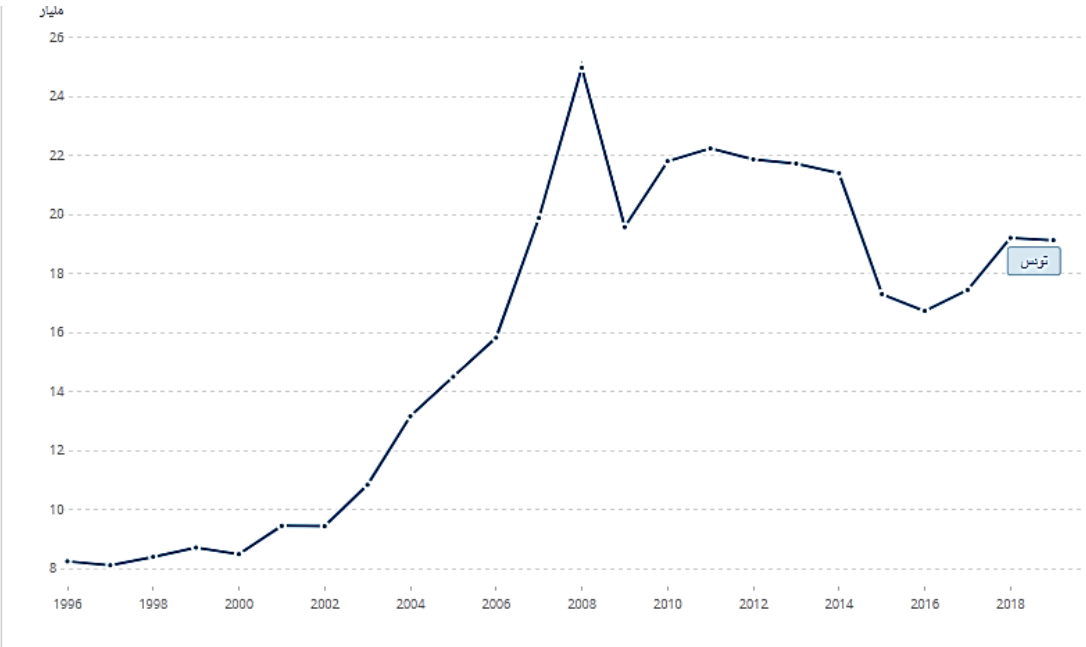

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=MA&start=1996

مرت صادرات السلع والخدمات لتونس بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019، نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أنها شهدت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2002 ما بين 8 إلى 10 مليار دولار، بينما سجلت تطورا ملحوظا خلال سنة 2002 إلى غاية 2008 وصل إلى أكثر من 24 مليار دولار، و انخفض تدريجيا من سنة 2008 إلى 2009 مقارنة بالسنوات السابقة، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد سجل إجمالي صادرات السلع والخدمات تذبذبا سنة 2009 إلى غاية 2014، ثم شهد انخفاض تدريجي وصل إلى أقل من 18 مليار دولار سنتي 2014و2015، بينما سجلت تذبذبا سنة 2015 إلى غاية 2019 ما بين 16 و 20 مليار دولار.

5. إجمالي صادرات السلع والخدمات لمصر:

على صعيد الهيكل السلعي لصادرات مصر استحوذت الصناعة على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات مقارنة مع الموارد الطبيعية والزارعة، فمن بين السلع التي تصدرها الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، اللدائن ومصنوعاتها، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، الآلات الطبيعية المستنبتة والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل، ومن بين أهم الدول التي تصدر لها الولايات المتحدة، تركيا، ايطاليا، الإمارات، الصين.

يمثل الجدول الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في مصر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من مصر إلى بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-4:

إجمالي صادرات السلع والخدمات مصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
17500000000	15595505618	16900269542	16174959636	13653789443	13754427391	14778761062	14033018868
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
48537005164	46751361162	47205081670	53800000000	39457092820	32173913043	27188019967	22240259740
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
53041002278	47225661227	37289402174	34392638037	43423180593	43529411765	49085271318	45766666667

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي صادرات السلع والخدمات لمصر تتغير من سنة لأخرى ما بين الارتفاع والانخفاض.

الشكل2-5:

إجمالي صادرات السلع والخدمات لمصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن صادرات السلع والخدمات مصر مرت بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019، حيث شهدت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2002 ما بين 15 إلى 20مليارددولار، بينما سجلت تطورا ملحوظا من 15 إلى أكثر من 50 مليار دولار خلال سنة 2002 إلى غاية 2008، وشهدت تذبذبا في الأسعار سنة 2008 إلى غاية 2015، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد تراجع إجمالي صادرات السلع والخدمات تدريجيا من 45 إلى 35 مليار دولار سنة 2015 إلى 2016، ثم شهد تطورا ملحوظا من 35 إلى أكثر من 50 مليار دولار خلال سنة 2016 إلى غاية 2019.

6. إجمالي صادرات السلع والخدمات المملكة العربية السعودية:

على صعيد الهيكل السلعي لصادرات المملكة العربية السعودية استحوذت الموارد الطبيعية على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات مقارنة مع الصناعة والزارعة، فمن بين السلع التي تصدرها الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير، اللدائن ومصنوعاتها، المواد الكيمائية العضوية، السفن والقوارب والهياكل العائمة، المواد الكيميائية غير العضوية والمركبات العضوية للمعادن، ومن بين أهم الدول التي تصدر لها الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة.

يُمثل الجدول الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من المملكة العربية السعودية إلى بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-5:

إجمالي صادرات السلع والخدمات السعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
98956800000	77641333333	72980533333	82259466667	56061600000	43493066667	64989052069	63501201602
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
3.76224E+11	2.61831E+11	2.02056E+11	3.22854E+11	2.49318E+11	2.25507E+11	1.87389E+11	1.31921E+11
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
2.8586E+11	3.14917E+11	2.39993E+11	2.0086E+11	2.1801E+11	3.54541E+11	3.87644E+11	3.9942E+11

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي صادرات السلع والخدمات للسعودية تتغير من سنة لأخرى ما بين الارتفاع والانخفاض.

الشكل2-6:

إجمالي صادرات السلع والخدمات السعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

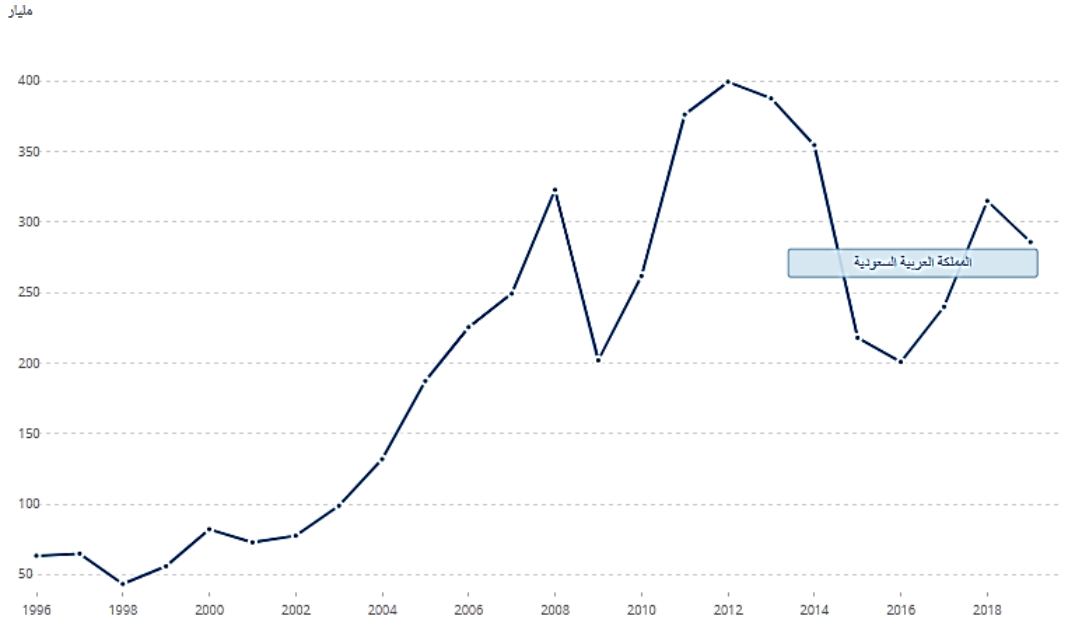

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن صادرات السلع والخدمات المملكة العربية السعودية مرت بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019، حيث شهدت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2002 ما بين 50و100 مليار دولار، بينما سجلت تطورا ملحوظا وصل إلى أكثر من 300 مليار دولار خلال سنة 2002 إلى غاية 2008، وانخفض تدريجيا سنة 2008 إلى 2009 مقارنة بالنمو الذي شهدته السنوات السابقة إلى أن وصل

200 مليار دولار، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا من 200 إلى 400 مليار دولار خلال سنة 2009 إلى غاية 2012، مقارنة بالسنوات التي تليها أي من 2012-2016 سجل انخفاض تدريجي من 400 إلى 200 مليار دولار، ثم ارتفع إلى أكثر من 300 مليار دولار سنة 2016 إلى غاية 2018، وبعدها تراجع تراجعا طفيفا سنة 2018 إلى 2019.

7. إجمالي صادرات السلع والخدمات الإمارات العربية المتحدة:

على صعيد الهيكل السلعي لصادرات الإمارات العربية المتحدة استحوذت الموارد الطبيعية والصناعة على نصيب أكبر من إجمالي الصادرات مقارنة مع الزارعة، فمن بين السلع التي تصدرها الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير، السلع غير محددة في مكان آخر، اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية، ومن بين أهم الدول التي تصدر لها اليابان، الهند، الصين، السعودية، تايلاند.

يمثل الجدول الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من الإمارات العربية المتحدة إلى بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-6: إجمالي صادرات السلع والخدمات الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
98956800000	77641333333	72980533333	82259466667	56061600000	43493066667	64989052069	63501201602
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
3.76224E+11	2.61831E+11	2.02056E+11	3.22854E+11	2.49318E+11	2.25507E+11	1.87389E+11	1.31921E+11
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
2.8586E+11	3.14917E+11	2.39993E+11	2.0086E+11	2.1801E+11	3.54541E+11	3.87644E+11	3.9942E+11

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي صادرات السلع والخدمات للإمارات العربية المتحدة تتغير من سنة لأخرى ما بين الارتفاع والانخفاض.

الشكل2-7:

إجمالي صادرات السلع والخدمات الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

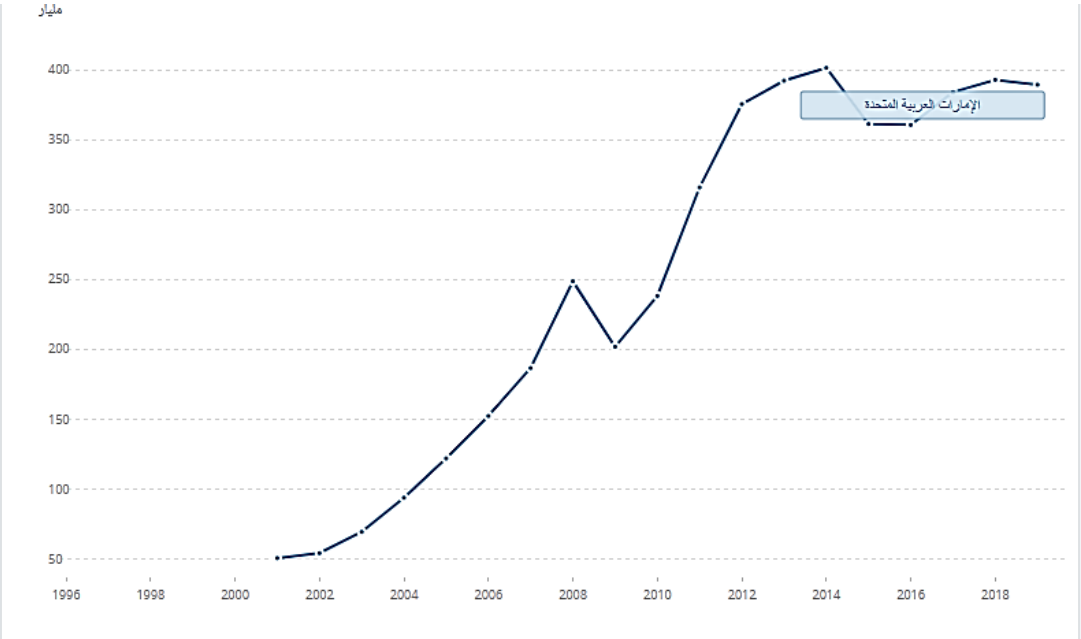

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

مرت صادرات السلع والخدمات الإمارات العربية المتحدة بمراحل مختلفة خلال الفترة 2001-2019، حيث شهدت تطورا ملحوظا من 50 إلى 250 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2008، بينما سجلت تراجعا طفيفا ما يقارب 50 مليار دولار سنة 2008 إلى غاية 2009، ثم سجلت تزايدا ملحوظا من 200 إلى 400 مليار دولار سنة 2009 إلى غاية 2014، أما بالنسبة المرحلة التي تليها فقد انخفض انخفاضا طفيفا ما يقارب 50 مليار دولار سنتي 2014 و 2015 مقارنة بالارتفاع الذي شهدته السنوات السابقة، بعدها سجل ثباتا في الأسعار سنة 2015 إلى 2016، بينما شهد بعض النمو خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019.

8. إجمالي صادرات السلع والخدمات لقطر:

على صعيد الهيكل السلعي لصادرات قطر استحوذت الموارد الطبيعية على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات مقارنة مع الصناعة والزارعة، فمن بين السلع التي تصدرها الوقود المعدني والزيوت منتجات التقطير، اللدائن ومصنوعاتها، الأسمدة، الألمنيوم ومصنوعاته، مواد كيمائية عضوية، ومن أهم الدول التي تصدر لها كوريا الجنوبية، اليابان، الهند، الصين، سنغافورة.

يمثل الجدول الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات في قطر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من قطر إلى بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-7: إجمالي صادرات السلع والخدمات قطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
14519780220	11684615385	11556593407	11949450549	7440934066	5240109890	5454670330	3961263819
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
1.21838E+11	77975824176	50009065934	70732417582	48048351648	38244780220	28982692308	20363186813

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
92046153846	1.02561E+11	85204395604	72397252747	92291208791	1.40229E+11	1.4451E+11	1.42876E+11

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي صادرات السلع والخدمات لقطر تتغير من سنة لأخرى مابين الارتفاع والانخفاض.

الشكل2-8: إجمالي صادرات السلع والخدمات قطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

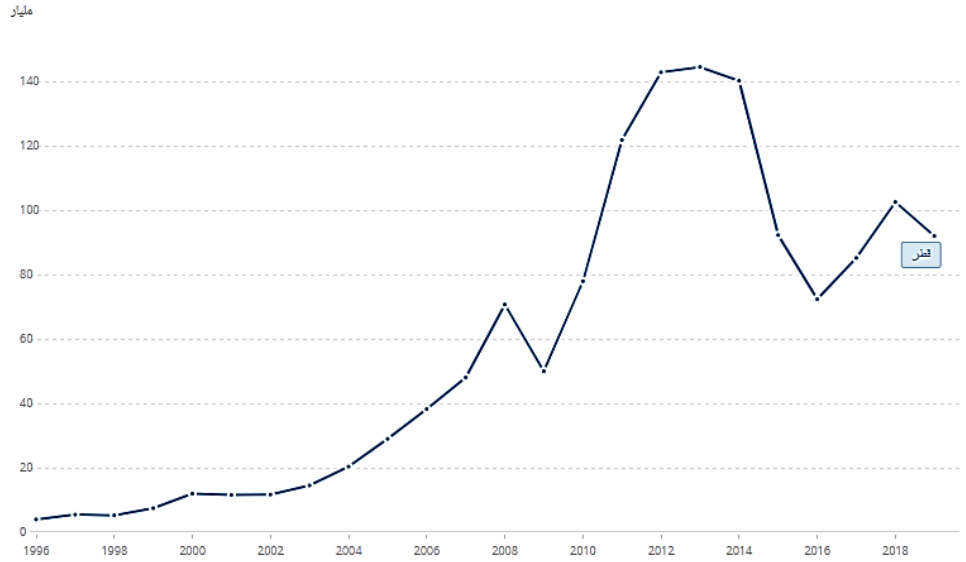

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن صادرات السلع والخدمات قطر مرت بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019، حيث شهدت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2000 لا يتجاوز 20مليار دولار، بينما سجلت ثباتا في الأسعار سنتي 2000و 2002، ثم ارتفع ارتفاعا ملحوظا من 2002 إلى 2008 وصل إلى أكثر من 60 مليار دولار، بعدها شهد تراجعا إلى أقل من 60 مليار دولار سنتي 2008 و 2009، في حين سجل تطورا إلى أكثر من 140 مليار دولار سنة 2009 إلى غاية 2012، ثم تذبذبا سنتي 2012و2014، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد انخفضت الأسعار إلى أقل من 80 مليار دولار خلال سنة 2014 إلى غاية 2016، ثم ارتفع سنة 2016 إلى غاية 2018 إلى أكثر من 100 مليار دولار، وبعدها تراجعت الأسعار سنة 2018 إلى 2019.

يمثل الشكل الموالي تطور الصادرات من السلع والخدمات لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، بهدف المقارنة بين حجم التجارة للدول التي تم تحليل تدفقاتها التجارية سابقا.

الشكل2-9: إجمالي صادرات السلع والخدمات لمجموعة من الدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-201

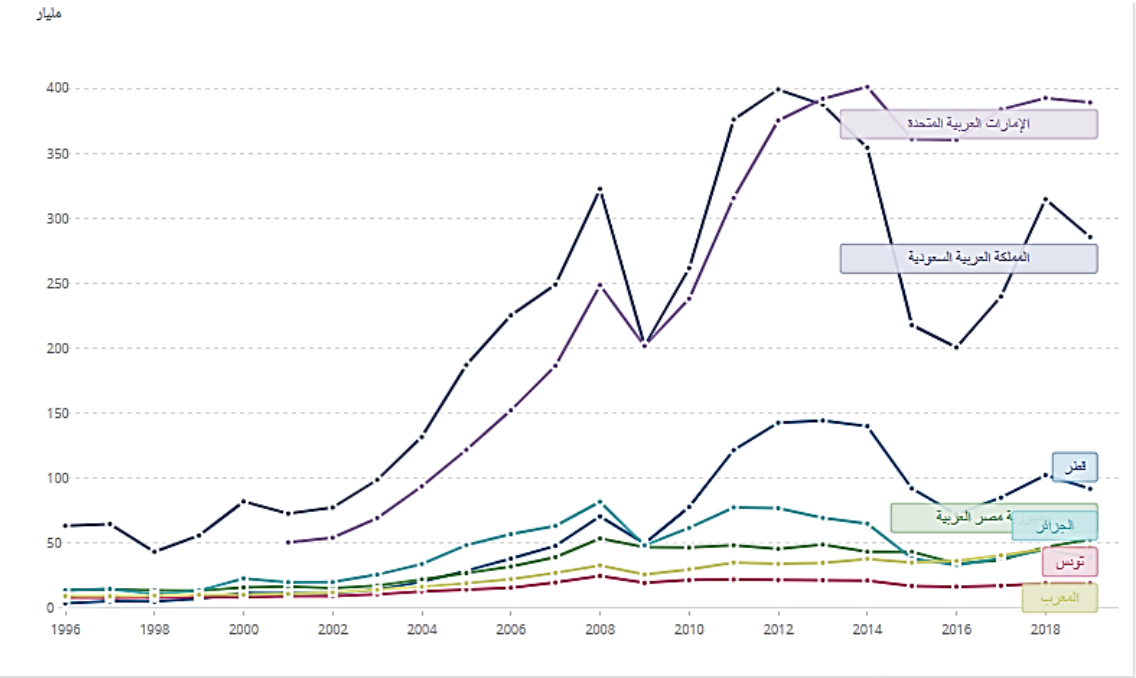

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الإمارات العربية المتحدة والسعودية كانت أعلى الدول من حيث حجم الصادرات تليها قطر والجزائر، مصر والمغرب، تونس.

ثانيا. التركز في الصادرات وتشابه التصدير:

يحلل هذا الجزء مؤشرات تركز وتنويع الصادرات حسب المنتج. يوضح مؤشر التركيز كيف تتركز صادرات اقتصاد ما أو مجموعة من الاقتصادات في عدد قليل من المنتجات أو يتم توزيعها بشكل متساوٍ على مجموعة من المنتجات.[1] ومؤشر التركيز ، المسمى أيضًا مؤشر Herfindahl-Hirschmann (المنتج HHI) ، هو مقياس لدرجة تركيز المنتج. يتم استخدام HHI المقيس التالي للحصول على قيم بين 0 و 1، تشير قيمة المؤشر الأقرب إلى 1 إلى أن صادرات بلد ما مركزة بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات. على العكس من ذلك ، تعكس القيم الأقرب إلى 0 الصادرات موزعة بشكل أكثر تجانسًا بين سلسلة من المنتجات[2].

أما مؤشر تشابه التصدير فيشير إلى ما إذا كان هيكل منتجات الصادرات لبلد أو مجموعة من البلدان يختلف عن هيكل المنتج الملاحظ على المستوى العالمي. وهذا المؤشر هو مقياس معدّل لمقياس Finger-Kreininللتشابه في التجارة. يأخذ مؤشر التنويع قيمًا بين 0 و 1، تشير القيمة الأقرب إلى 1 إلى تباعد أكبر عن النمط العالمي.

1.https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx
2. UNCTAD, Summary, Merchandise: Product concentration and diversification indices of exports and imports, annual https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx

1. التركز في الصادرات وتشابه التصدير حالة الجزائر:

يُمثل الشكل أدناه تركّز الصادرات للجزائر ونلاحظ أن نمط الصادرات الجزائرية مركزة في عدد محدود من السلع، ويرجع ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يُعتبر من الاقتصاديات الريعية المعتمدة في صادراتها على الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز. ونلاحظ أن حالة التركز في الصادرات تتجاوز المتوسط المسجل في حالة دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط من سنة 2002 إلى 2008 وهذا راجع للتحسن في نسب صادراتها ووجود تركز سلعي لها. كما نلاحظ تدني معتبر في نسب الصادرات من 2009 إلى2017 مؤديا بانخفاضها عن المتوسط.

الشكل2-10: التركز الصادرات للجزائر للفترة 1996-2017

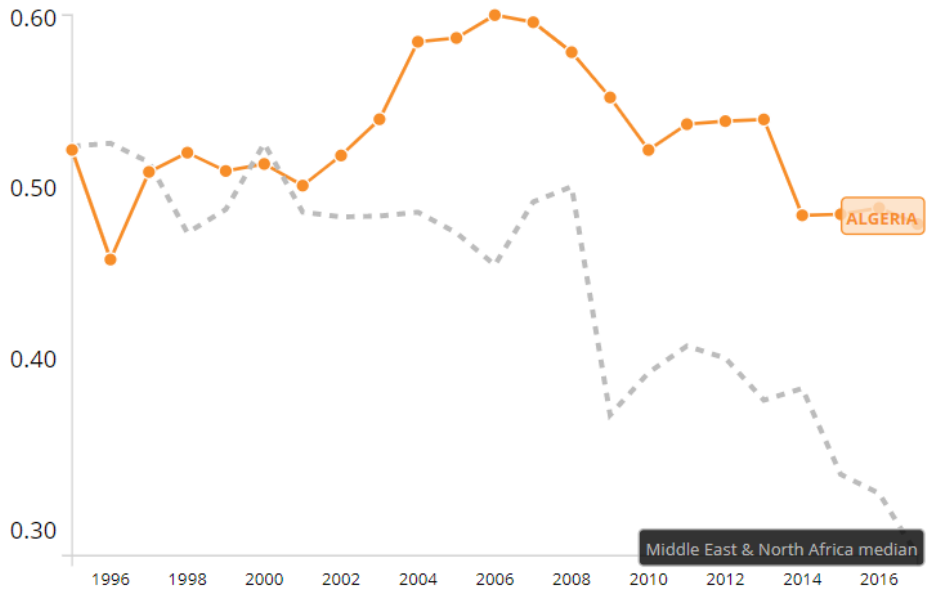

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

نلاحظ من الشكل أدناه أن نمط هيكل التجارة للجزائر يختلف عن النمط العالمي وهو يتركز في عدد محدود من السلع، كما يبتعد عن نمط هيكل التجارة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط باعتبارها تتماثل في تبادل لبعض السلع مع دول العالم، من جهة أخرى يوجد مبادلات تجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لكن لا يزال ضعيف بالرغم من التحسن الطفيف الذي سجل، كما يبتعد عن دول الشرق الأوسط بنسب معتبرة من 2011-2016.

الشكل2-11: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة الجزائر للفترة 1996-2017

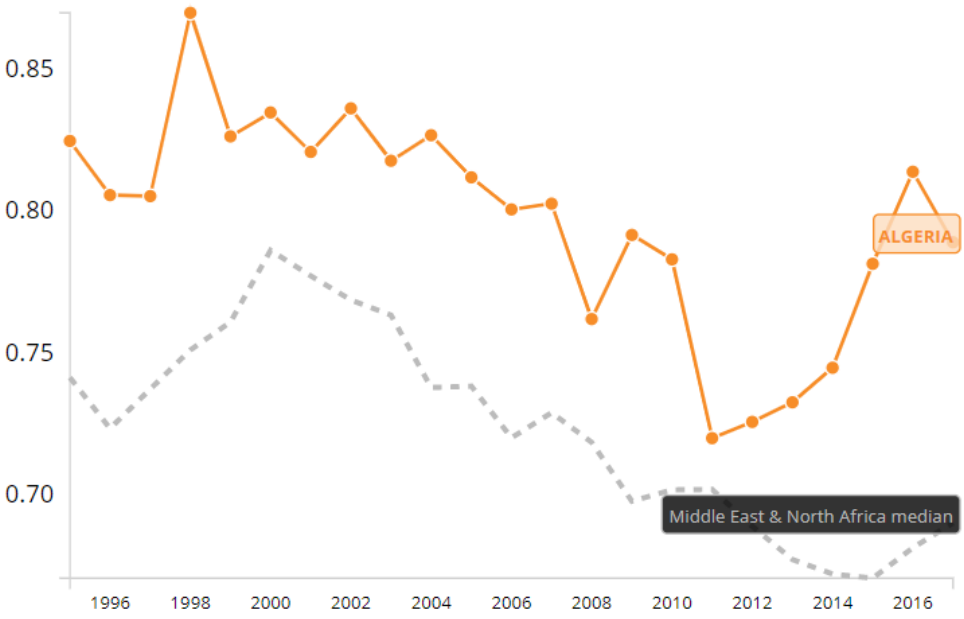

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

2. التركز في الصادرات وتشابه التصدير حالة المغرب:

نلاحظ أن الاقتصاد المغربي خدماتي بامتياز، بحيث يعتمد في صادراته على عدة قطاعات من بينها القطاع الفلاحي والصناعي إضافة إلى غنى المغرب بالموارد الطبيعية، كما نلاحظ من الشكل أدناه نسب ضئيلة جدا في هيكل التجارة من سنة 1996إلى2007،كما نلاحظ زيادة في نسبتها لسنة 2008ثم العودة للتناقص في النمط العالمي وصولا لسنة 2017، رغم ذلك نلاحظ تحسن التبادل التجاري بين المغرب والبلدان الإفريقية لوجود شركات مغربية في هاته الدول مع ملاحظة تراجع في نسب النمط العالمي للتجارة.

الشكل2-12: تركز الصادرات والواردات في المغرب للفترة 1996-2018

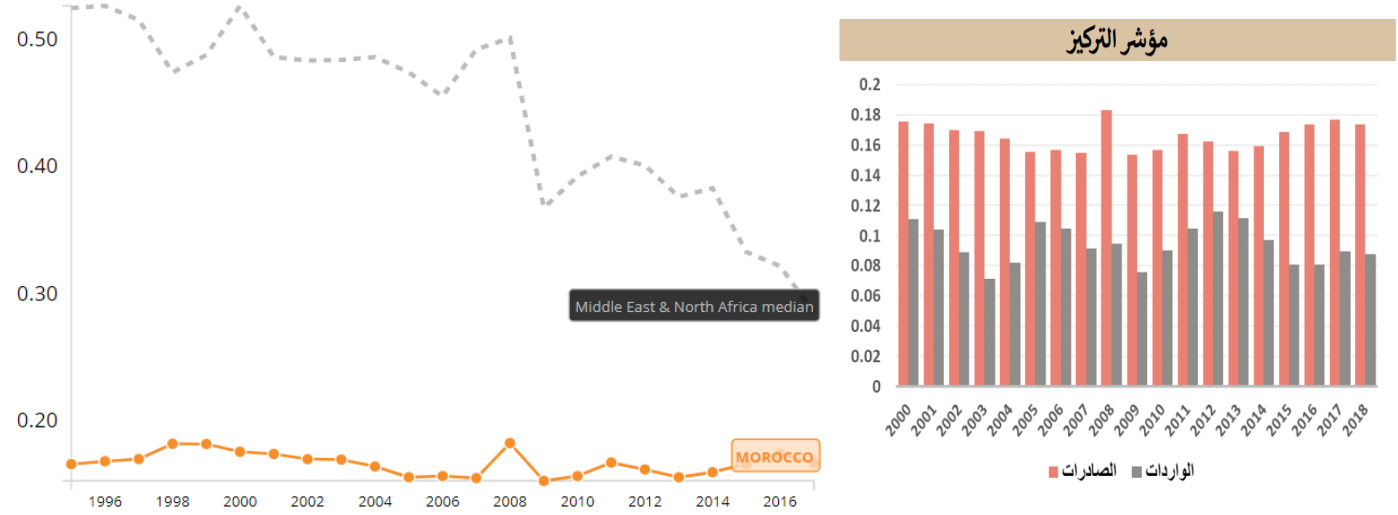

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

يبين الشكل وجود تشابه كبير في هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي مما أدى لحدوث تطابق في سنة 2009 لتماثلها المعتبر في تبادل السلع مع دول العالم ، كذلك مع دول الشرق الأوسط، كما يتبين وجود انخفاض كبير سنة 2014نلاحظ بعد ذلك زيادة معتبرة في سنة 2017لهيكل التجارة للمغرب مع نمط التجارة العالمي.

الشكل2-13: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة المغرب للفترة 1996-2017

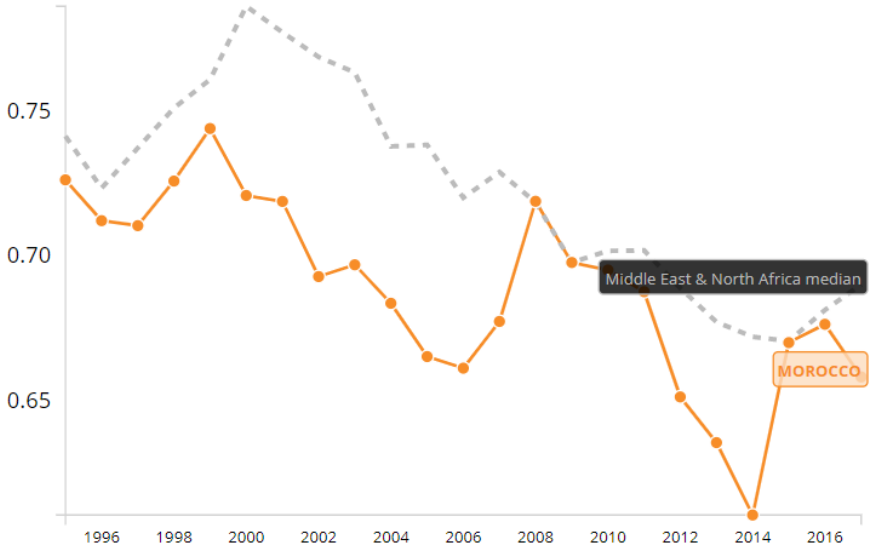

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

3. التركز في الصادرات وتشابه التصدير حالة تونس:

يتضح من خلال الشكل وجود تركز ضعيف لنسبة صادرات تونس وذلك راجع لاختلاف صادراتها مع دول شمال إفريقيا بحيث تتم تبادلات تجارية في صناعات مختلفة من بينها الآلات والمعدات الكهربائية والوقود المعدني مقارنة مع دول الشرق الأوسط بتبادلات في قطاع النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية.

الشكل2-14: تركز الصادرات والواردات في تونس للفترة 1996-2018

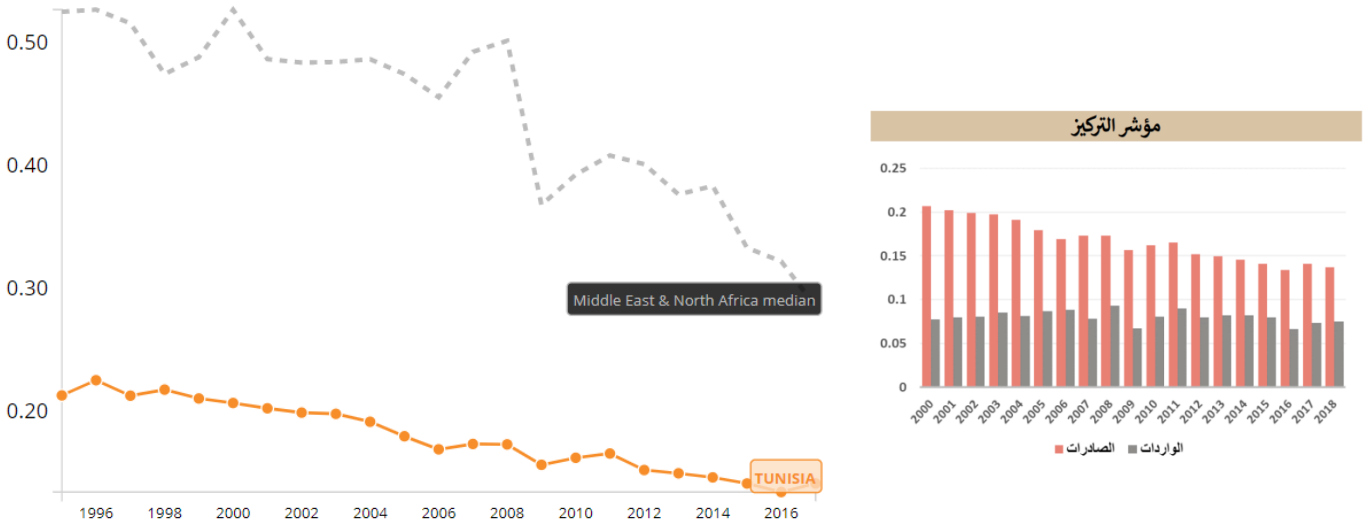

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

يوضح الشكل توافق معتبر في هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي خلال الفترة 1996إلى 2004كمانلاحظ انخفاض في نسبة هيكل التجارة راجع لانخفاض صادراتها والتبادل التجاري لها بعد ذلك نلاحظ تذبذب معتبر بالانخفاض في الهيكل مع النمط وبعض التوافق مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط

الشكل2-15: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة تونس للفترة 1996-2017

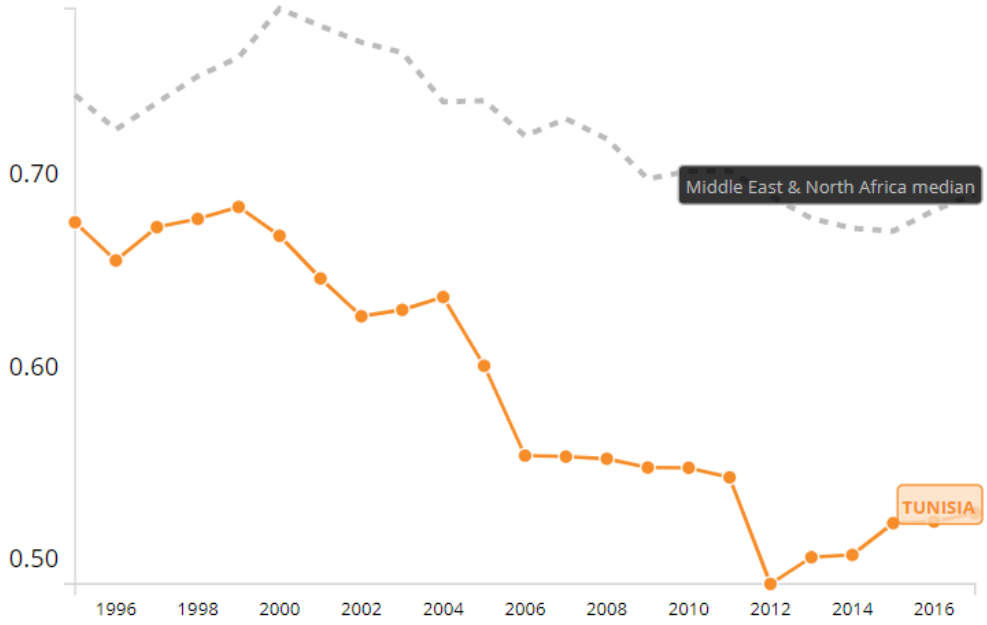

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

4. التركز في الصادرات وتشابه التصدير حالة مصر:

نلاحظ من خلال الشكل تذبذب في نسب تركز صادرات مصر من سنة 1996الى 2000 بين الانخفاض والزيادة راجع للتبادل التجاري لمصر مع دول العالم علما أنمن أهم صادراتها الوقود المعدني والزيوت المعدنية بحيث تتمتع باقتصاد متنوع الصادرات مع دول شمال إفريقيا ومتوافق التصدير مع دول الشرق الأوسط.

الشكل2-16: تركز الصادرات والواردات في مصر للفترة 1996-2017

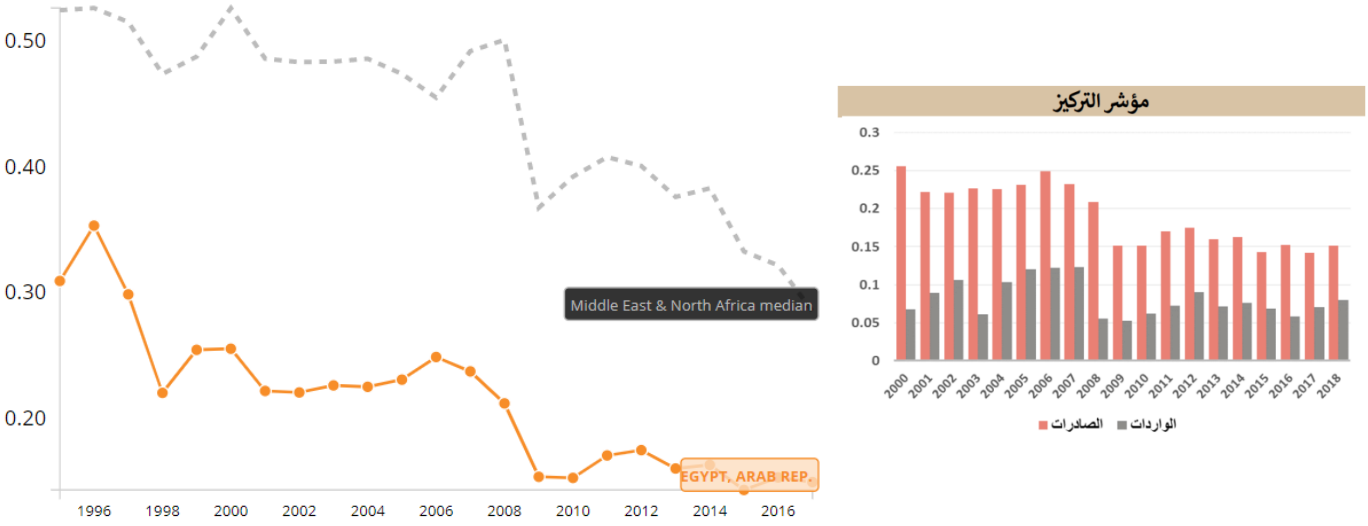

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

نلاحظ من خلال الشكل أدناه ووجود توافق بين هيكل التجارة والنمط العالمي وهذا يعود لنسبة التبادل التجاري بين مصر ودول العالم وكذلك ووجود توافق بينها ودول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط مع بعض الانخفاض في الهيكل التجاري لسنة 2013بعد ذلك نلاحظ زيادة معتبرة في نسبة التبادل التجاري.

الشكل2-17: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة مصر للفترة 1996-2017

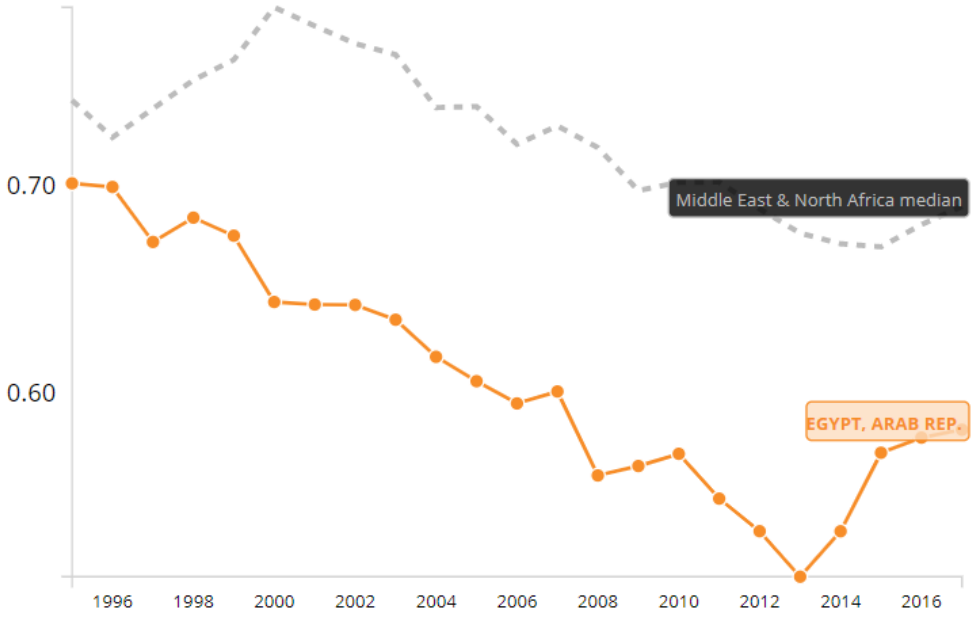

Source: https://tcdata360.worldbank.ordicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

5. التركز في الصادرات وتشابه التصدير حالة المملكة العربية السعودية:

نلاحظ أن صادرات السعودية في تزايد مستمر عبر السنوات وهذا راجع لارتفاع نسبة صادراتها مع دول العالم وكذلك نلاحظ أن نمط الصادرات للسعودية مركزة في عدد محدود من السلع ويرجع ذلك لطبيعة الاقتصاد السعودي بحيث انه يرتكز على النفط، ونلاحظ أن تركز الصادرات تتجاوز المتوسط المسجل في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط.

الشكل2-18: تركز الصادرات والواردات في السعودية للفترة 1996-2017

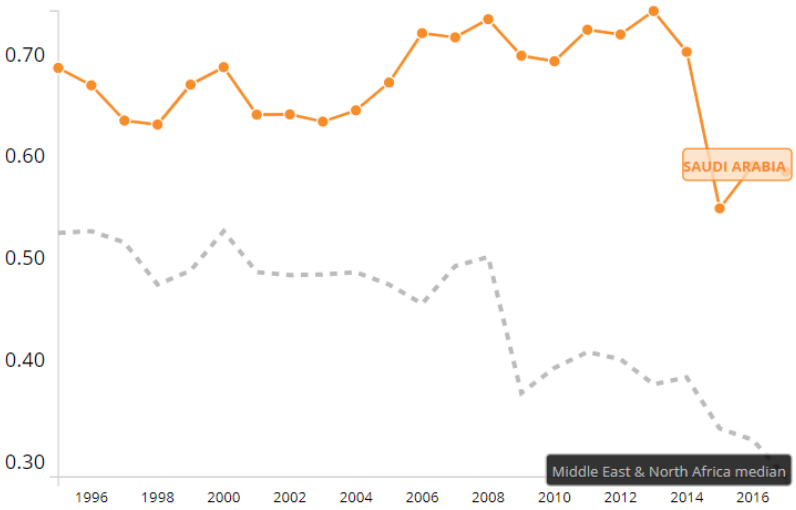

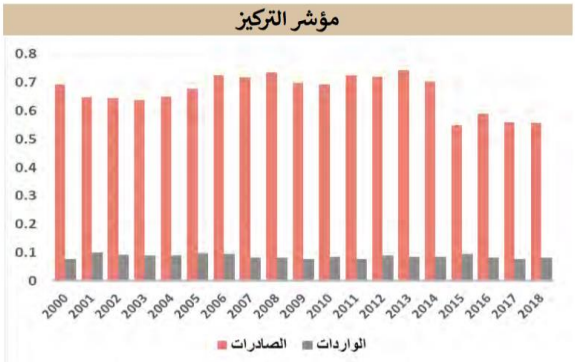

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

يبين الشكل أدناه أن نمط هيكل التجارة للسعودية يختلف عن النمط العالمي بحيث يظهر تركز في عدد محدود من السلع، كما نلاحظ ابتعاده عن نمط هيكل التجارة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط عن المتوسط لوجود تماثل في تبادل السلع مع دول العالم.

الشكل2-19: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة السعودية للفترة 1996-2017

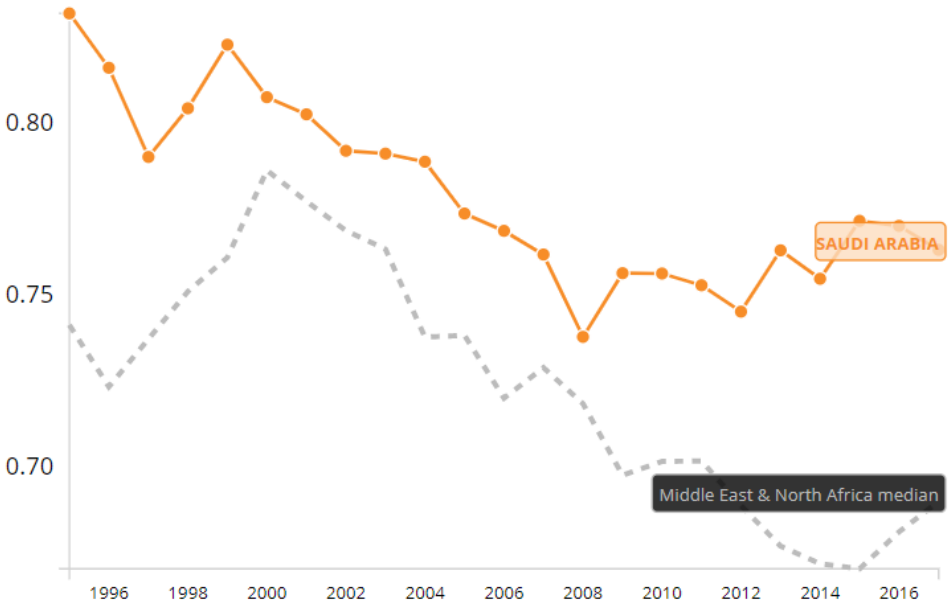

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

6. التركز في الصادرات وتشابه التصدير حالة الإمارات العربية المتحدة:

نلاحظ تذبذب بين الانخفاض والارتفاع لتركز صادرات الإمارات مع النمط العالمي لدول العالم بحيث ترتكز صادراتها على النفط والوقود والزيوت المعدنية والسلع غير المحددة في مكان أخر وهذا راجع لتبادل التجاري بين الإمارات ودول العالم مع بعض التوافق في صادرات دول شمال إفريقيا إضافة دول الشرق الأوسط.

الشكل2-20: تركز الصادرات والواردات في الإمارات للفترة 1996-2018

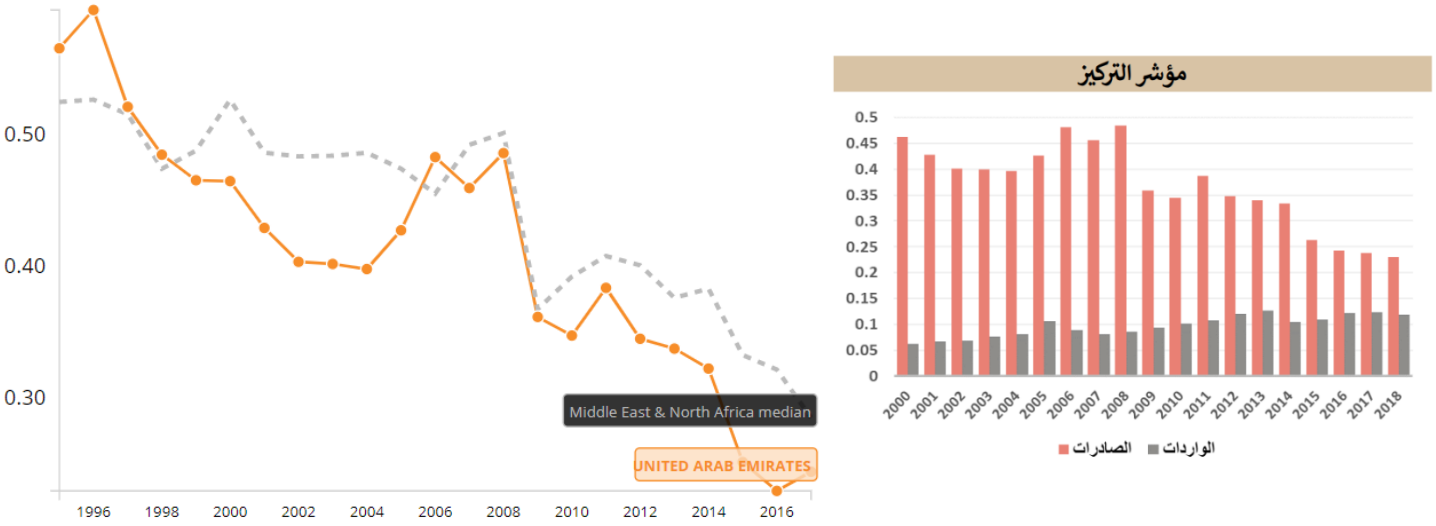

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

نلاحظ من الشكل أدناه وجود تراجع طفيف في هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي بحيث نلاحظ تركز في عدد معتبر من السلع باختلافه عن نمط هيكل التجارة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط باعتبار وجود تماثل في تبادل لبعض السلع مع دول العالم، هذا ما يوضح وجود تبادلات تجارية مع دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط.

الشكل2-21: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة الإمارات للفترة 1996-2017

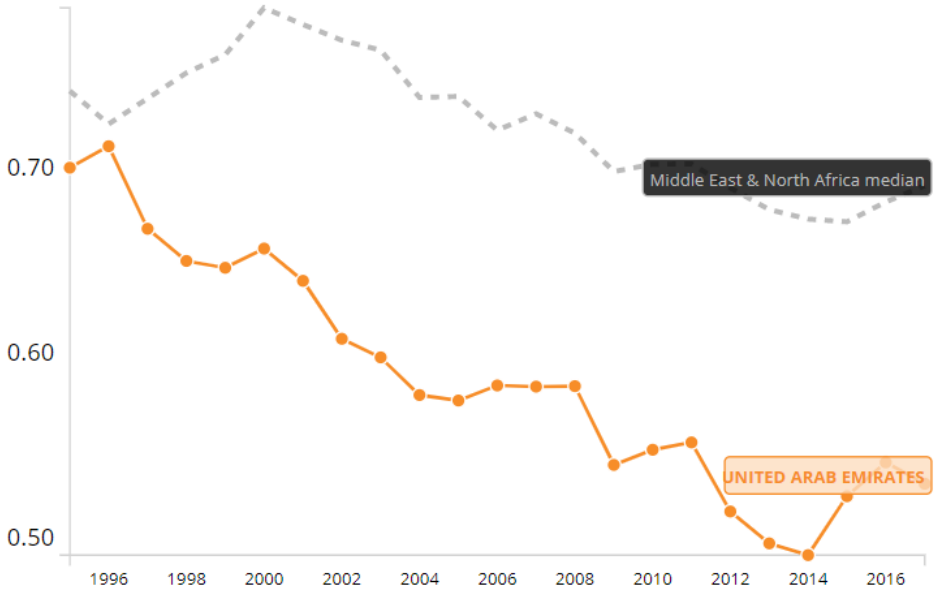

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

7. التركز في الصادرات وتشابه التصدير حالة قطر:

يتضح من الشكل وجود تركز صادرات لقطر لبعض السلع المحدودة ويرجع ذلك لطبيعة اقتصادها بحيث يظهر انه يعتمد بنسبة كبيرة في صادراته على النفط ومخرجاته وبعض الأسمدة ومواد أخرى هذا ما يدل على وجود تبادل تجاري مع دول شمال إفريقيا وكذلك دول الشرق الأوسط.

الشكل2-22: تركز الصادرات في قطر للفترة 1996-2017

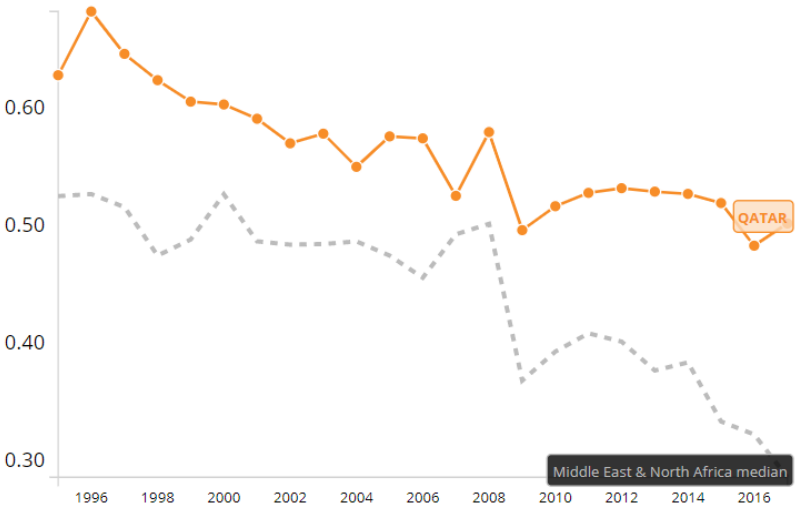

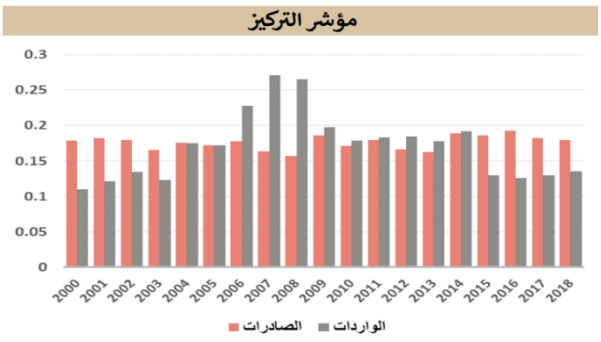

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

نلاحظ وجود تماثل بوتيرة متزايد لهيكل التجارة لقطر مع نمط التجارة العالمي لوجود تركز في عدد معين من السلع، كما نلاحظ ابتعاده عن نمط هيكل التجارة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

الشكل2-23: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، حالة قطر للفترة 1996-2017

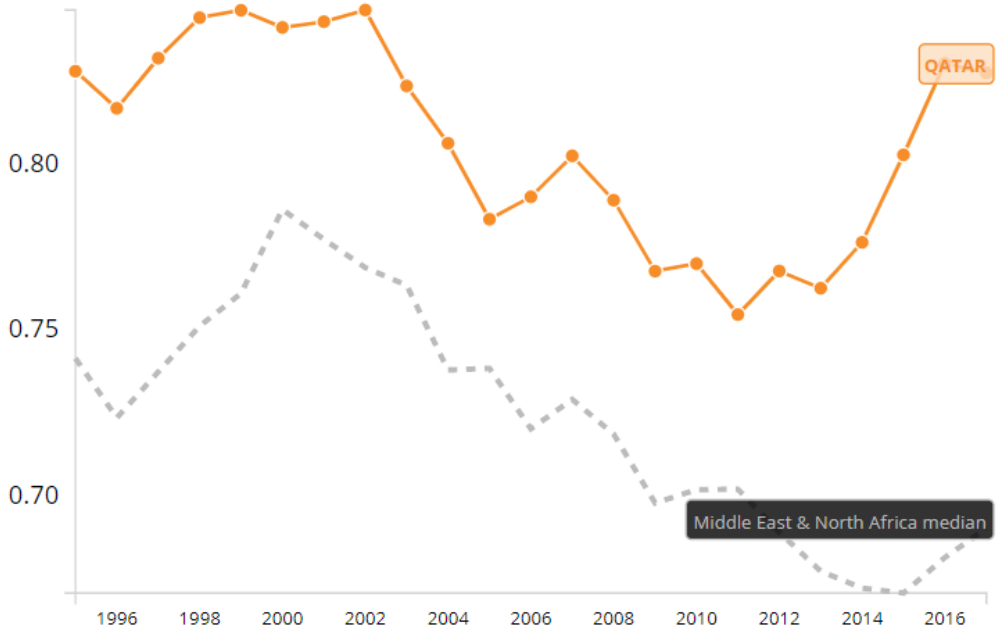

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=QAT&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017

مما سبق يُمكن القول أن أغلب الدول العربية محل الدراسة تتسم بتركز في الصادرات باستثناء تونس والمغرب ومصر والتي يتميز هيكل صادراتها بالتنوع.

الشكل2-24: مقارنة حالة التركز في الصادرات في مجموعة الدول العربية للفترة 1996-2017

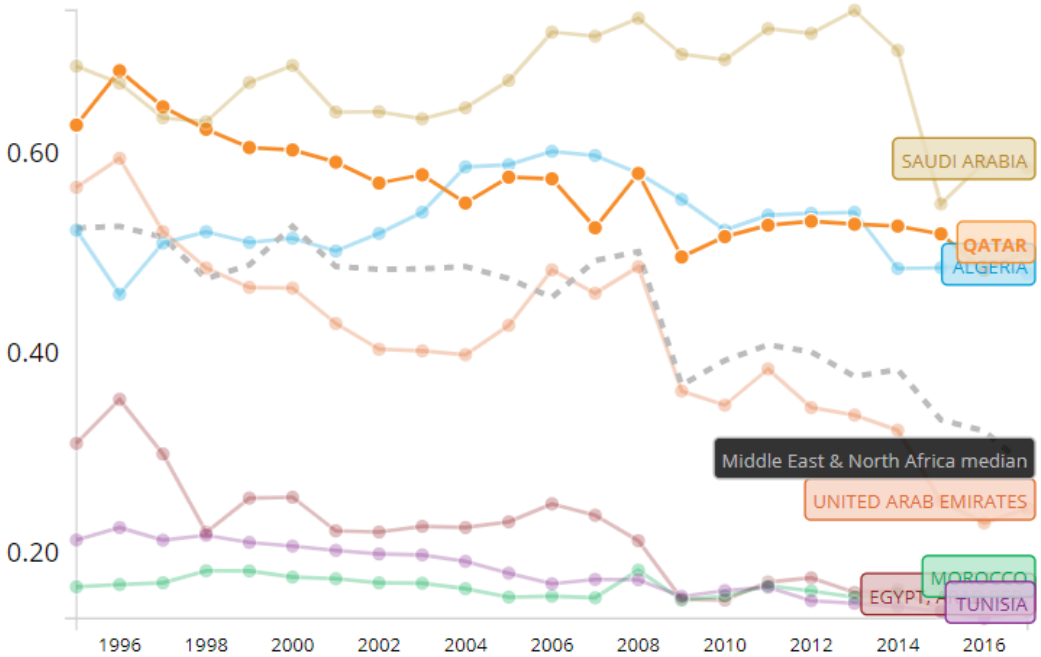

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=DZA&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017&indicators=944

أما فيما تعلق بتشابه هيكل التجارة أن تونس والإمارات ومصر تعتبر الأقرب إلى هيكل التجارة العالمي، ما يُؤشر على تنوع هيكل تجارة هذه الدول، والمستوى المحقق لهذه الدول أقل من متوسط المستوى المحقق لمجموع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

الشكل2-25: تشابه هيكل التجارة مع نمط التجارة العالمي، في مجموعة الدول العربية للفترة 1996-2017

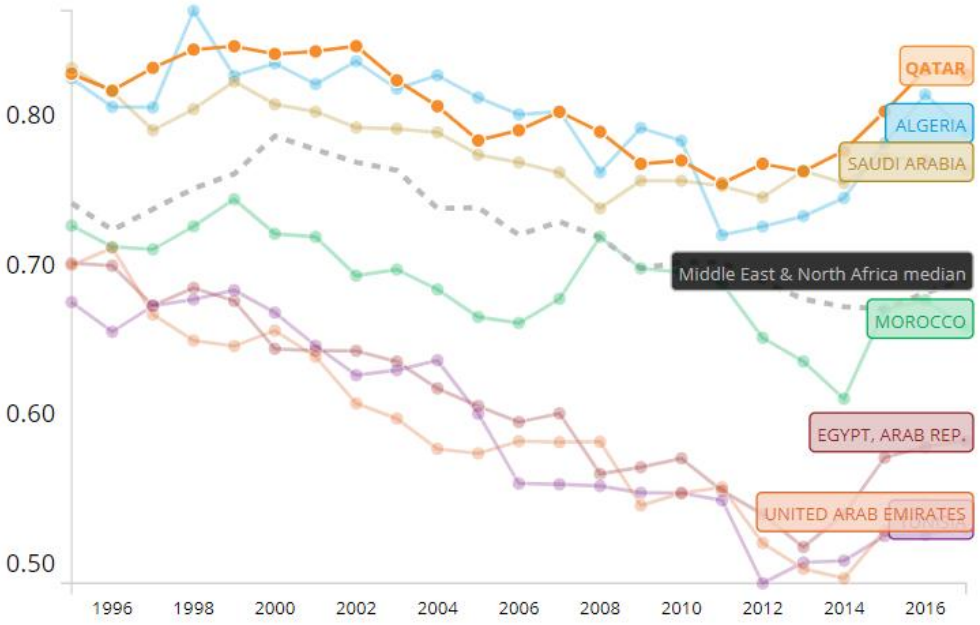

Source: https://tcdata360.worldbank.org/indicators/conc.dvsct.idx.ex?country=QAT&indicator=3001&viz=line_chart&years=1995 ،2017

ثالثا. إجمالي واردات السلع والخدمات للدول العربية:

تمثل واردات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. وهي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

1. إجمالي واردات السلع والخدمات للعالم العربي:

يمثل الشكل الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية من دول العالم العربي إلى بقية دول العالم بالإضافة إلى التدفقات البينية.

الشكل2-26:

إجمالي واردات السلع والخدمات للدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019

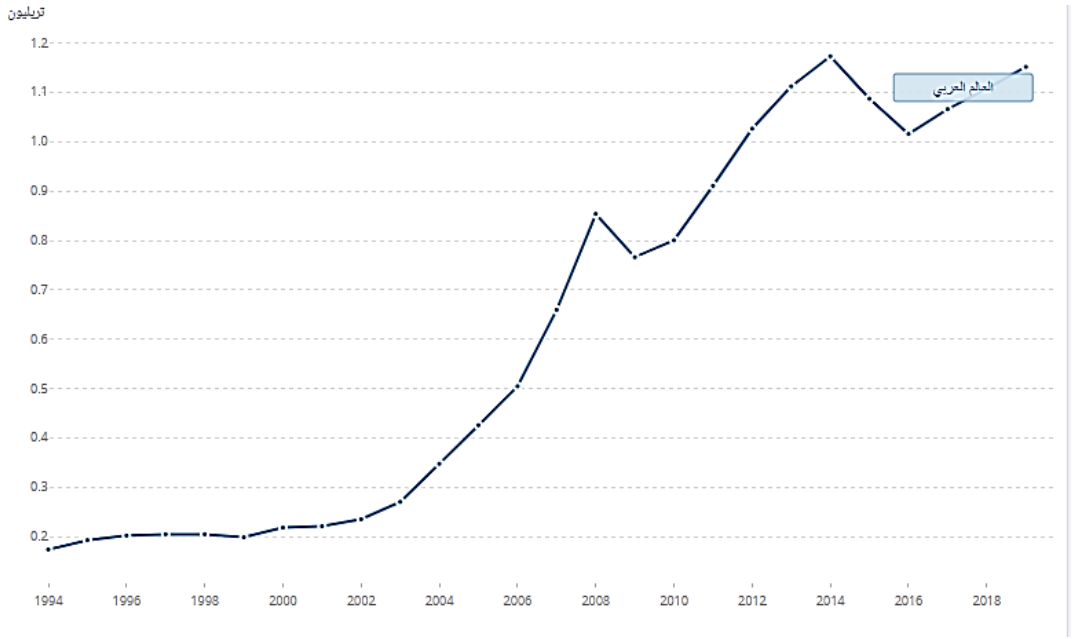

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

مرت واردات السلع والخدمات للدول العربية بمراحل مختلفة خلال الفترة 1995-2019، حيث شهدت صعود بطيء خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 1996، ومن ثم ثبات نسبي في الأسعار أي ما يعادل 0.2 تريليون سنة 1996 إلى 1999، بينما سجلت تذبذبا سنة 1999 إلى 2001، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد قفزت من 0.2 تريليون إلى أكثر من 0.8 تريليون سنة 2001 إلى غاية 2008، بينما شهدت تراجع في الأسعار سنتي 2008 و2009، بعدها صعود بطيء سنتي 2009 و2010، ثم ارتفع ارتفاعا ملحوظا من 0.8 تريليون إلى أكثر من 1.1 تريليون سنة 2010 إلى غاية 2014، بينما نلاحظ في المرحلة التي تليها انخفاض تدريجي للأسعار وصل إلى 1.0 تريليون سنة 2014 إلى غاية 2016 مقارنة بالسنوات السابقة التي سجلت تطورا، ومن ثم سجلت صعود بطيء للأسعار خلال سنة 2016 إلى غاية 2019.

2. إجمالي واردات السلع والخدمات للجزائر:

على صعيد الهيكل السلعي لواردات الجزائر نجد أن الصناعة هي الأكثر استيرادا مقارنة مع الزراعة والموارد الطبيعية، فمن بين السلع التي تستوردها الآلات والمفاعلات وغلايات الماء، مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام، السلع غير المحددة في مكن آخر، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطريها، ومن بين أهم الدول التي تستورد منها الصين، فرنسا، روسيا، إسبانيا، إيطاليا.

يُمثل الجدول الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية إلى الجزائر من بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-8: إجمالي واردات السلع والخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
16203129401	14547453628	12053066114	11390139516	11079835972	10849999758	10279999650	11240000369
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
57445339739	50638394033	49329277357	49098439145	33536035179	25651596909	24843327242	21884325697
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
50013400335	56325900515	55624857117	56083283091	60760829186	68278496773	63758144369	59601221148

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هناك تذبذب في قيم إجمالي واردات السلع والخدمات للجزائر بين الارتفاع والانخفاض في الفترة الممتدة من 1996إلى 2000 وهذا يعود للأوضاع الاقتصادية المتدهورة في تلك الحقبة لما خلفته العشرية السوداء للجزائر ، كما يظهر الجدول وجود تحسن لإجمالي لواردات السلع والخدمات ويظهر ذلك بالزيادة التدريجية وصولا لسنة 2014، بعد ذلك نلاحظ بعض التراجع في القيم يعود لظهور بعض الثورات الشعبية للدول العربية وكذلك انخفاض في أسعار البترول الذي تعتمده الجزائر بنسبة كبيرة في صادراتها، كما يظهر لنا الشكل أدناه

أن واردات السلع والخدمات الجزائر بمراحل مختلفة خلال الفترة 1995-2019، حيث شهدت تذبذب في الأسعار خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 1970، ومن ثم ثبات الارتفاع تدريجيا وصل إلى أكثر من 6 مليار دولار على مداد الفترة 1970-1975، بينما سجلت تذبذب خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى غاية 1990 بين 6 و16 مليار دولار، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد نلاحظ أن هناك انخفاض تدريجي وصل إلى أقل من 12 مليار دولار سنتي 1990 و1991، بعدها شهدت تذبذبا في الأسعار ما بين 10و12 مليار دولار سنة 1991 إلى غاية 2019.

الشكل 2-27: إجمالي واردات السلع والخدمات للجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1995-2019

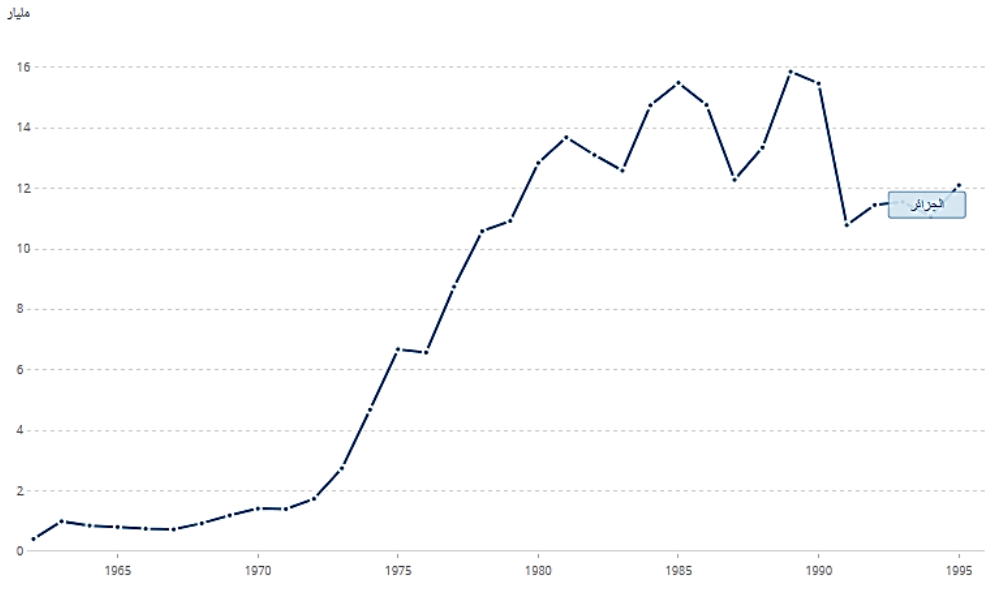

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

3. إجمالي واردات السلع والخدمات للمغرب:

على صعيد الهيكل السلعي لواردات المغرب نجد أن الصناعة هي الأكثر استيرادا مقارنة مع الزراعة والموارد الطبيعية، فمن بين السلع التي تستوردها الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير، الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية، مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام، اللدائن ومصنوعاتها، ومن بين أهم الدول التي تستورد منها الصين، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، الإمارات.

يُمثل الجدول الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في المغرب خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية إلى الجزائر من بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-9: إجمالي واردات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
16048207627	13353797750	12314876688	12579800085	12003481376	11452344717	10658406550	10902396700
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
49394553703	40096825548	37077112112	46189308801	34711375316	26592092080	23064234676	19968118742
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
57494878914	58101341345	51304477920	47016161101	42898210829	51892152314	50467551008	49325135599

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

يظهر الجدول أعلاه قيم إجمالي ورادات السلع والخدمات للمغرب وتطورها عبر السنوات حيث نلاحظ وجود زيادة تدريجية لواردات السلع والخدمات على الصعيد الإجمالي بمرور السنوات وهذا راجع لوجود تحسن لها، كما نلاحظ بعض الانخفاض في 2009 بسبب ما خلفته أزمة سنة 2008 على اقتصاديات الدول العربية، ثم نلاحظ تدارك هذا الانخفاض والعودة إلى الزيادة التدريجية حيث أن المغرب من أهم وارداتها الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير والنفط الخام ونسيج القماش ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والقمح والغاز ، كذلك نلاحظ من الشكل أدناه أن واردات السلع والخدمات المغرب بمراحل مختلفة بين الصعود والهبوط خلال الفترة 1996-2019،حيث شهدت انعدام الواردات خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى غاية 1970، ومن ثم تذبذب في الأسعار سنة 1970 إلى 2001، بينما سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 إلى 2009 وصل إلى أكثر من 40 مليار دولار، بعدها انخفض إلى أقل من 40 مليار دولار سنتي 2009 و2010، ثم قفز إلى 50 مليار دولار سنتي 2010 و2011، أما بالنسبة إلى المرحلة التي تليها فقد شهد ثبات نسبي أي استقرار الأسعار في 50 مليار دولار سنتي ومن ثم ارتفاع طفيف من سنة 2011 و2014، وبعدها سجلت انخفاض تدريجي سنتي 2014 و2015، بينما نلاحظ في المرحلة التي تليها ارتفاع ملحوظ تجاوز 50 مليار دولار سنة 2015 إلى غاية 2018، ومن ثم تراجع طفيف سنتي 2018 و2019.

الشكل2-28:

إجمالي واردات السلع والخدمات للمغرب بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

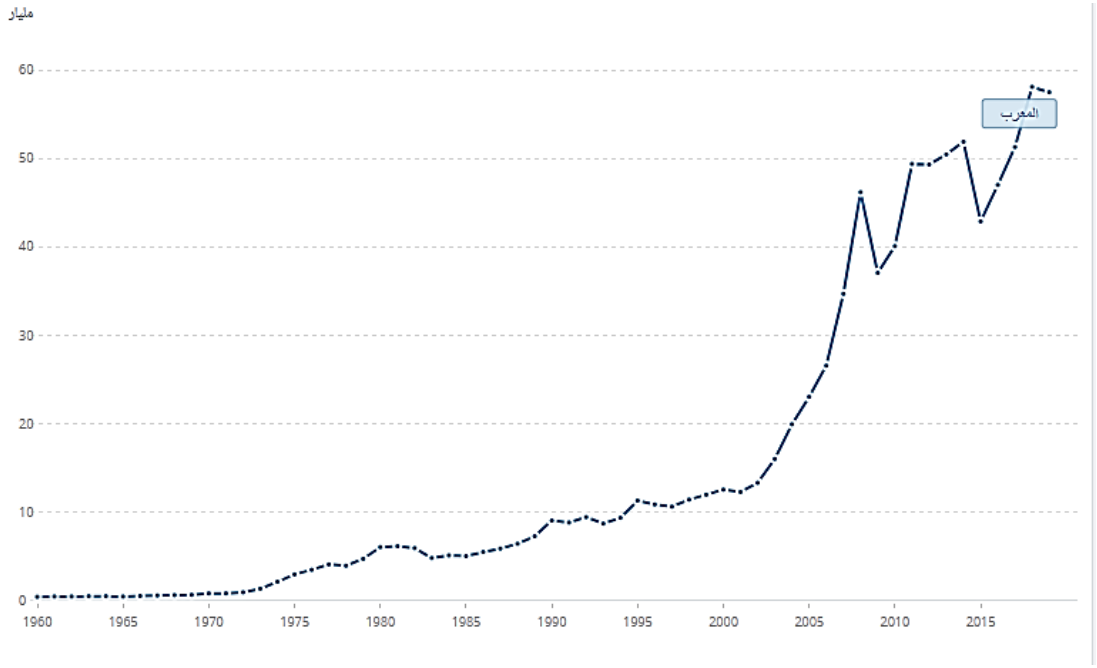

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

4. إجمالي واردات السلع والخدمات لتونس:

على صعيد الهيكل السلعي لواردات تونس نجد أن الصناعة هي الأكثر استيرادا مقارنة مع الزراعة والموارد الطبيعية، فمن بين السلع التي تستوردها مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام، اللدائن ومصنوعاتها، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية، ومن بين أهم الدول التي تستورد منها إسبانيا، الصين، فرنسا، روسيا إيطاليا.

يُمثل الجدول الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في تونس خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية إلى الجزائر من بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-10: إجمالي واردات السلع والخدمات تونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
11779200621	10311528452	10312643359	9213978259	9160512561	9039606569	8586219369	8542223135
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
25652720557	24074612268	20848404058	26329275221	20617137506	16470999249	14625790042	13947330389
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
23308649128	24455854018	22362321237	21215875233	21991843393	26627378218	26124145996	26118765606

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

نلاحظ من خلال الجدول إن إجمالي واردات السلع الخدمات لتونس شهدت ارتفاع تدريجي بمرور السنوات مع ملاحظة انخفاضها في 2009 بسبب الأزمة التي شهدها العالم في السنة السابقة، بعد ذلك نلاحظ تحسن تدريجي في إجمالي وارداتها وهذا راجع لانتعاش اقتصادها في السنوات الأخيرة ومن أهم السلع المستورد من طرف تونس الآلات والمعدات الكهربائية وأجهزتها ومركبات أخرى كما يظهر الشكل الموالي واردات السلع والخدمات تونس بمراحل مختلفة بين الصعود والهبوط خلال الفترة 1996-2019،حيث شهدت انعدام الواردات خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى

غاية 1970، ومن ثم تذبذب في الأسعار بين الارتفاع والانخفاض سنة 1970 إلى 2003، بينما سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 2003 إلى 2009 وصل إلى أكثر من 25 مليار دولار، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد تراجعت الأسعار سنتي 2009 و2010 مقارنة بالتطور التي شهدته في السنوات السابقة ، ثم قفز إلى أكثر من 25 مليار دولار سنة 2010 و2015، كما نلاحظ انخفاض تدريجي للأسعار سنتي 2015 و2016، ثم ارتفاع خلال سنة 2013 إلى2019.

الشكل2-29:

إجمالي واردات السلع والخدمات لتونس بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

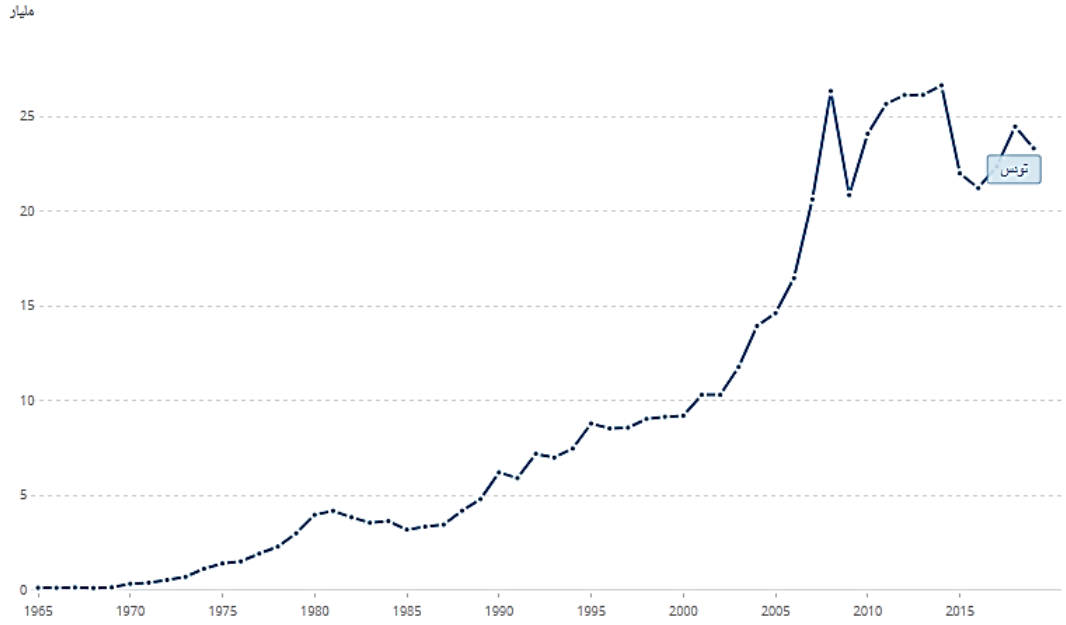

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

5. إجمالي واردات السلع والخدمات لمصر:

على صعيد الهيكل السلعي لواردات مصر نجد أن الصناعة هي الأكثر استيرادا مقارنة مع الزراعة والموارد الطبيعية، فمن بين السلع التي تستوردها المركبات بخلاف عربات السكك الحديدية، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطريها، الآلات، الأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية، الحبوب، ومن بين أهم الدول التي تستورد منها روسيا، الصين، ألمانيا، الإمارات، الولايات المتحدة.

يُمثل الجدول الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في مصر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية إلى الجزائر من بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-11: إجمالي واردات السلع والخدمات مصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
19576923077	19303370787	21590296496	22779979451	21144205249	21812278630	19528023599	17718160377
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
58261617900	58221415608	59764065336	62909090909	45429071804	33913043478	29217970050	23311688312
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
78092255125	73331457513	69089673913	66159509202	71347708895	69296987088	67364341085	67866666667

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

يظهر لنا الجدول أعلاه قيم إجمالي واردات السلع والخدمات لمصر بحيث شهدت وارداتها استمرار في الزيادة من1996إلى 2008، كما يظهر بعض الانخفاض في قيمتها في2009 وهذا يعود لأحداث الأزمة المالية التي شهدها العالم ، بعد ذلك تم تدارك الوضع ما أدى للزيادة في إجمالي واردات السلع والخدمات من أهم وارداتها الحديد والمنتجات الزراعية والحيوانية والكيماويات كما يبين الشكل الموالي أن واردات السلع والخدمات مصر بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019،حيث شهدت البعض من الاستقرار ثم التذبذب خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 2003، بعدها ثبات في الأسعار أي ما يعادل 20 مليار دولار سنتي 2003 و 2004، بينما سجل ارتفاعا ملحوظا وصل إلى أكثر من 60 مليار دولار سنة 2004 إلى غاية 2009، أما بالنسبة المرحلة التي تليها فقد سجلت تذبذب في الأسعار ما بين الصعود والهبوط ما بين 60 مليار دولار إلى 80 مليار دولار بالتقريب سنة 2009 إلى غاية 2019.

الشكل2-30: إجمالي واردات السلع والخدمات لمصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

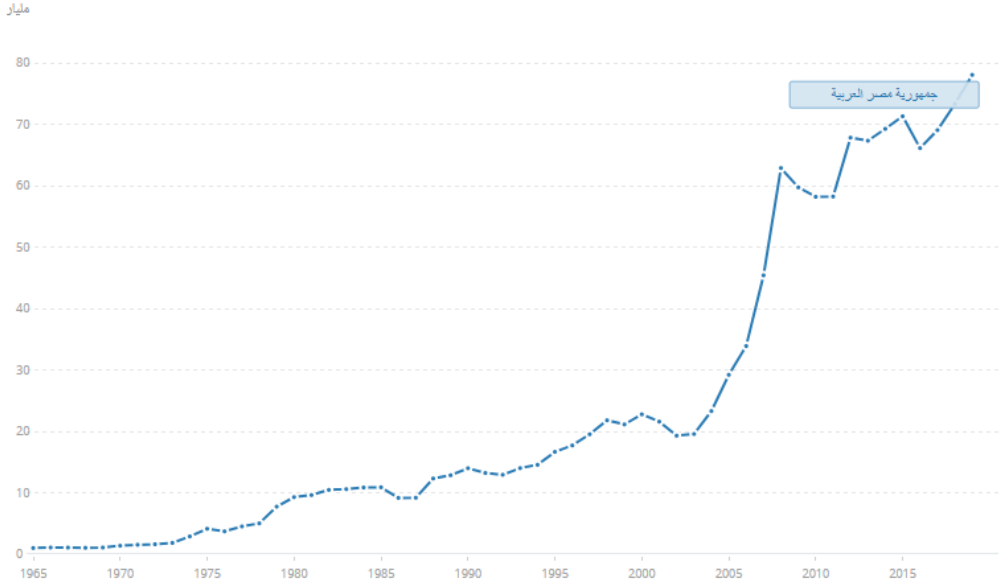

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=MA

6. إجمالي الواردات السلع والخدمات المملكة العربية السعودية:

على صعيد الهيكل السلعي لواردات المملكة العربية السعودية نجد أن الصناعة هي الأكثر استيرادا مقارنة مع الزراعة والموارد الطبيعية، فمن بين السلع التي تستوردها مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام، اللدائن ومصنوعاتها، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية، ومن بين أهم الدول التي تستورد منها الإمارات، الصين، الولايات المتحدة، ألمانيا، الهند.

يُمثل الجدول الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية إلى الجزائر من بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-12: إجمالي واردات السلع والخدمات السعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
51744266667	44830400000	44058400000	46926133333	37485333333	38830933333	43199465955	42253404539
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
1.97977E+11	1.74203E+11	1.62069E+11	1.76685E+11	1.45279E+11	1.13495E+11	81797389982	62350400000
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
2.18941E+11	2.09589E+11	2.01976E+11	1.9811E+11	2.47307E+11	2.55383E+11	2.29901E+11	2.15206E+11

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن واردات السلع الخدمات شهدت تطور بوتيرة متزايدة عبر السنوات وهذا راجع للنشاط الاقتصادي الذي تشهده السعودية ، ومن أهم وارداتها الآلات والأجهزة الميكانيكية و المفاعلات النووية والمعدات الكهربائية كما نلاحظ تراجع طفيف في نسبة الواردات في 2009، ثم العودة للزيادة المعتبرة راجع لتحسن نشاطها، كما يوضح الشكل الموالي أن واردات السلع والخدمات لمصر مرت بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019،حيث شهدت البعض من الاستقرار ثم التذبذب خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 2003، بعدها ثبات في الأسعار أي ما يعادل 20 مليار دولار سنتي 2003 و 2004، بينما سجل ارتفاعا ملحوظا وصل إلى أكثر من 60 مليار دولار سنة 2004 إلى غاية 2009، أما بالنسبة المرحلة التي تليها فقد سجلت تذبذب في الأسعار ما بين الصعود والهبوط ما بين 60 مليار دولار إلى 80 مليار دولار بالتقريب سنة 2009 إلى غاية 2019.

الشكل2-31: إجمالي واردات السلع والخدمات السعودية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

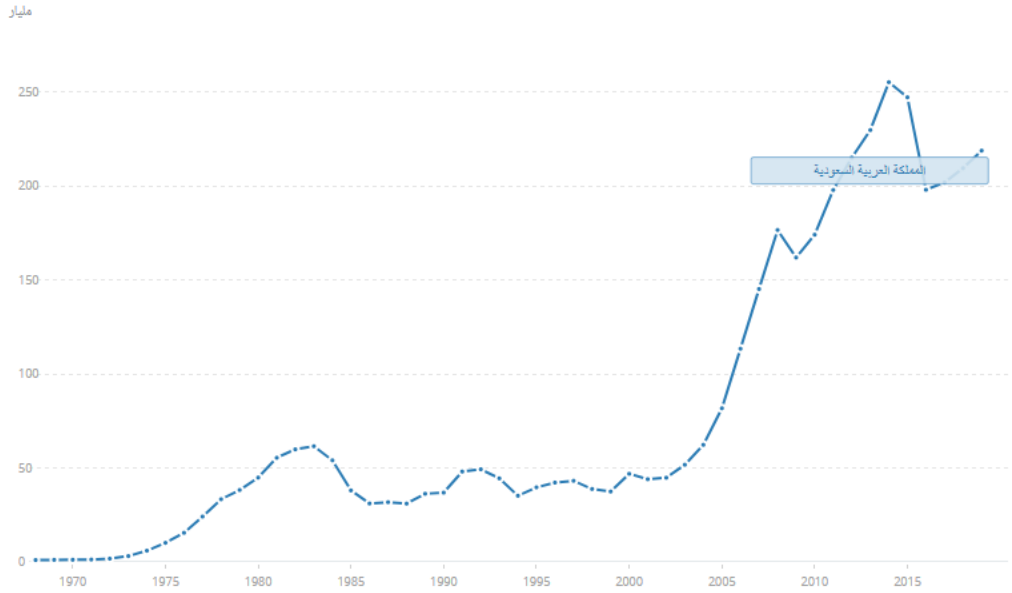

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

7. إجمالي واردات السلع والخدمات الإمارات العربية المتحدة:

على صعيد الهيكل السلعي لواردات الإمارات العربية المتحدة نجد أن الصناعة هي الأكثر استيرادا مقارنة مع الزراعة والموارد الطبيعية، فمن بين السلع التي تستوردها اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة، مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام، الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، وقود معدني وزيوت معدنية

ومنتجات تقطريها، الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية، السلع غير المحددة في مكان آخر، ومن بين أهم الدول التي تستورد منها الصين، الهند، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا.

يُمثل الجدول الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية إلى الجزائر من بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-13: إجمالي واردات السلع والخدمات الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
57668073519	47845064670	42053369639					
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
2.15973E+11	1.78611E+11	1.8714E+11	2.19714E+11	1.66134E+11	1.1293E+11	93862491491	78428046290
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
2.88398E+11	2.81536E+11	2.90783E+11	2.70442E+11	2.66276E+11	2.77888E+11	2.52509E+11	2.39749E+11

Source: https:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=1A

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن واردات السلع الخدمات شهدت تطور بوتيرة متزايدة عبر السنوات وهذا راجع للنشاط الاقتصادي الذي تشهده الإمارات، ومن أهم وارداتها الآلات والأجهزة الميكانيكية و المفاعلات النووية والمعدات الكهربائية كما نلاحظ تراجع طفيف في نسبة الواردات في 2009، ثم العودة للزيادة المعتبرة راجع لتحسن نشاطها كما يظهر كذلك في الشكل الموالي ويوضح أنواردات السلع وخدمات الإمارات العربية المتحدة مرت بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019،حيث شهدت ارتفاع ملحوظ وصل إلى أكثر من 200 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2008،بينما سجلت انخفاض تدريجي سنة 2008 إلى 2010، بعدها قفزت إلى أكثر من 250 مليار دولار سنة 2010 إلى غاية 2014، أما بالنسبة للمرحلة التي تليها فقد شهدت تذبذب في الأسعار بين الصعود والهبوط خلال سنة 2014 إلى غاية 2019.

الشكل2-32: إجمالي واردات السلع والخدمات الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

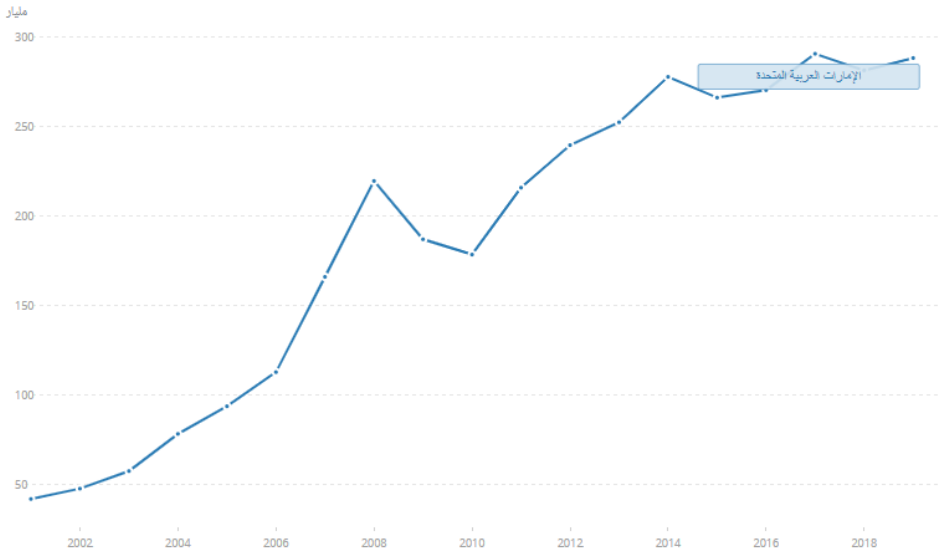

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

8. إجمالي واردات السلع والخدمات لقطر:

على صعيد الهيكل السلعي لواردات قطر نجد أن الصناعة هي الأكثر استيرادا مقارنة مع الزراعة والموارد الطبيعية، فمن بين السلع التي تستوردها الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها، الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية،

الطائرات والمركبات الفضائية وأجزائها، مصنوعات من حديد وصلب، ومن بين أهم الدول التي تستورد منها الولايات المتحدة، فرنسا، المملكة المتحدة، الصين، الهند.

يُمثل الجدول الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات في قطر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، وهو يضم كل التدفقات السلعية والخدماتية إلى الجزائر من بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

الجدول2-14: إجمالي واردات السلع والخدمات قطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
6699450549	5446428571	5099450549	3965659341	3184065934	4098351648	4085989011	3604120769
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
43792582418	29717307692	28370604396	32356868132	28566208791	21767307692	13207967033	8315659341
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
66769780220	65810989011	62192582418	63475274725	59271428571	64004395604	58953296703	54693406593

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=AE

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن واردات السلع الخدمات شهدت تطور بوتيرة متزايدة عبر السنوات وهذا راجع للنشاط الاقتصادي الذي تشهده قطر، ومن أهم وارداتها الآلات والأجهزة الميكانيكية و المفاعلات النووية والمعدات الكهربائية كما نلاحظ تراجع طفيف في نسبة الواردات في 2009، ثم العودة للزيادة المعتبرة راجع لتحسن نشاطها كذلك يبين الشكل أدناه أن واردات السلع والخدمات لقطر مرت بمراحل مختلفة خلال الفترة 1996-2019،حيث شهدت تذبذب خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2004، ومن ثم ارتفاع ملحوظ وصل إلى أكثر من 30 مليار دولار سنة 2004 إلى 2008، بينما سجلت تراجع ثم ارتفاع طفيف خلال سنة 2008 إلى 2011، أما بالنسبة المرحلة التي تليها فقد تصاعدت الأسعار إلى أكثر من 60 مليار دولار خلال سنة 2011 إلى غاية 2014، كما نلاحظ تذبذب في الأسعار خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2019.

الشكل2-33: إجمالي واردات السلع والخدمات قطر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

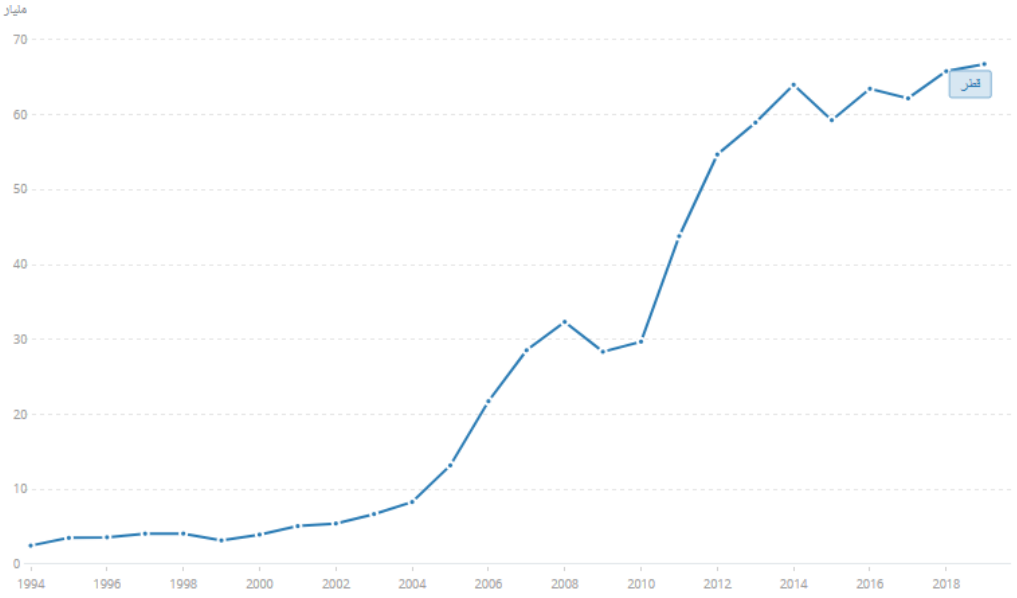

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=AE

يُمثل الشكل الموالي تطور الواردات من السلع والخدمات لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019، بهدف المقارنة بين حجم التجارة للدول التي تم تحليل تدفقاتها التجارية سابقا.

الشكل2-34: إجمالي واردات السلع والخدمات لمجموعة من الدول العربية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة 1996-2019

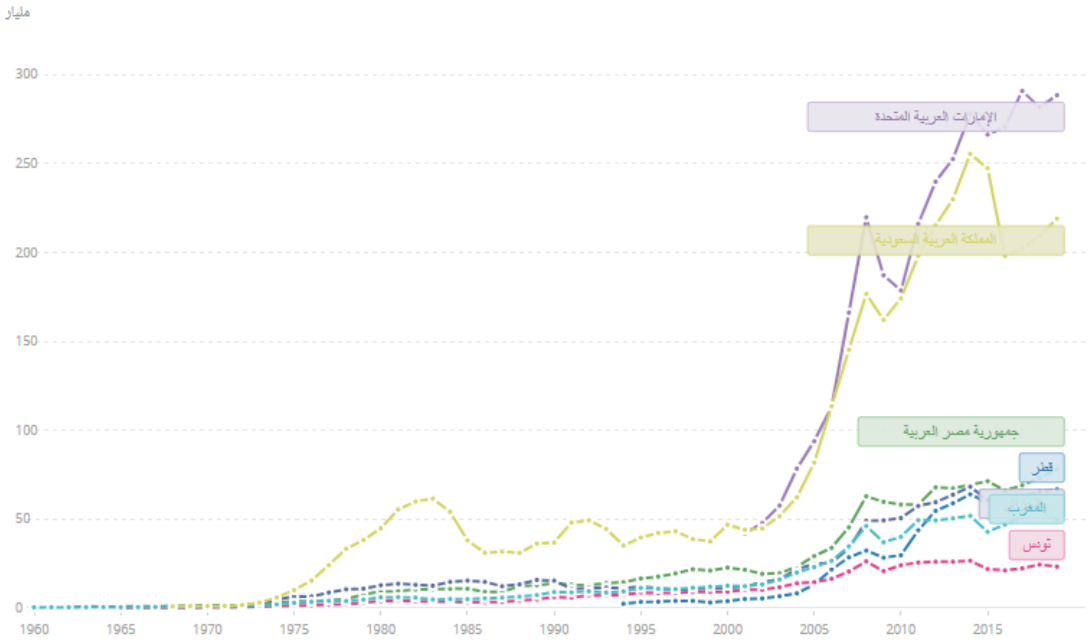

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?end=2019&locations=EG&start=1996

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الإمارات العربية المتحدة والسعودية كانت أعلى دول من حيث حجم الواردات تليها مصر وقطر، والجزائر والمغرب وتونس.

المبحث الثاني

تحليل التجارة البينية في الدول العربية

في هذا المبحث سنحاول تتبع مسارات التجارة العربية البينية، من خلال تحليل بنية الصادرات البنية واتجاهاتها وكذا الواردات البينية.

أولا. تحليل الصادرات البينية في الدول العربية:

الصادرات السلعية إلى اقتصادات العالم العربي هي حاصل مجموع الصادرات السلعية في الاقتصاد القائم بالإبلاغ إلى اقتصادات العالم العربي. البيانات معبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية لدى الاقتصاد المعني[1].

الجدول2-15: نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
11.54	12.54	11.34	10.62	8.56	10.56	8.69	8.87
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
11.23	13.29	14.58	12.80	12.01	10.32	10.42	11.76
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
12.93	12.12	14.69	15.20	15.49	12.79	12.41	11.62

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

ونلاحظ من تطورات التجارة البينية للدول العربية أنها ظلت حبيسة ضمن معدل أقل من 10% حتى العام 2000، حيث بلغ معدل التجارة البينية العربية عتبة 10%، ليبدأ في الزيادة بعد ذلك ويُشكّل أعلى نسبة تبادل تجاري العام 2015 وقريبا من ذلك في العام الذي يليه.

الشكل2-35: نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

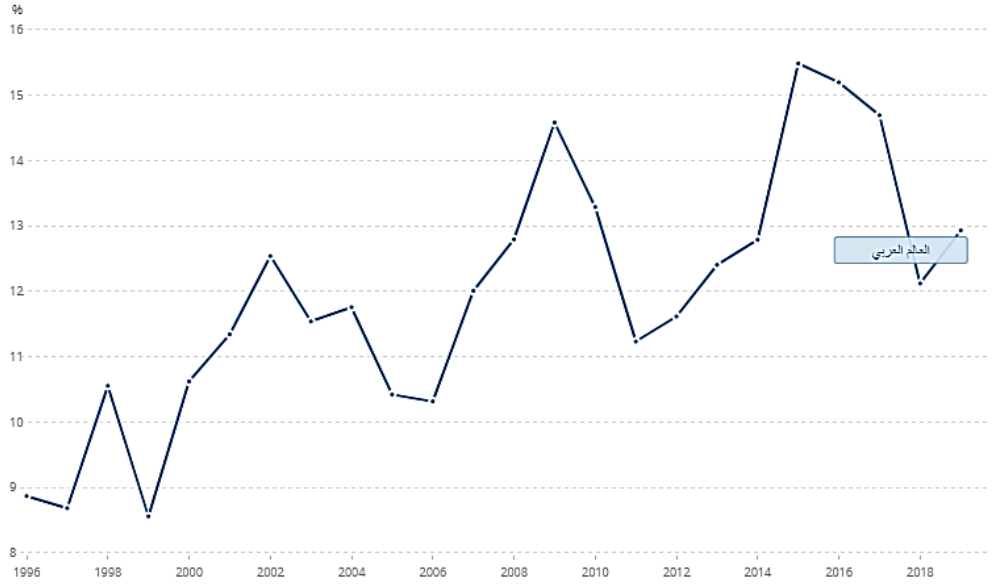

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

1 .https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

1. تحليل الصادرات الجزائر للدول العربية:

نلاحظ من الجدول أدناه أن نسب صادرات الجزائر إلى باقي الدول العربية في تزايد ولكن بوتيرة منخفضة وأحيانا تتراجع ثم تعود للازدياد، حيث أن أعلى نسبة كانت سنة 2015 ثم آلت إلى التراجع.

الجدول2-16: نسبة الصادرات الجزائر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
11.54	12.54	11.34	10.62	8.56	10.56	8.69	2001
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
11.23	13.29	14.58	12.80	12.01	10.32	10.42	3.23
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
12.93	12.12	14.69	15.20	15.49	12.79	12.41	4.22

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

كما يوضح الشكل الموالي: قد يكون ذلك حسب بعض الدراسات التي قدمت في تفسير التجارة البينية باستخدام نموذج الجاذبية أنه قد يكون ذلك بسبب البعد الجغرافي (المسافة) فكلما كانت المسافة بين الدولتين أقل كلما كان التبادل التجاري بينهم أكبر والعكس صحيح، وقد يكون أيضا بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة مقارنة بالمطبقة في أوروبا.

الشكل2-36:نسبة الصادرات الجزائر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

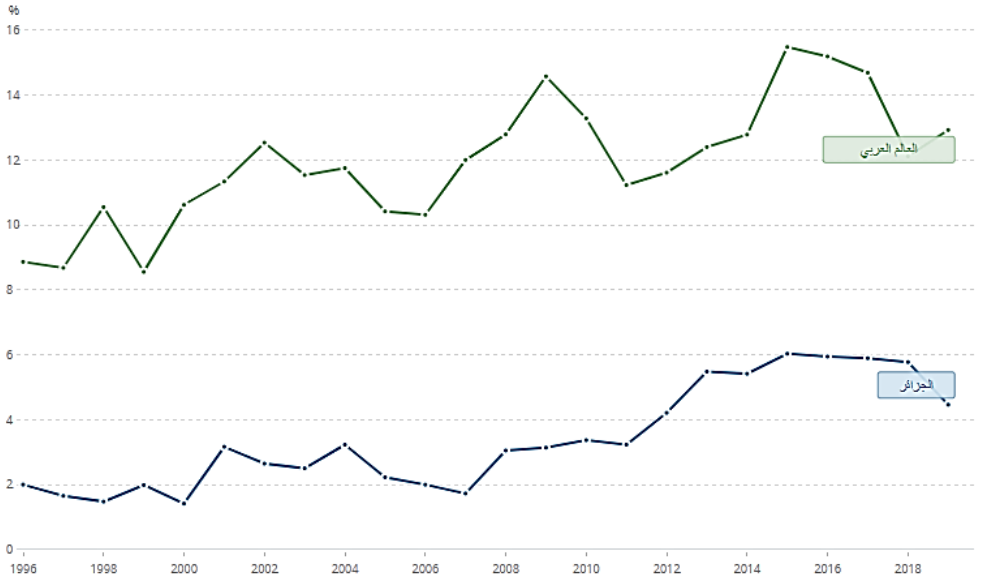

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

يظهر لنا من الشكل أدناه أن أدنى مستوى لصادرات الجزائر كان سنة 2000 لتتزايد وتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2013 ثم تعود للتراجع سنتي 2014 و2015 لتستقر فيما بعد سنتي 2016 و2017، حيث أن تونس والمغرب ومصر من أكثر الدول المستوردة من الجزائر.

الشكل2-37: الصادرات الجزائر بحسب الدول العربية المستوردةللفترة 1996-2019

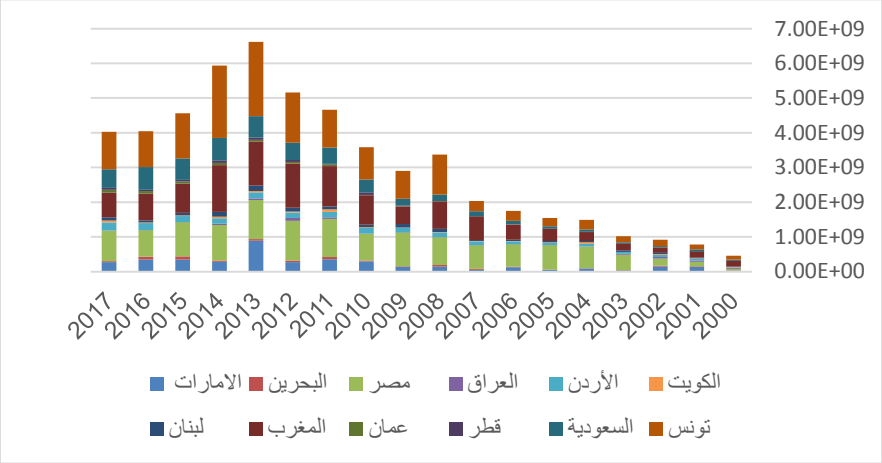

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

2. تحليل صادرات المغرب للدول العربية:

نلاحظ من الجدول أسفله أن نسبة صادرات المغرب إلى باقي الدول العربية منخفض فقد كانت 7.20 بالمئة سنة 1996مقارنة بسنة 2019 حيث كانت 4.68.

الجدول2-17: نسبة الصادرات المغرب للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
3.47	3.84	4.17	3.59	3.61	4.63	6.48	7.20
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
4.04	4.93	4.88	3.92	3.59	3.33	3.55	3.35
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
4.68	3.91	4.63	5.90	5.32	4.68	4.60	5.66

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

كما يوضحه الشكل الموالي قد يكون ذلك بسبب السياسات التقييدية، وكثرة نقاط التفتيش عند الطرق والتأخر عند المعابر الحدودية وهذا مما وضحه نموذج الجاذبية.

الشكل2-38:نسبة الصادرات المغرب للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

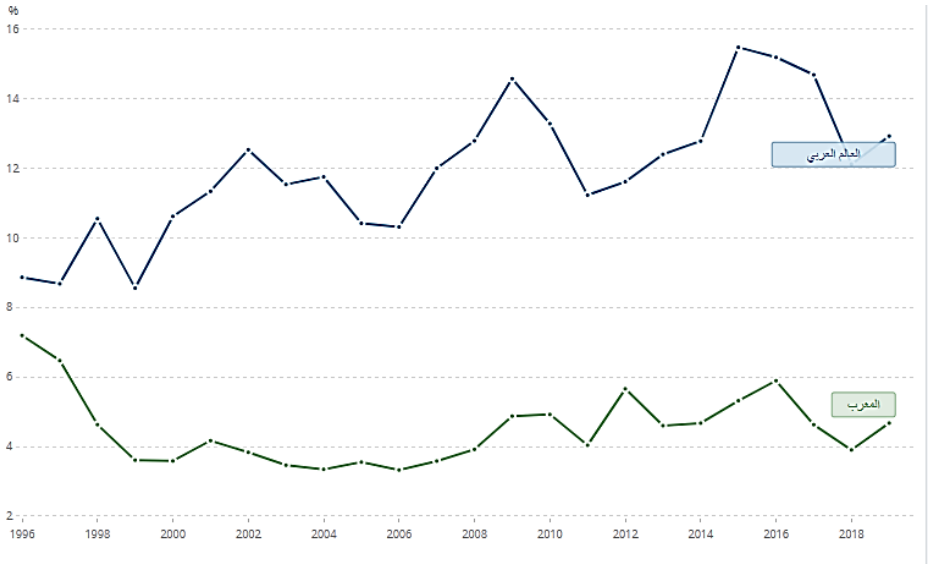

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

ونلاحظ من الشكل الموالي أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر مستورد من المغرب تليها الجزائر والعراق، فيما استوردت باقي الدول العربية الشريكة حصة أقل من السلع المغربية.

الشكل2-39:صادرات المغرب بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019

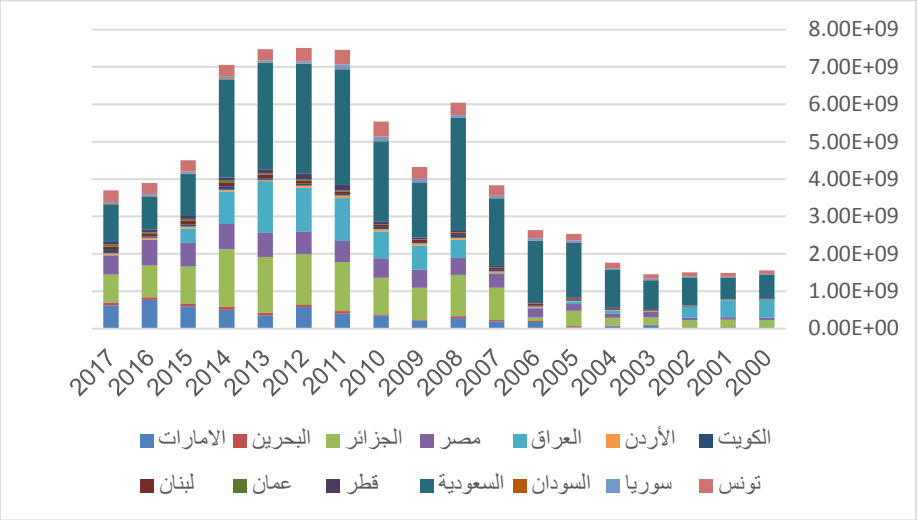

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

3. تحليل صادرات تونس للدول العربية:

نلاحظ من الجدول الموالي أن نسبة صادرات تونس إلى باقي الدول العربية متزايدة تتراجع فترة بصفة ضئيلة ثم تعود للتزايد.

الجدول2-18: نسبة الصادرات تونس للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
7.70	9.03	8.31	8.08	5.83	6.67	7.22	7.65
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
10.43	11.02	12.59	9.88	9.27	9.53	9.23	6.95
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
9.62	9.48	9.23	11.61	11.47	11.26	11.18	11.16

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

ولكن في الفترة الأخيرة شهدت تراجع في صادراتها كما يوضحه الشكل الموالي: قد يكون السبب وراء ذلك المسافة أيضا انعدام شبكة النقل بين الدول وغلق الحدود البرية الذي يؤثر في عملية التصدير.

الشكل2-40: نسبة الصادرات تونس للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

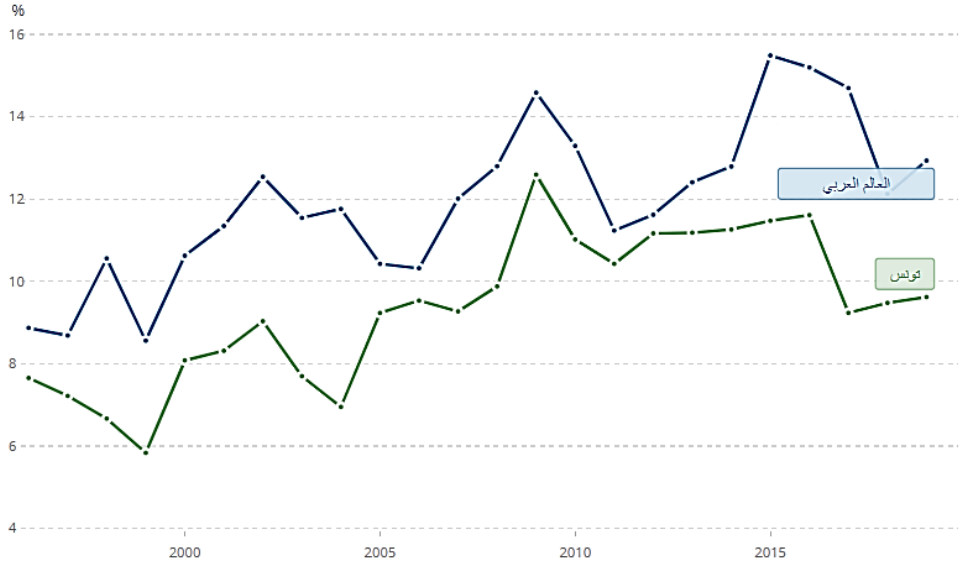

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

ونلاحظ من الشكل الموالي أن أهم الشركاء التجاريين لتونس والذين يعتبرون مستقبل مهم للصادرات التونسية الجزائر إذ يُساهم التقارب الجغرافي والحدود المشتركة الممتدة على الجهة الشرقية عاملا مهما في ذلك، بالإضافة إلى السياحة التي تُعتبر صادرات من السلع غير المنظورة. وتلي الجزائر من حيث مراكز التصدير التونسية المملكة العربية السعودية والمغرب.

الشكل2-41:صادرات تونس بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019

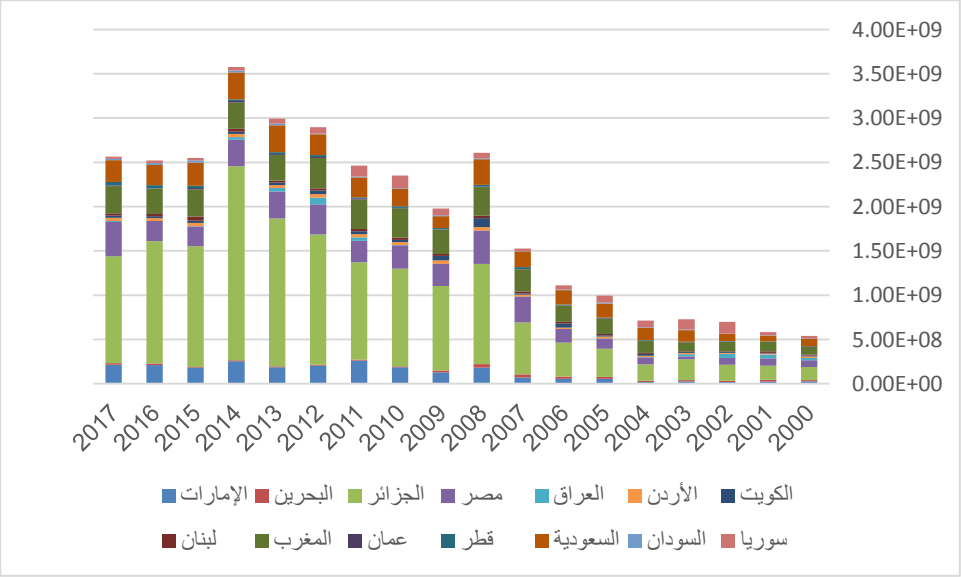

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

4. تحليل صادرات الإمارات للدول العربية:

يتبين من الجدول التالي تذبذب في نسبة صادرات الإمارات إلى الدول العربية مرة مرتفعة وتارة أخرى منخفضة، كما يوضح الشكل الموالي تشابه في مسار صادرات الإمارات والعالم العربي ففي الفترة من 2015 حتى 2019

الجدول2-19: نسبة الصادرات الإمارات للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
7.70	9.03	8.31	8.08	5.83	6.67	7.22	7.65
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
10.43	11.02	12.59	9.88	9.27	9.53	9.23	6.95
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
9.62	9.48	9.23	11.61	11.47	11.26	11.18	11.16

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

وقد كانت صادرات الإمارات أكبر من صادرات العالم العربي قد يكون من الانفتاح العالي مع العالم الخارجي كما أن السياسات الخارجية والقانونية والأوضاع في الشرق الأوسط تؤثر في حجم الصادرات.

الشكل2-42:نسبة الصادرات الإمارات للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

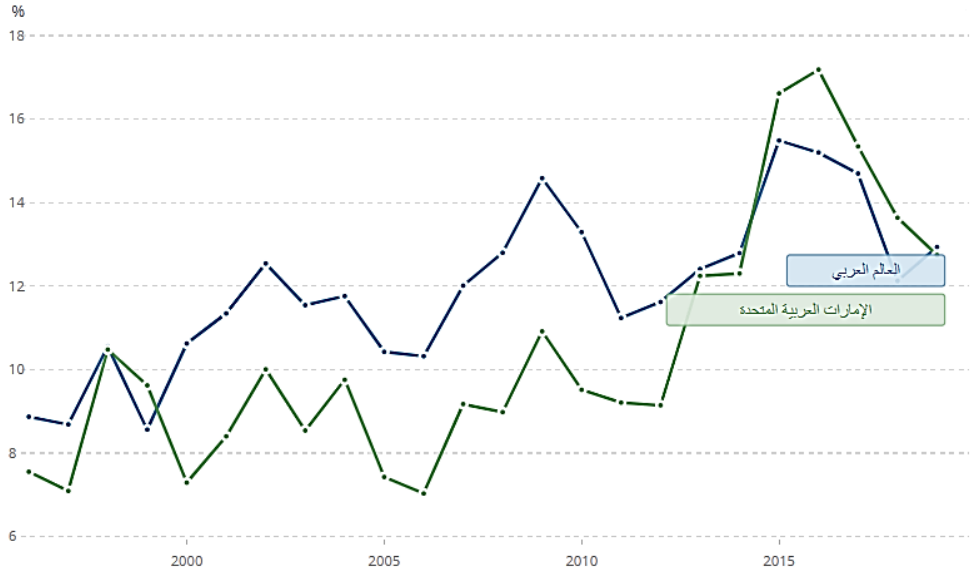

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=1A-AE&start=1996

ونلاحظ من الشكل الموالي أن أهم الشركاء التجاريين للإمارات والمملكة العربية السعودية، ويُعزز هذا الاتجاه التقارب الجغرافي بالإضافة إلى التقارب السياسي، وكذا يُسهم اتحاد مجلس التعاون الخليجي في تعزيز هذه الحصة من الصادرات. وتلي السعودية من حيث الاستيراد من الإمارات العراق ومصر.

الشكل2-43:صادرات الإمارات بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019

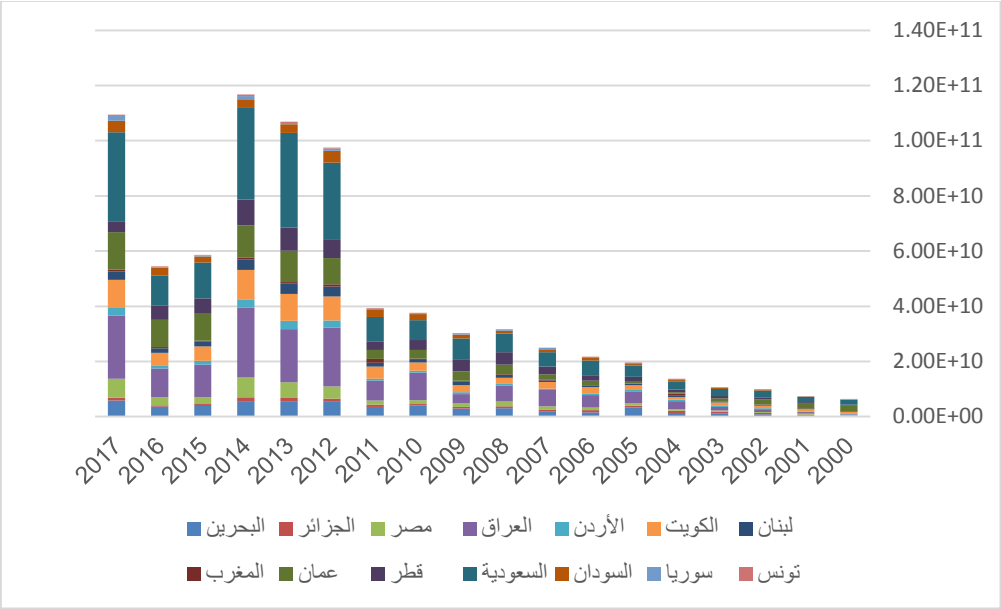

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

5. تحليل صادرات السعودية للدول العربية:

من خلال الجدول المقابل يظهر لنا أن نسبة صادرات السعودية إلى الدول العربية متقاربة في الفترة من 1996 إلى 2019 وقد استقرت نسبتها في السنوات من 2000-2016.

الجدول2-20: نسبة الصادرات السعودية للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
13.18	13.17	13.18	13.18	10.47	12.53	10.78	9.83
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
13.15	13.15	13.15	13.15	13.15	13.16	13.16	13.16
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
14.53	14.22	16.83	13.33	13.33	13.33	13.33	13.33

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

كما هو موضح في الشكل أدناه إذ كانت تفوق نسبة صادراتها إلى الدول العربية متوسط الصادرات العربية البينية.

الشكل2-44: نسبة صادرات السعودية للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

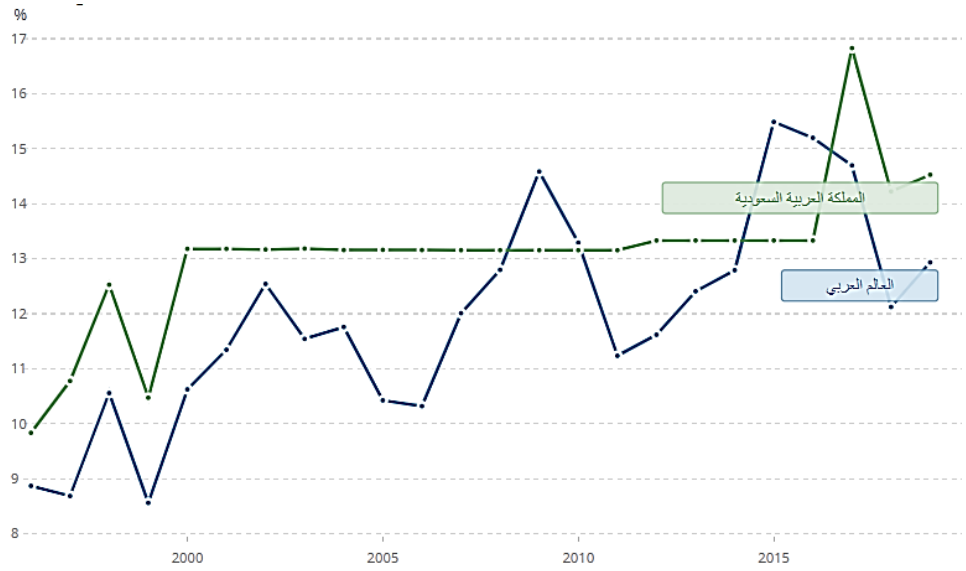

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=1A-SA&start=1996

ونلاحظ أن هناك علاقة تبادلية تجارية مهمة بين السعودية والإمارات حيث تستورد الإمارات ما يقارب نصف الصادرات السعودية للدول العربية، تليها البحرين والأردن ومصر. ويُعزز التكامل الاقتصادي الخليجي مسارات تدفقات التجارة البينية بين دولتي السعودية والإمارات.

الشكل2-45:صادرات السعودية بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019

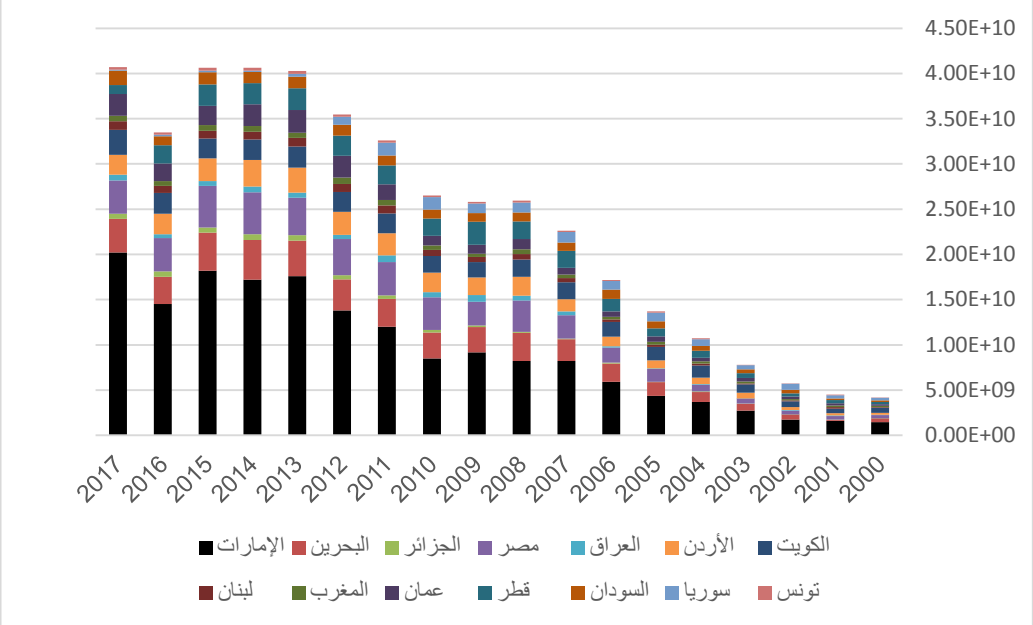

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

6. تحليل صادرات قطر للدول العربية:

مما يتضح لنا من الجدول الموالي أن نسبة صادرات قطر إلى الدول العربية منخفضة جدا إذ أن أعلى نسبة في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019 كانت 11.84 بالمئة، كما يظهر في الشكل الموالي عدم وجود مسار منتظم لصادراتها وتفوت بين نسبها عبر السنوات حيث شهدت تراجع كبير في السنوات من 2016 إلى 2019

الجدول2-21: نسبة الصادرات قطر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
5.36	9.23	4.50	6.25	4.20	5.29	4.31	5.39
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
6.48	9.20	8.26	6.23	5.24	6.06	6.64	5.98
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
4.15	5.01	8.31	11.84	9.56	6.89	6.55	7.26

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

لكن من المهم الإشارة أن تراجع الصادرات القطرية بشكل ملحوظ إلى الدول العربية والمجل منذ 2017 حتى العام 2019 مرده إلى قطع أغلب الدول الخليجية للعلاقات التجارية مع قطر، وغلق الحدود البرية والجوية والبحرية. وعليه فإن المسافة الاقتصادية أصبحت تُشكّل تكلفة مرتفعة تحول دون تدفقات التجارة القطرية. وكما تم التطرق سابقا هو أن من الأسباب التي تتسبب في تراجع الصادرات هي البعد الجغرافي وعامل اللغة المشتركة أيضا وذلك حسب ما تم التوصل إليه عبر دراسة محددات التجارة البينية وفقا لنماذج الجاذبية.

الشكل2-46: نسبة صادرات قطر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

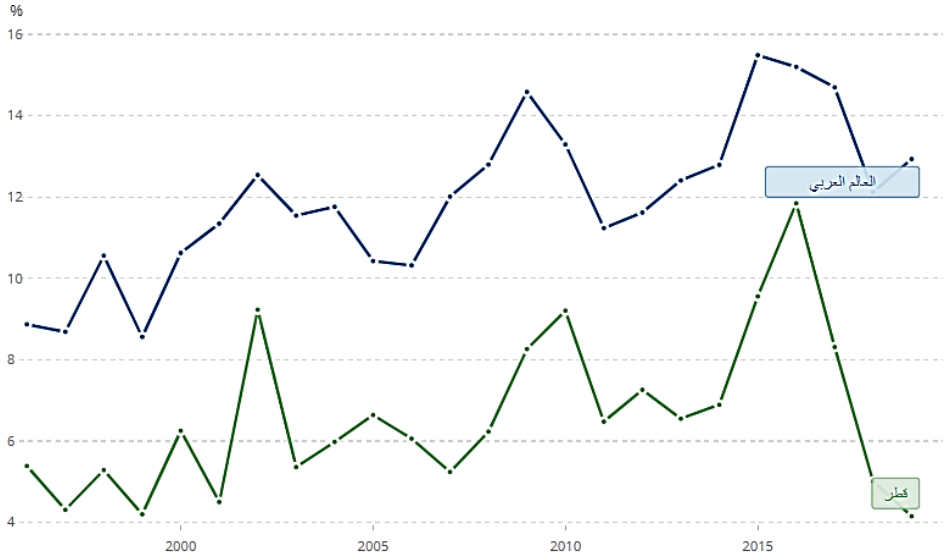

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=1A-SA&start=1996

ونلاحظ أن هناك علاقة تبادلية تجارية مهمة بين السعودية والإمارات عززها التقارب الجغرافي والتكامل الخليجي، إلا أن هذه التدفقات انخفضت بشكل كبير إثر تداعيات أزمة العلاقات ما بين قطر ودول الخليج منذ بداية 2017. وهو ما يُشير إلى أثر القيود خلف الحدود والتي أشارت لها مجموعة من الدراسات.

الشكل2-47:صادرات قطر بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019

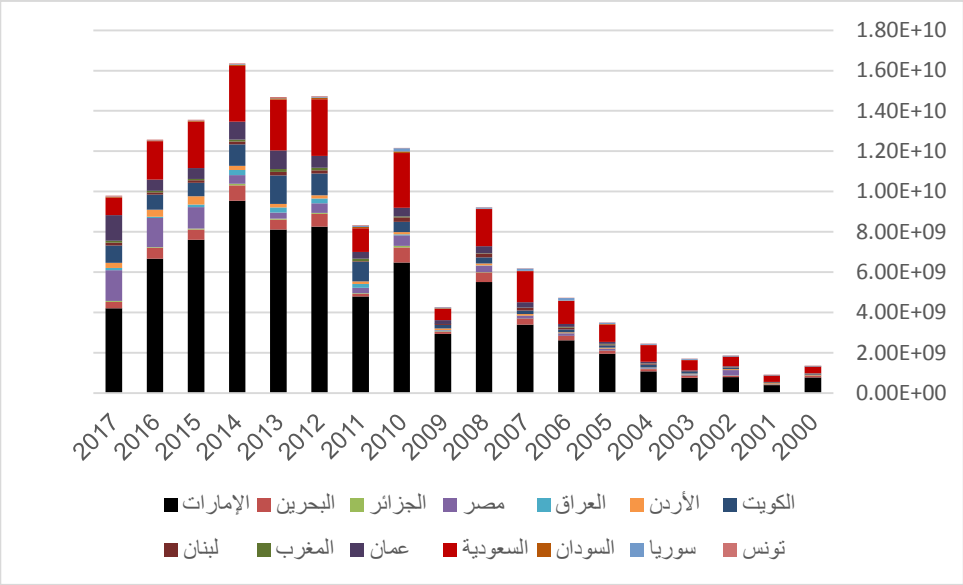

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

7. تحليل صادرات مصر للدول العربية:

مما يتضح لنا من الجدول الموالي الخاص لصادرات مصر إلى الدول العربية أن مصر تُمثل شريكا تجاريا مهما لعدد من الدول العربية وقد تجاوزت الصادرات المصرية إلى الدول العربية نسبة إلى إجمالي الصادرات متوسط التجارة العربية البينية في كافة السنوات، وقد سجلت معدلات غير مسبوقة منذ 2009 وحتى 2016.

الجدول2-22: نسبة الصادرات مصر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
15.76	16.17	14.36	12.04	13.07	17.21	12.31	13.83
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
27.68	30.00	32.09	23.92	14.44	14.91	17.42	17.11
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
31.58	21.03	25.58	32.19	37.92	35.35	32.81	30.59

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

ومن المهم الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي لمصر يُشكّل عاملا مهما لتعزيز الصادرات العربية البينية، فهي تتوسط العالم العربي بحدود مشتركة مع دول المغرب العربي وخاصة ليبيا بالإضافة إلى الحدود والقرب إلى الدول المشرق العربي، ناهيك عن الواجهات البحرية المشتركة والمعابر البحرية التي تعزز تدفقات التجارة، بالإضافة إلى تنوع الصادرات المصرية نتيجة للهيكل الإنتاجي المتنوع الذي يتسم به الاقتصاد المصري.

الشكل2-48:نسبة صادرات مصر للدول العربية إلى إجمالي الصادرات للفترة 1996-2019

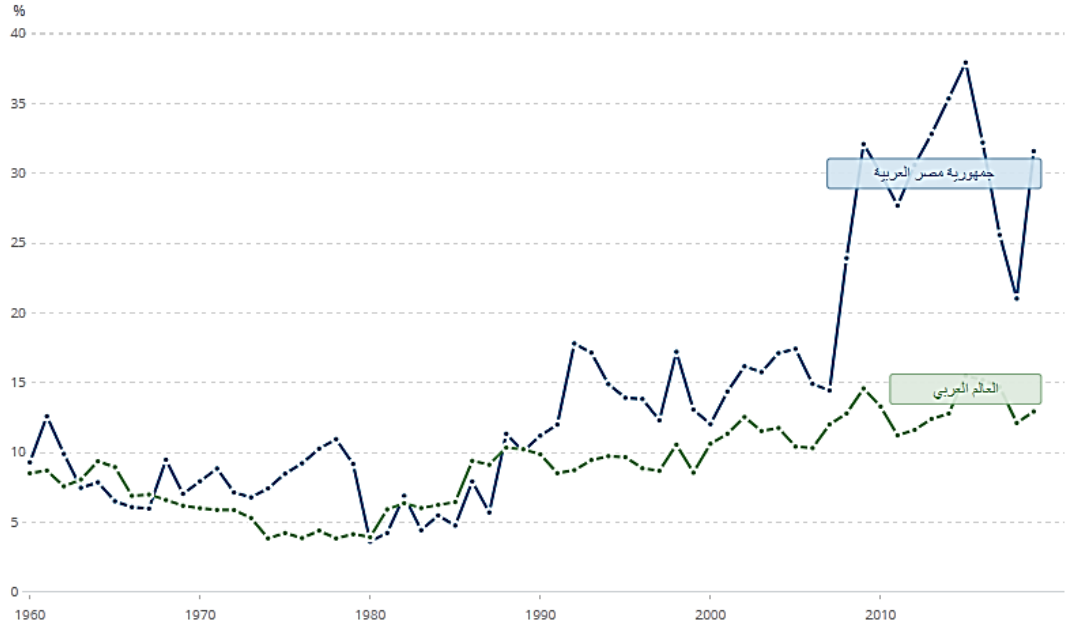

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=1A-SA&start=1996

ونلاحظ أن هناك علاقة تبادلية تجارية مهمة بين مصر والسعودية والإمارات والكويت، تليها الأردن وسوريا والبحرين.

الشكل2-49:صادرات مصر بحسب الدول العربية المستوردة للفترة 1996-2019

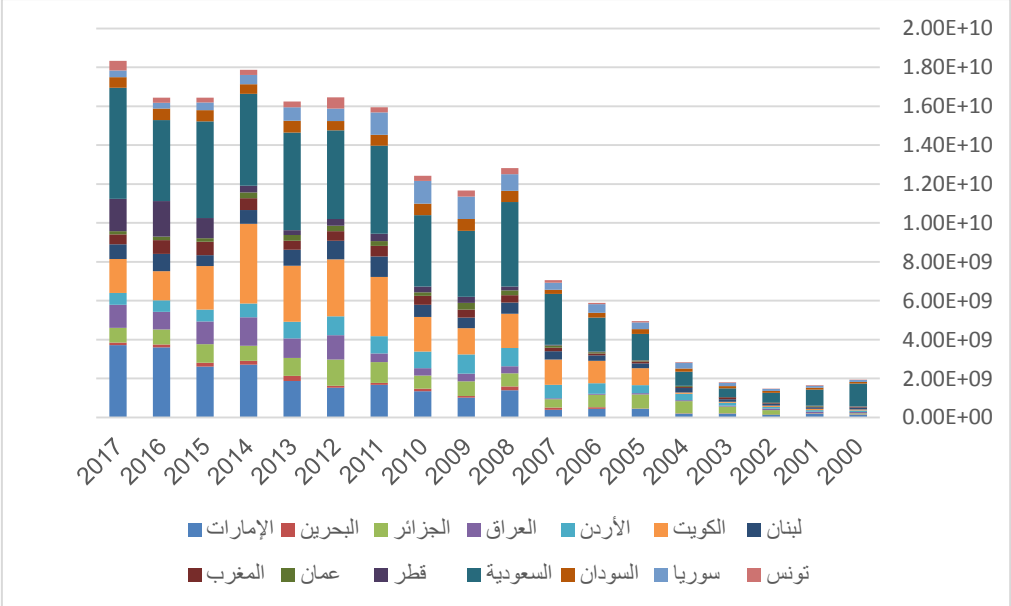

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

ثانيا. تحليل الواردات البينية في الدول العربية:

الواردات السلعية من اقتصادات العالم العربي هي حاصل مجموع الواردات السلعية في الاقتصاد القائم بالإبلاغ من اقتصادات العالم العربي. البيانات معبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الواردات السلعية لدى البلد المعني لا يتم

حساب البيانات إلا إذا لم تكن هناك بيانات ناقصة في . على أقل تقدير . نصف الاقتصادات في مجموعة البلدان الشريكة[1].

الجدول2-23: نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
11.82	11.73	11.06	10.48	9.53	9.17	10.49	9.93
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
13.13	12.43	12.47	12.62	12.09	12.08	11.50	12.09
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
13.10	13.83	13.41	12.41	11.29	12.16	12.92	12.39

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

نلاحظ أن الواردات العربية البينية نمت مع مرور السنوات، إلا أن النسب المحققة لا تعكس حقيقة أثر العوامل الاقتصادية والجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية المنصوص عليها في النظرية الاقتصادية والمختبرة ضمن الدراسات التي عُنيت بتقدير التجارة البينية باستخدام نماذج الجاذبية. فلم يكن للتقارب الجغرافي والمصير المشترك والحدود الجغرافية المشتركة والتاريخ الاقتصادي المشترك الأثر المهم في تعزيز التجارة العربية البينية. ويرجع ذلك إلى تشابه هيكل الصادرات السلعية في كثير من الدول العربية، باستثناء بعض الدول العربية.

الشكل2-50:

نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

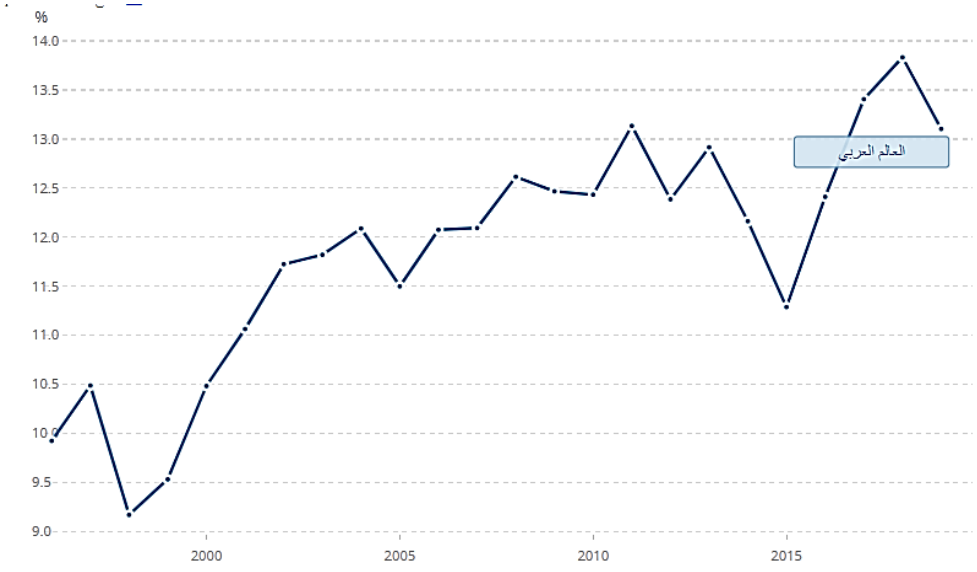

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

1 .https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

1. تحليل واردات الجزائر من الدول العربية:

يظهر الجدول أدناه نسب ضئيلة في واردات الجزائر من الدول العربية من 2 بالمئة إلى 5 بالمئة ولكن ارتفعت لتصل إلى 10 بالمئة في السنوات من 2017 إلى 2019

الجدول2-24: واردات الجزائر من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
3.97	4.16	2.56	2.11	2.24	3.08	4.16	2.81
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
5.17	4.44	3.97	2.77	2.65	3.39	3.21	3.58
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
10.58	10.60	10.21	5.51	4.95	4.55	6.27	4.68

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

كما هو موضح في الشكل الموالي مقارنة بمستوى واردات العالم العربي فنسب واردات الجزائر من الدول العربية يعتبر منخفض عن المستوى العام المسجل عربيا، إلا أن نسبة الواردات ارتفعت منذ 2010.

الشكل2-51: واردات الجزائر من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

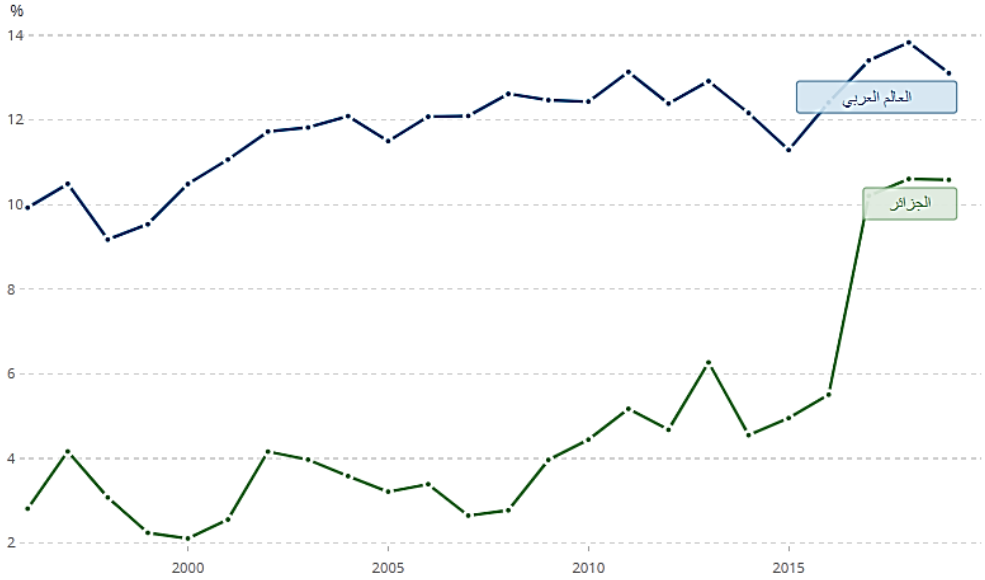

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

2. تحليل واردات المغرب من الدول العربية:

يظهر لنا من الجدول أسفله أن واردات المغرب من الدول العربية متذبذبة فهي ترتفع وتنخفض بنسب غير منتظمة وكما يظهر لنا الشكل أدناه مستوى الواردات فتارة تكون واردات المغرب اقل من العالم العربي بكثير وأحيانا ترتفع لفوق مستوى واردات العالم العربي

الجدول2-25: واردات المغرب من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
9.24	11.93	11.86	12.61	4.52	5.25	9.96	8.51
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
15.09	13.57	11.52	13.10	11.31	11.91	11.58	8.96
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
7.62	7.67	6.40	7.00	9.49	13.48	14.94	14.19

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

ووفق الدراسات المعتمدة على نماذج الجاذبية يمكن أن تكمن الأسباب التي تؤثر في التجارة بين الدول المسافة، عدد السكان، اللغة المشتركة، السياسات التقييدية أيضا حيث تخضع لتعريفات جمركية كبيرة مقارنة بالتعريفات المطبقة مع الاتحاد الأوروبي.

الشكل2-52: واردات المغرب من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

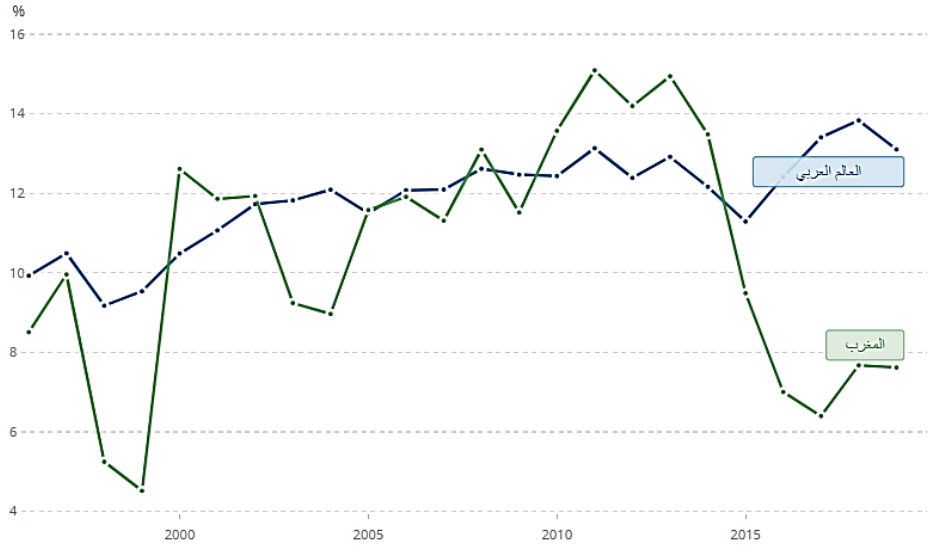

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

3. تحليل واردات تونس من الدول العربية:

يظهر لنا من الجدول أعلاه أن واردات تونس من الدول العربية متذبذبة فهي ترتفع وتنخفض بنسب غير منتظمة وكما يظهر لنا الشكل أدناه مستوى الواردات فتارة تكون واردات تونس أقل من العالم العربي بكثير وأحيانا ترتفع لتفوق مستوى واردات العالم العربي.

الجدول2-26: واردات تونس من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
7.03	6.41	6.89	7.72	5.10	5.19	5.46	7.50
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
5.95	7.11	8.29	10.96	8.07	9.11	7.65	6.96
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
11.76	9.08	8.29	8.03	7.72	10.00	10.16	8.94

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

حيث أن من الأسباب التي تؤثر وفق نماذج الجاذبية في التجارة بين الدول هي المسافة، عدد السكان، اللغة المشتركة، السياسات التقييدية أيضا حيث تخضع لتعريفات جمركية كبيرة مقارنة بالتعريفات المطبقة مع الاتحاد الأوروبي.

الشكل2-53:واردات تونس من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

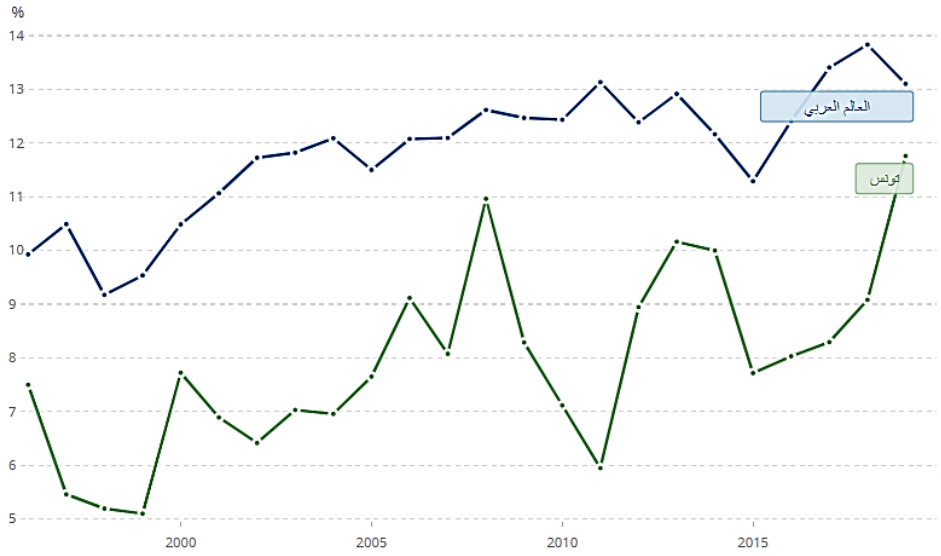

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

4. تحليل واردات مصر من الدول العربية:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ تفاوت في نسب واردات مصر من الدول العربية حيث كانت 3.91 بالمئة سنة 1996لتصل إلى 14.50 بالمئة سنة 2019.

الجدول2-27: واردات مصر من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
9.68	6.79	8.36	9.90	6.30	5.44	5.22	3.91
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
12.93	11.76	11.15	14.04	17.74	18.94	15.82	10.90
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
14.50	17.37	19.60	17.88	12.96	13.65	13.34	13.68

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

وكما يتبين في الشكل الموالي مستوى واردات مصر والعالم العربي إذ كانت ترتفع وتنخفض بنسب كبيرة وحسب دراسات متنوعة لنماذج الجاذبية في تفسير محددات التجارة نجد أن من العوامل التي تؤثر عليها هي البعد الجغرافي والناتج المحلي في لدولة المستوردة وكذا عدد السكان.

الشكل2-54:واردات مصر من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

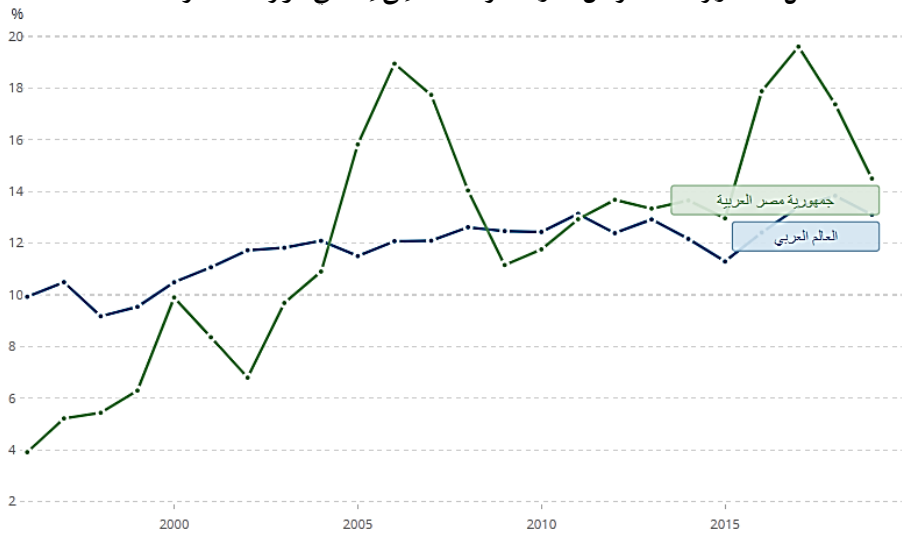

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

5. تحليل واردات الإمارات من الدول العربية:

مما يتضح من الجدول الموالي أن واردات الإمارات من الدول العربية قد ارتفعت عبر السنوات، وقد تجاوزت عتبة 10% منذ العام 2004. وقد سجلت أعلى حصة واردات العام 2017.

الجدول2-28: واردات الإمارات من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
9.68	6.79	8.36	9.90	6.30	5.44	5.22	3.91
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
12.93	11.76	11.15	14.04	17.74	18.94	15.82	10.90
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
14.50	17.37	19.60	17.88	12.96	13.65	13.34	13.68

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

ويظهر في الشكل الموالي أن واردات الإمارات ترتفع بنسبة كبيرة وإذا انخفضت تنخفض بنسبة قليلة حيث يمكن أن يكون ذلك راجع لـ: البعد الجغرافي وعامل اللغة المشتركة أيضا وذلك حسب ما تم التوصل إليه عبر دراسة محددات التجارة البينية وفقا لنماذج الجاذبية.

الشكل2-55:واردات مصر من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

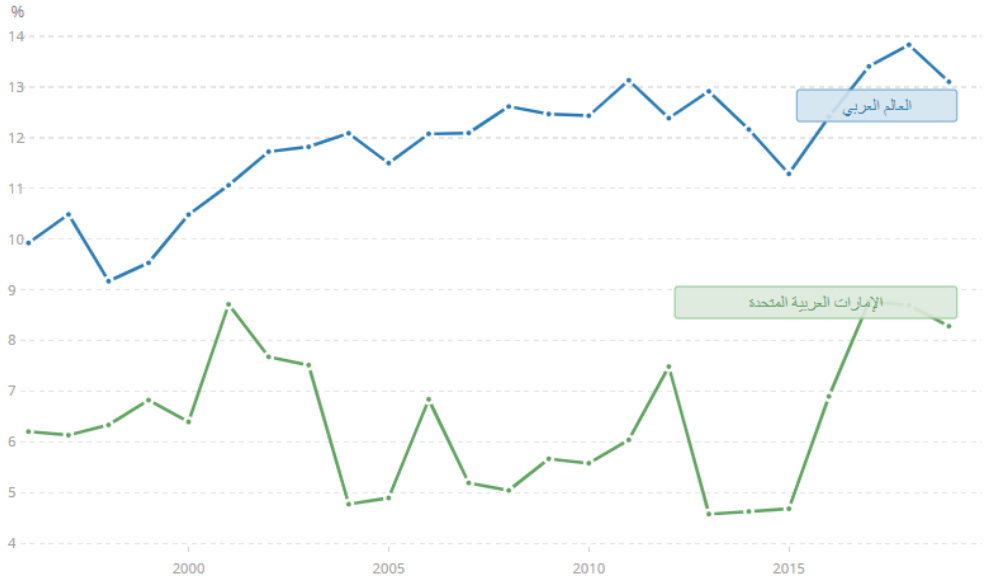

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

6. تحليل واردات السعودية من الدول العربية:

من خلال الجدول الموالي نلاحظ تزايد في نسب واردات السعودية من الدول العربية حيث كانت6.78سنة 1996لتصل إلى 14.11سنة 2019

الجدول2-29: واردات السعودية من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
7.47	8.11	6.81	6.13	7.87	6.60	6.26	6.78
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
9.61	8.93	8.14	7.23	7.11	7.46	8.09	8.03
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
14.11	14.57	12.64	11.30	10.50	10.37	10.77	9.71

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

وكما يتبين في الشكل الموالي مستوى واردات الإمارات والعالم العربي إذ كانتا متباعدتان من حيث النسب لتزداد وتفوق واردات الإمارات واردات العالم العربي سنة 2017 وحسب دراسة متنوعة لنماذج الجاذبية في تفسير محددات التجارة نجد أن من العوامل التي تؤثر عليها هي البعد الجغرافي والناتج المحلي في لدولة المستوردة وكذا عدد السكان.

الشكل2-56:واردات السعودية من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

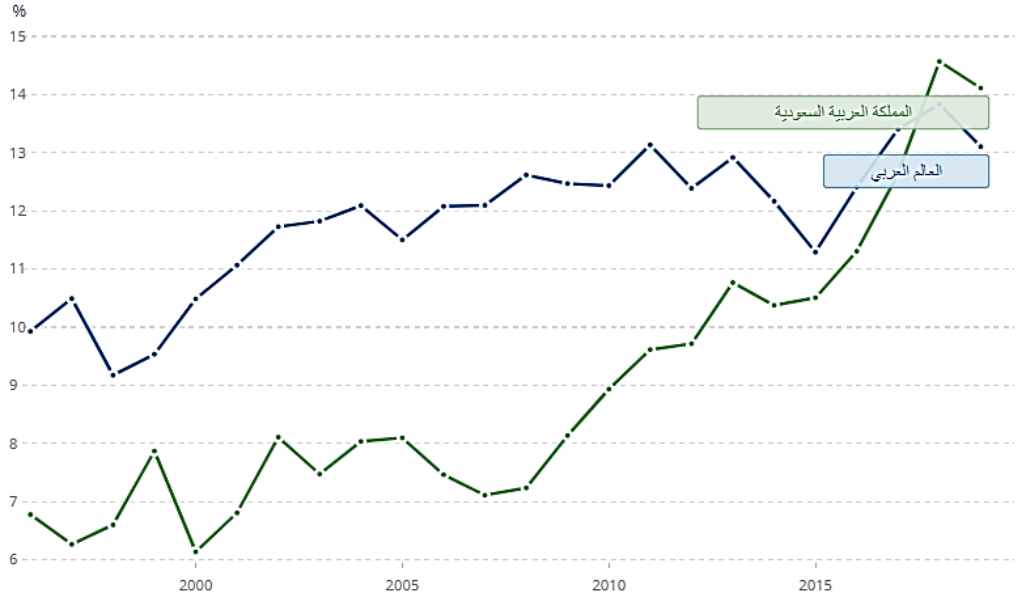

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

7. تحليل واردات قطر من الدول العربية:

يتضح لنا من الجدول التالي أن نسب واردات قطر من الدول العربية في تزايد في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2019.

الجدول2-30: واردات قطر من الدول العربية إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
7.47	8.11	6.81	6.13	7.87	6.60	6.26	6.78
2011	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
9.61	8.93	8.14	7.23	7.11	7.46	8.09	8.03
2019	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
14.11	14.57	12.64	11.30	10.50	10.37	10.77	9.71

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ&start=1996

ويتضح من خلال الشكل الموالي تذبذب في مستوى واردات مرة تتزايد بشكل كبير ومرة أخرى تنخفض لتشهد انخفاض كبير من سنة 2017 إلى 2019 لتنخفض من 18.47 بالمئة سنة 2014 إلى 6.15 بالمئة سنة 2019، يمكن أن يكون ذلك نتيجة التأثر بعدة عوامل مختلفة ألا وهي العوامل الجغرافية والنقل والسياسات التجارية التقييدية، كما أن الخلافات السياسية والاقتصادية الخارجية تؤثر عليها وذلك حسب بعض الدراسات التي فسرت محددات التجارة البينية للدول العربية وفق نموذج الجاذبية.

الشكل2-57:واردات قطر من الدول العربية نسبة إلى إجمالي الواردات للفترة 1996-2019

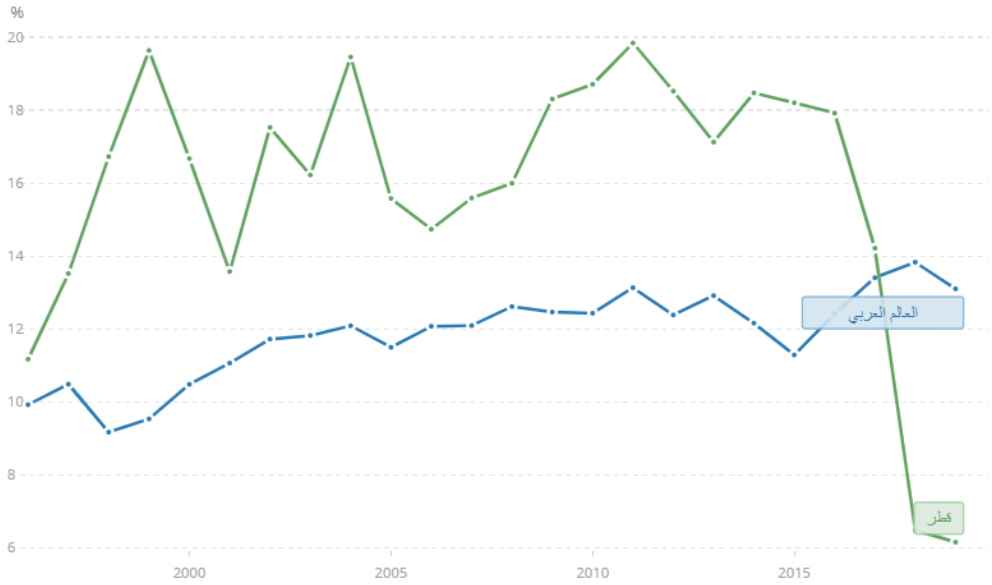

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?end=2019&locations=DZ-1A&start=1996

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل تحليل اتجاهات التجارة البينية للدول العربية ودراسة هيكل صادراتها وواردتها، إذ تبين أن الصادرات تتميز بعدم التنوع و يغلب عليها النفط الخام والغاز، أما وارداتها فهي التي شهدت تنوع فشملت السلع الزراعية والصناعية والوقود والمعادن كما تم التطرق إلى معرفة طبيعة اقتصاداتها وتبين انه اقتصاد ريعي لمعظمها باعتمادها على مورد واحد أو اثنين في صادراتها، هذا ما جعل تجارتها البينية ضئيلة مقارنة لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

وبالرغم من كافة الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لزيادة حجم التجارة البينية، إلا انه لم يحدث تغيير كبير على حجمها، وذلك يرجع لضآلة حجم التجارة وقلة التبادلات التجارية بينها وضعف هياكل الإنتاج، وعدم مرونتها وضعف صناعاتها بشتى أنواعها وتركزها.

الخاتمة

الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية التجارة العربية، كذلك محاولة معرفة تأثير المنطقة على تجارة الدول العربية البينية والتدفقات التجارية ومساراتها، حيث أصبح التكامل الاقتصادي والتكتلات سمت مميزة لعالم اليوم وللعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يسعى كل تكتل على حدى للسيطرة واحتكار أساليب التنمية وجعلها خدمة للدول الأعضاء، من خلال السوق الكبيرة والمتطورة التي تنشئ بين الدول الأعضاء والتي تضم مصدرا مهما للتجارة البينية والتبادلات السلعية، وعادة ما تلجأ الدول المنظمة لهذه التكتلات لتحقيق عدة أهداف تتمثل معظمها في دفع عجلة النشاط التجاري والاقتصادي في الاتجاه السليم، كما شهدت في الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة ألا وهي إزالة جميع العوائق والإجراءات التعقيدية أمام التجارة البينية والقيود أمام الشركات التجارية العربية كقوانين الوكيل المعمول بها في دول المنطقة العربية. وقد خلصت المذكرة لمجموعة من النتائج كما يلي:

1. **اختبار الفرضيات:** وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات كان على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** يُسهم التكامل الاقتصادي في التخصيص الأمثل للموارد وتخصص الدول في السلع التي تمتلك فيها مزايا تنافسية نسبية أو مطلقة، كما أن إلغاء الحواجز الجمركية الكمية والسعرية من شأنه أن يُمكن الدول الأعضاء من الحصول على السلع من المصادر الأكثر كفاءة داحل المنطقة، كما يعزز من أثر خلق التجارة الأمر الذي يُؤدي إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.**
- **الفرضية الثانية:** إن التكامل الاقتصادي في الدول التي تتسم بحالة التشابه في هياكل الإنتاج وبنية الصادرات وخاصة الدول التي توسم بغياب التنويع الاقتصادي، والمعتمدة على مورد واحد أو عدد محدود من الموارد –أي الدول التي تعاني من ظاهرة العلة الهولندية–قد ينشأ عنه (أي التكتل) حالة من التنافس غير الصحي، بالإضافة إلى أنه يُمكن أن تتوسع تجارة هذه الدول مع الدول المتقدمة التي ترتبط باتفاقيات مع دول المنطقة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية التي تشترطه المنظمة أو الاتفاقيات التكاملية الحديثة. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.**
- **الفرضية الثالثة:** إن نمط الاقتصاد الريعي وهيكل الصادرات الريعي وكذا تعدد الالتزامات المرتبطة بالمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات المبرمة مع الدول المتقدمة، أدت إلى التقليل من الأثر المستهدف من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجال تعزيز التجارة العربية البينية، باستثناء بعض الدول من مثل مصر وتونس والمغرب التي سجلت أداء مقبولا نوعا ما، وهي دول تتميز بتنويع اقتصادي مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة.**

2. نتائج البحث:

يُمكن أن نطرح أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، كما يلي:

◆ استهدف التكامل الاقتصادي العربي تحقيق التنمية والوحدة الاقتصادية اعتمادا على تحرير وتنمية التجارة، وقد تنوعت هذه المحاولات فمنها ما كان جماعيا تحت إشراف جامعة الدول العربية، ومنها ما كان إقليميا بشكل اتفاقيات ثنائية.

◆ العمل العربي المشترك متجسد حاليا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد دخلت المنطقة مرحلة الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي سنة 2005، إلا أنها لم تستكمل العديد من الجوانب الأساسية الأخرى، كاعتماد قواعد المنشأ ومواصفات قياسية مشتركة، التوصل لآلية لمعالجة منتجات المناطق الحرة العربية، تحرير تجارة الخدمات وزيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها.

◆ لم تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تعميق الأداء التكاملي للدول العربية حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي الذي يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة 5%.

◆ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي التي بدأت في منتصف القرن الماضي لم تحقق النتائج المرجوة منها رغم تزامنها مع مسيرة التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي تقدم بسرعة وحقق أعلى مستويات التكامل، ويعود ذلك لعدة معوقات في مقدمتها غياب الإدارة السياسية وطبيعة الاقتصاديات العربية وأيضا عدم استغلال المقومات الاقتصادية المتوفرة بالدول العربية على الرغم من أنها لا تتوفر بكثير من التكتلات الاقتصادية الناجحة والقائمة حاليا.

◆ لا تزال المناطق الحرة بالدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة تعاني من عدة مشاكل أبرزها تجهيز المنطقة بالبنية التحتية وتحفيزات محدودة، تعقيدات إدارية وغيرها، في حين أن المناطق الحرة بالعالم قد تخطت هذا وأصبح تركيزها ينصب على التطور التكنولوجي.

◆ التجارة الخارجية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة للدول المتقدمة، أما الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية فتشير الدراسات إلى أنها لن تكون في صالحها خاصة في ظل منظمة العالمية للتجارة والانفتاح التجاري، لكن هنالك عدة سبل يمكن أن تسمح للتجارة الخارجية بأداء دورها الايجابي في الاقتصاديات العربية خاصة في ظل الإمكانيات العربية المتنوعة والعمل العربي المشترك.

◆ هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على تدفق التجارة البينية العربية غير الرسوم الجمركية منها يرجع لطبيعة الاقتصادية بالدول العربية ومنها ما يعود لطبيعة العلاقات التي تربط الدول العربية بالدول الخارجية.

◆ توصلت الدراسات التي عُنيت بتحليل التجارة العربية البينية من خلال اختبارات نموذج الجاذبية إلى وجود أثر إيجابي لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية، وأدى إلى خلق للتجارة في إطار المنطقة، مما يؤكد فعالية GAFTA كترتيب إقليمي محفز لزيادة التجارة البينية العربية، على الرغم من كون هذا الأثر دون المستوى المنشود من المنطقة.

3. التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها آنفا، توصي الدراسة بما يلي:

◆ أن يسعى صناع القرار في الدول العربية إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر وذلك من خلال معالجة الإشكاليات القائمة التي تعيق حركة التجارة العربية البينية كالقيود غير الجمركية، وقواعد المنشأ التفضيلية والسياسات الحمائية التي تنتهجها بعض الدول العربية تجاه بعض القطاعات، وضرورة تطوير البنية التحتية وطرق النقل والمواصلات بين الدول العربية، بالإضافة إلى تفعيل أجهزة المنطقة وجعل قراراتها أكثر إلزامية للدول الأعضاء.

◆ العمل على تطوير القاعدة الإنتاجية في الدول العربية وتنويع التصنيع والتركيز على الجودة لزيادة تنافسية السلع العربية داخل المنطقة وخارجها فمن شأن ذلك خلق فرص تجارية واسعة، بالإضافة إلى كون ذلك أصبح ضرورة ملحة في عصر تمايز السلع وانفتاح الأسواق.

◆ وجوب التأكد على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليست إلا الخطوة الأولى في طريق التكامل الاقتصادي العربي، وعدم إغفال أو إيقاف الجهود اللازمة للارتقاء بها من منطقة تهدف إلى تحرير التجارة البينية —مع أهمية هذا الهدف– إلى تكتل اقتصادي إقليمي عربي فعال عالميا.

◆ الاهتمام بتطوير خدمات النقل والاتصال بالدول العربية.

◆ الاستفادة من التجارب العربية الناجحة بالمناطق الحرة كتجربة الإمارات العربية المتحدة.

4. أفاق بحثية:

في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تواجه الدول العربية، وبما أن التجارة العربية البينية لم تصل للمستوى المرجو منها، يبقى دائما المجال مفتوح للدراسات والأبحاث التي من شأنها أن تقدم سبل لتنميتها وتطويرها. ومن جانب آخر وفي ظل تقدم الدول المتقدمة وحتى الدول النامية عن الدول العربية في مجال إنشاء المناطق الحرة نجد أنفسنا نتساءل عن مدى قدرة المناطق الحرة العربية على منافسة المناطق الحرة العالمية، وهل سيكون العمل العربي المشترك في هذا المجال كفيل بتطوير ورفع كفاءة هذه الحقائق وبقائها على الساحة الاقتصادية.

قائمة المراجع

الكتب:

1.زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، فتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.

2.سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005.

3.صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الاوروبي والعملة الاوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة(الواقع والطموح)، الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة،2003.

4.عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

5.عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1.إسمهان خاطر، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

2.آسيا الوافي، التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

3.بورحلة ميلود، اشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم والآفاق، رسالة الماجستير، جامعة ابي بكر بالقايد، 2011.

4.حنان بالراشد، دور التجارة العربية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي ، 2015.

5.رائدة علي يوسف أبو عبيد، أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية، رسالة الماجستير، الجامعة الاردنية ، 2010.

6.رحمة سليخ، دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي خلال الفترة 1995-2011، رسالة ماستر، جامعة المسيلة، 2013.

7.عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

8.عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

9.عقبة عبد اللاوي، الاقليمية الجديدية وآثارها على اقتصادات الدول النامية، رسالة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

10.عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

11.لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

12.نجلاء هزلة، زينب حيمر، الإقليمية الجديدة بين خلق التجارة وتحويل التنمية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2017.

13.نهاد الهدار، أثر منطقة التجارة الحرة العربية البينية بالتركيز على حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016.

المجلات:

1.الهاشمي مقراني، التكام الاقتصادي العربي –واقع وآفاق-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة قسنطينة، 1999.

2.الهوارية دحماني، دربال عبد القادر، آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد5، جامعة وهران2، 2017.

3.بشير بن عيشي، بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

4.جميلة الجوزي، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، الجزائر.

5.ربيعة حملاوي، منصوري نجاح، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثالث والثلاثون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

6.صالح طالح، تحليل واقع تدفقات التجارة العربية البينية للمنتجات الصناعية، المركز الجامعي، تيسمسيلت، 2010.

7.عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

8.فاطمة تواتي بن علي، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية والعالمية، جامعة السلف، مجلة الباحث، العدد06، 2008.

9.مجدي حامد، المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد121، مارس 1989.

10. نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق)، جامعة محمد الطاهر بشار، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد08، 2016.

11. نواف أبو شمالة، تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد130، 2016.

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1. أحمد باشي، التكامل العربي بين قرار التخصص او الاندماج: مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004.

2. الطيب داودي، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية، سطيف، 4-5 ماي 2004.

3. حربي محمد موسى عريفات، التحديات التي تحارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان المملكة الاردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004.

4. زيدان محمد، قورين حاج قويدر، منطقة التجارة الحرة العربية–الواقع والطموحات، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 17-19 أفريل 2007.

5. سعيدة بوسعدة، زينب بوقاعة، التحديات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004.

6. طاهر زديك، علي بقشيش، عبد الرحمان العايب، الجزائر والتنظيم الجهوي للتجارة البينية، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الأغواط،17-19 أفريل.

7. موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 08-09 ماي 2004.

8. هشام غربي ، محمد مداحي، اشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري 2012، الوادي.

قواعد البيانات الدولية

1. **البنك الدولي:** https://data.albankaldawali.org/indicator/NE.EXP.GNTS.?locations=1A

2. **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx

تمت المذكرة بعون الله تعالى وقدرته

فإن أصبنا فمن الله

وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان

نشكركم